

بحث في

الإسكان في اللغة العربية



إعداد دكتورة

رياب إبراهيم عبد الفضيل

مدرس بقسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالإسكندرية



﴿١٠٥٩﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله حمداً يوافي نعمه التي لا تعد ولا تحصى، فهو الهادي إلى
أقوم طريق والمأنح من لدنه العون والتوفيق. وأصلى وأسلم على سيدنا محمد
بن عبد الله أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين.
وبعد.

فالحرف الساكن في اللغة العربية على ضربين: ساكن يمكن تحريكه،
وساكن لا يمكن تحريكه

فالأول منهما: جميع الحروف إلا الألف الساكنة المدة.

والثاني: هو هذه الألف، نحو ألف كتاب وباب وباع وقام.

والحرف الساكن الممكن تحريكه على ضربين:

أحدهما: ما يبنى على التسكين. والآخر: ما كان متحركاً ثم أسكن^(١)
وقد أفردت بحثي هنا للتناول لهذين الضربين. وكانت خطة البحث على
النحو التالي:

ثلاثة فصول

الفصل الأول: التعريف بالتسكين وأهميته في اللغة العربية.

الفصل الثاني: التسكين المتأصل (ما بنى على التسكين) وفيه مبحثان.

(١) انظر:

الخصائص لابن جني ج ٢ / ٣٣٧ تحقيق محمد علي النجار مطبعة دار الكتب
المصرية ١٩٥٢م.

﴿١٠٦٠﴾

المبحث الأول: التسكين المتأصل في أول الكلمة وحشوها وطرفها.
المبحث الثاني: التسكين المتأصل عند مصاحبته حرف ذاغنة مثل الفون الحرفية الساكنة وأحكام ذلك.

الفصل الثالث: التسكين العارض (ما كان متحركاً ثم أسكن) وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: التسكين للتخفيف ويندرج تحته مطالب.
المطلب الأول: التسكين للتخفيف في الصيغة أو البنية ويأتي في مواضع
الموضع الأول: تسكين الثاني المتحرك وفيه عدة مسائل
 ١- تسكين الثاني المتحرك في نحو كَبِدٍ وَعَضُدٌ مما كان ثانية مكسوراً أو مضموماً وأوله مفتوحاً.

٢- تسكين الثاني المتحرك إذا تتابعت الضماتان.
 ٣- تسكين الثاني المتحرك إذا تتابعت الكسرتان.
 ٤- تسكين الثاني المتحرك فيما أشبه كَبِدٍ وَعَضُدٍ وليس على ثلاثة أحرف مما كان مفتوحاً.

الموضع الثاني: تسكين العين وإلقاء حركتها على ما قبلها، في صحيح العين ومعتلها.

أولاً: في صحيح العين. فيما كان ثانية حرف حلق من نحو شهد ولعب ونعم ونحوه.
 ثانياً: في معتل العين في ثلاثة أحوال.

الحالة الأولى:

تسكين العين وإلقاء حركتها على ما قبلها في معتل العين ثم لا يتعرض له بقلب ولا حذف من نحو يقول ويبيع.

الحالة الثانية:

تسكين العين وإلقاء حركتها على ما قبلها في معتل العين ثم يتعرض له بقلب وذلك في أربعة مسائل

- ١- الفعل بوزن أفعال واستفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً.
- ٢- المضارع من الثلاثي على وزن فعل نحو يخاف ويهاب.
- ٣- الاسم المشبه الفعل في وزنه أو زيادته. من نحو مقام - وتَقِيل.
- ٤- المصدر على وزن إفعال واستفعال.

الحالة الثالثة

تسكين العين وإلقاء حركتها على ما قبلها في معتل العين ثم يتعرض له بحذف وذلك في صيغة مفعول.

الموضع الثالث: تسكين الأول لاتصاله بما قبله في نحو هو وهى مع الواو والفاء وثم والهمزة واللام.

الموضع الرابع: تسكين لام الأمر.

الموضع الخامس: تسكين شين العشرة في التركيب وعينها وكذلك «حا» أحد عشر.

الموضع السادس: تسكين عين «مع»

المطلب الثاني: التسكين للتخفيف بزوال حركة الإعراب أو حركة المناسبة في صحيح الآخر ومعتله.

أولاً: التسكين للتخفيف بزوال حركة الإعراب أو حركة

المناسبة في صحيح الآخر وذلك في مسائل

- ١- تسكين ما قبل الضمير.

﴿١٠٦٢﴾

- ٢- تسكين ما قبل ياء المتكلم.
- ٣- تسكين حركة الإعراب في الأسماء والأفعال المعربة صحيحه الآخر.
- ٤- التسكين بزوال الحركة المناسبة لحذف حرف العلة عند الجزم.
- ٥- تسكين حركة الإعراب للإدغام.

ثانياً:

التسكين للتخفيف بزوال حركة الإعراب في معتل الآخر وذلك في مواضع.

الموضع الأول: المنقوص من الأسماء والمعتل آخره بالواو والياء من الأفعال وفيه ثلاث مسائل.

- ١- المنقوص من الأسماء في حالتى الرفع والجر والمعتل الآخر بالواو أو الياء من الأفعال في حالة الرفع.
- ٢- المنقوص من الأسماء والمعتل الآخر بالواو والياء من الأفعال في حال النصب.
- ٣- المركب المعتل آخر صدره بالياء.

الموضع الثاني: المقصور من الأسماء في جميع حالاته والمعتل آخره بالألف من الأفعال في حال النصب والرفع

المطلب الثالث: التسكين بزوال حركة البناء وفيه مسألتان

- ١- التسكين بزوال حركة البناء في الفعل الماضى عند اتصاله بضمير رفع متحرك.
- ٢- التسكين بزوال حركة البناء في (هو) و(هى).

المبحث الثاني: التسكين للوقف ويندرج تحته مطالبان.

﴿١٠٦٣﴾

المطلب الأول: تعريف الوقف - علة وجوده في موقعيات السياق العربي.

المطلب الثاني: الساكن والمتحرك وما يستحقه من أوجه الوقف المتعددة.
المبحث الثالث: التسكين للتوين ويندرج تحته مطالبان.

المطلب الأول: تعريف التوين - كفيته في النطق والكتابة - فائده في الكلام.

المطلب الثاني: أنواع التوين.

المبحث الرابع: التسكين للجزم.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

ثم مصادر ومراجع البحث.





﴿١٠٦٥﴾

الفصل الأول

التعريف بالتسكين وأهميته في اللغة العربية

أولاً: التعريف بالتسكين

التسكين في اللغة:

السكون وهو ضد الحركة يقال سكن الشيء يسكن سكوناً إذا ذهب حركته. وأسكن هو، وسكنه غيره تسكيناً، وكل ما هداً فقد سكن كالريح والحر والبرد ونحو ذلك. وسكن الرجل سكت. وقيل سكن في معنى سكت، وسكنت الريح وسكن المطر وسكن الغضب.

قال تعالى: «وله ما سكن في الليل والنهار»^(١). قال ابن الأعرابي معناه: وله ما حل في الليل والنهار^(٢).

قال الزجاج: هذا احتجاج على المشركين؛ لأنهم لم ينكروا أن ما استقر في الليل والنهار لله. أي هو خالقه ومدبره. فالذي هو كذلك قادر على إحياء الموتى^(٣).

وقال أبو العباس: في الآية السابقة: إنما الساكن من الناس والبهائم خاصة.

(١) الاتعمام ١٣.

(٢) لسان العرب ج ٢ / ٢٠٥٢ دار المعارف (لابن منظور).

(٣) معاني القرآن واعرابه للزجاج ج ٢ / ٢٣٢ شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب - بيروت.

﴿١٠٦٦﴾

قال: وسكن هداً بعد تحرك وإنما معناه والله أعلم الخلق^(١).

والتسكين في الاصطلاح:

هو عبارة عن خلو العضو من الحركات^(٢) عند النطق بالحرف^(٣)، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أى ينقطع. فنسميه جزءاً: اعتباراً بالصوت وانجزامه، ونسميه سكوناً: اعتباراً بالعضو الساكن^(٤).

ثانياً: أهمية التسكين في اللغة العربية:

يعد السكون وحدة في النظام الصوتي للغة العربية، يقف في مقابل الحركة، أي كانت هذه الحركة فتحة أو كسرة أو ضمة، فيكون بينهما قيمة خلافية فالنظام الصوتي يشتمل على السكون بهذا الوصف وهو يشتمل على

(١) لسان العرب ج ٢ / ٢٠٥٢.

(٢) الحركة عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف (نتائج الفكر في النحو ٨٣ للسهيلى تحقيق د/ محمد ابراهيم البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع).

(٣) الحرف: عبارة من جزء من الصوت. ومحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يقال: حرف متحرك، حقيقة، لأن الحرف الذي هو جزء من الصوت عرض عند جميع العقلاء... فإذا ثبت أن الصوت عرض والحركة عرض آخر؛ فقولنا حرف متحرك ساكن مجاز، لأن السكون أيضاً ضد الحركة ومحله محلها وهو العضو إذ لا تقوم الحركة والسكون إلا بجسم أو جوهراً.

فإذا ثبت ذلك فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق بالحرف، فيحدث عن ذلك صوت خفى مقارن للحرف، فإذا امتد كان واواً، وإن قصر كان ضمة وكذلك القول في الفتحة والألف والكسرة والياء. (نتائج الفكر ص ٨٣).

(٤) المرجع السابق نفس الموضع.

﴿١٠٦٧﴾

السكون أيضاً في القواعد الصوتية الخاصة نحو: (ليس في اللغة النقاء الساكنين) (ليس في اللغة ابتداء النطق بالساكن) (من قواعد اللغة الوقف بالسكون) وما إلى ذلك من القواعد الصوتية الخاصة.

كما يشتمل النظام الصرفي على ظواهر تتحقق بإسكان حرف من الحروف كالتصغير يتحقق بياء ساكنة.

ويشتمل النظام النحوي أيضاً على ظواهر تتحقق بالإسكان كبناء بعض الصيغ والكلمات على السكون.

ومعنى كل ذلك أن النظام اللغوي في صورته المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية يقرر السكون علامة على وظائف لا تؤدي إلا به. ومن هنا كان للتسكين أهميته في اللغة العربية^(١).



(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٩٥، ٢٩٦ دار الثقافة الدار البيضاء ١٩٩٤م. تأليف الدكتور: تمام حسان.

﴿١٠٦٨﴾

الفصل الثاني التسكين المتأصل وفيه مبحثان

المبحث الأول التسكين المتأصل في أول الكلمة وحشوها وطرفها

أولاً: التسكين المتأصل في أول الكلمة:

وهو ما لحقته في الابتداء همزة الوصل^(١). وتكون في الفعل نحو:
انطلق واستخرج واغدون. وفي الاسماء العشرة: ابن وابنه وامرئ وامرأة.

(١) همزة الوصل: كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدرج ولا تكون إلا سابقة، لأنه إنما جئ بها وصلة إلى الابتداء بالسكان إذ الابتداء به متعزراً.
ومواضعها:

١- الفعل الماضي إذا احتوى على أكثر من أربعة أحرف نحو:

نحو: اتجلى - انطلق - استخرج

٢- والأمروا لمصدر منه نحو:

اتجلى انجلاء وانطلق انطلاقاً واستخرج استخراجاً.

٣- كذا أمر الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً، سواء في ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها.

كاخش وامض واتقذا

فإن تحرك ثان مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل. ويستثنى من ذلك خذ وكل ومر فإنها يسكن ثاني مضارعه لفظاً

الأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

(انظر: الأصول في النحو ج ٢/٣٦٧ - ٦٣٨ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي.

وشرح ابن الناظم للألفية ص ٨٣٣ تحقيق د/ عبد الحميد السيد - دار الجيل -

بيروت - لبنان وهمع الهوامع ج ٦/٢٢٢ تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم -

مؤسسة الرسالة بيروت).

﴿١٠٦٩﴾

واثنتين واثنتين واسم واست وابنم وإيمن^(١).

وفى المصادر، نحو انطلاق واستخراج واغديدان، وما كان مثله.

وفى الحروف فى لام التعريف^(٢)؛ نحو الغلام والخليل. فهذه حال الحرف الساكن إذا كان أولاً^(٣).

ثانياً: التسكين المتأصل فى حشو الكلمة

والتسكين المتأصل فى حشو الكلمة: فحو كاف بكر وعين جعفر دل يلف^(٤).

(١) هذه الأسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقة السماع لأن الفعل لأصلاته فى التصريف استأثر بأمور: منها بناء أوائل بعض أمثله على السكون، فإذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للإمكان، ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها فى إسكان أوائلها واجتلاب الهمز.

وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك، فكان مقتضى القياس أن تبني أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل، وإنما شذت عن القياس.

(منهج السالك إلى الفية ابن مالك ج ٤/٢٧٤ للإشمونى ومعه حاشية الصبان عليه ومعه شواهد العينى - دار احياء الكتب العربية).

(٢) مذهب الخليل أن همزة ال قطع وصلت لكثرة الاستعمال ومثل ال أم فى لغة أهل اليمن. (الإشمونى ج ٤/٢٧٧)

تنبهان:

(١) يتبين لنا مما سبق من نكر مواضعها أنها لا تكون فى مضارع مطلقاً، ولا فى

حرف غير ال، ولا فى ماضى ثلاثى ولا رباعى، ولا فى اسم إلا المصدر الخماسى والسداسى والأسماء العشرة المذكورة.

(٢) علم أن همزة الوصل إنما جئ بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن فإذا تحرك ذلك

الساكن استغنى عنها إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها فى نحو الأحمر، فالأرجح اثبات الهمزة تقول الأحمر قائم ويضعف لحرر قائم (الإشمونى ج ٤/٢٧٩).

(٣) الخصائص ج ٢/٣٧٧ لابن جنى تحقيق محمد على النجار - مطبعة دار الكتب المصرية والمطبعة العلمية ١٩٥٢م.

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة.

﴿١٠٧٠﴾

ثالثاً: التسكين المتأصل في طرف الكلمة:

ف نحو دال قذ ولام هل ونون عن ومن وكل ما سكن آخره للبناء^(١).
والتسكين للبناء يدخل الحروف كما بين والأسماء أيضاً نحو كم ومن وإذ.
والأفعال نحو: اضرب اقتل دحرج انطلق^(٢).

(١) والبناء:

هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنيبهم إنما سموه ببناء؛ لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير الإعراب سمي ببناء، من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره (الخصائص ج ١/٣٧) وانظر أيضاً:

اسرار العربية ص ١٩ تحقيق محمد بهجت البيطار، التبصرة والتذكرة ج ١/٧٦ تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى على الدين الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، وهمع الهوامع ج ١/ ٤٥ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

تتبعه:

اعلم أن أصل البناء السكون وأن ما حرك مما يستحق البناء فلعله، وإنما كان ذلك، لأن البناء نقيض الإعراب والإعراب بالحركة، فيجب أن يكون نقيضه بالسكون، فما وجد من الأفعال والحروف مبنياً على السكون فلا سؤال فيه؛ لأن أصلهما البناء وأصل البناء السكون.

والعلة في تحريك ما يستحق البناء على السكون على ثلاثة أوجه:
أحدها: أن يستحق الأسماء البناء بعد أن كان معرباً فيبنى على حركة ليفرق بينه وبين ما يستحق البناء من الأصل نحو: يا زيد - قبل - بعد.

الوجه الثاني: أن يبنى ما استحق البناء على السكون فينتقل في آخره ساكتان، فيحرك الأخير منها، لتلا يلتقى ساكتان نحو: أين - كيف - سوف - حيث.

الثالث أن يكون المستحق للبناء أولاً، فيحرك، ليتمكن النطق به نحو: باء الإضافة ولامها وما أشبههما وما لم تعرض فيه علة من هذه العلة بنى على أصل البناء وهو السكون نحو: كم - قذ - هل - بل وما أشبه ذلك.

(التبصرة والتذكرة ج ١ ص ٧٨ وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج ٢/٣٣١ تحقيق د/ صاحب أبو جناح).

=

(٢) الأصول في النحو ج ١/٥١

﴿١٠٧١﴾

المبحث الثاني

التسكين المتأصل عند مصاحبته حرف ذاغنة

مثل النون الحرفية^(١) الساكنة^(٢) وأحكام ذلك

ولان المجال هنا يخص ما بنى على التسكين في اللغة العربية فكان

وانظر: التبصرة والتذكرة ج ١ / ٩٠، اسرار العربية ص ٣١٧، تجديد النحو لشوقي
ضيف ص ٢٠١ دار المعارف.

تتبيه:

الأفعال التي تبنى على السكون - الماضي - المضارع - الأمر عند اتصالهم
بضمائر الرفع المتحركة نحو ضربتُ - ضربتَ - يضربنَ - يضربنَ - واضربنَ واضربنا
والأمر صحيح الآخر ولم يتصل به شيء مثل اضرب وتجوهر.

(١) النون الحرفية تخرج النون الإسمية المنحصرة في نون الإثبات، وهي لضمير النسوة
تقول في المضارع: النسوة يذهبن وفي الأمر أيها الطالبات اكتبن الدرس وفي
الماضي: هن ذهبن ويلاحظ فيها أن الفعل لم يتقدم في أول الجملة.
وقد اتفق الجمهور على كونها اسم، أما المازني فذهب إلى كونها حرف والفاعل مستتر.
(مغنى اللبيب ج ١ / ٥٥٦ طبعة دار الجيل بيروت).
وحكم النون الإسمية التي هي ضمير النسوة البناء على الفتح وكان أصلها السكون.
يقول سيويوه:

«إذا أرنت جمع مؤنث في المضارع ألحقته للعلامة نونا وكانت علامة للإضمام...
وتفتح لأنها جمع ولا تحذف لأنها علامة إضمام». (الكتاب ج ١ / ٢٠ تحقيق
عبد السلام هارون ط ٣، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م).

فالبناء لهذه النون لكونها على حرف واحد، فأشبهت الحرف في الوضع والتحريك
تفضيلاً لها باسميتها، وكانت فتحة للخفة وقربها من السكون المستحق مع حصول
المقصود. (جواهر الأدب ص ١٥٦ تحقيق أ.د/ حامد نيل مكتبة النهضة).

(٢) النون الحرفية الساكنة تخرج النون الحرفية المتحركة فـالمتحركة على أصناف منها:
نون التوكيد الثقيلة، ونون الوقاية، ونون الرفع ونونا المثني والجمع.
(جواهر الأدب ص ١٧٧، ١٨٣، ١٨٩).

﴿١٠٧٢﴾

من الجدير أن يتضمن هذا الفصل مبحث يخص النون الحرفية الساكنة وأحكامها في الكلمات العربية.

ومن المعلوم أن النون الحرفية الساكنة تتضمن التتوين ونون التوكيد الحفيفة.

إذ أن حقيقة التتوين: نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطأ^(١). ونون التوكيد الحفيفة: نون حرفية ساكنة تدخل على الفعل عندما يراد تأكيده^(٢) وإخراجه عن الحال وإخلاصه للاستقبال. فنون التوكيد الحفيفة بمنزلة ذكر الفعل مرتين^(٣).

ولأن هذا المبحث يخص ما بنى على التسكين فكان لزاماً ألا يدخل التتوين أو نون التوكيد الحفيفة. لأن كل منهما عارض في الكلمة وليس متأصل فيها. لينفرد المجال للنون الحرفية الساكنة التي بنيت عليها الكلمة سواء كانت في أول الكلمة أو حشوها أو طرفها.

ولعل السبب في انفراد النون الحرفية الساكنة المتأصلة في الكلمة بهذا المبحث دون غيرها من حروف الهجاء الساكنة ترجع إلى خاصية فيها دون غيرها حيث كان لها من الأحكام والأحوال ما لا يكون لغيرها. ولنستطلع هذه النون لمعرفة هذه الأحكام.

(١) انظر: شرح المفصل ج ٩ / ٢٩ لابن يعيش - مكتبة المتنبى القاهرة، رصف المباني في حروف المعاني للمالقي ص ٣٤٣ تحقيق أحمد محمد الخراط، الجنى الدانى في حروف المعاني ص ١٤٤ للمرادى تحقيق د/ فخر الدين قباوه، دار الكتب العلمية - بيروت، مغنى اللبيب ج ١ / ٥٤٧.

(٢) الكتاب ج ٣ / ٥٠٩ ط عبد السلام هارون.

(٣) البرهان في علوم القرآن ج ٢ / ٤١٩ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار احياء الكتب العربية الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ.

﴿١٠٧٣﴾

أولاً: صفة النون ومخرجها:

يقول سيبويه:

ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا مخرج النون^(١).

ويضيف قائلاً:

«وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرَجُها من الخياشيم، ولكن صورة الفم أشرب بغنة، ولو مخرَجُها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في الواو والياء والراء واللام، حتى تصير مثلهن في كل شيء.

وتكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بيّنة، موضعها من الفم. وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون وليست من قبيلها، فلم تخف ههنا كما لم تدغم في هذا الموضع، وكما أن حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق، وإنما اخفيت النون في حروف الفم كما أدغمت في اللام وأخواتها»^(٢).

من خلال هذه النصوص يتبين أن سيبويه يقرر مخرج النون: من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل الراء واللام قليلاً.

وذلك إذا كانت النون متحركة أو ساكنة مع غير حروف الفم أي حروف الحلق الهمزة والعين والحاء والغين والخاء^(٣). ثم نجد سيبويه يقرر

(١) الكتاب ج ٤/٤٣٣.

(٢) الكتاب ج ٤/٤٥٤.

(٣) أما حروف الفم فهي الراء واللام والياء والواو.

﴿١٠٧٤﴾

مخرج ثان للنون في موضع آخر من كتابه فيقول:

«وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم، لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم أن لا يستعملوا أسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلمُ بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم، لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها فاختروا الحِجَّةَ إذ لم يكن لبس، وكان أصل الإدغام وكثرة الحروف للفم. وذلك قولك: مَنْ كان، وَمَنْ قال، وَمَنْ جاء»^(١).

فقد قرر سيبويه في نصه الأخير مخرج آخر للنون يكون من الخياشيم وبهذا يكون سيبويه قد أثبت للنون مخرجين. أولهما: من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل الرء واللام قليلاً، وذلك إذا كانت النون متحركة أو ساكنة مع غير حروف الفم والآخر من الخياشيم. وما قرره سيبويه هنا نهجه النحاة من بعده^(٢).

أما صفة النون العامة:

فهي من الحروف المجهورة الشديدة ذات الغنة قال سيبويه: فأما المجهورة فالهمزة... والنون....^(٣).

(١) الكتاب ج ٤ / ٤٥٤.

(٢) انظر: المقنضب ج ١ / ٣٥٠ للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٣٩٩هـ، دار الكتاب المصري - القاهرة - دار الكتاب اللبناني - بيروت، رصف المباني ٣٤٣، جواهر الأدب ص ١٥٥.

(٣) الكتاب ج ٤ / ٤٣٤.

﴿١٠٧٥﴾

وقد حدد معالمها ابن جنى بما وصفه سيبويه في نصه السابق فقال: «النون حرف مجهور أعن»^(١).

ثانياً أحكام النون الساكنة:

ولنستطلع هذه الأحكام من خلال الكافية لابن مالك فنراه يقول:

وَالنُّونُ سَاكِنًا بِـ لَاءٍ أَوْ يِرَاءَ
أَدْغَمَ دُونَ غَنَّةٍ وَأَظْهَرَ
مَعَ أُخْرَفِ الْخَلْقِ وَمِيمًا قَلِيًّا
حَتَّمَا إِذَا مَا بَكَانَ مَثَلًا بِـ بَا
وَإِنْ ثَلَاةً بَعْضُ يَنْمُو وَإِنْ فَصَّلَ
يُذْغَمُ بَعْثَةً لَنْ مَنْ يُعَنُ وَصَلَّ
بُغْنَةً فِي الْبَاقِيَّاتِ يَخْفَى
كَ عَدْنَا كَنْ تَنْجَبِرُ وَتَكْفَى^(٢)

قسم ابن مالك أحكام النون إلى أربعة أقسام: إظهار وإدغام وقلب وإخفاء
وأكثر العلماء يقسمونها إلى هذه الأربعة.

وقال بعضهم: التحقيق أنها ثلاثة أقسام إظهار وإدغام محض وغير
محض وإخفاء مع قلب وبدونه^(٣).

(١) سر الصناعة ج ٢ / ٤٣٥ دراسة وتحقيق د/ حسن هندأوى - دار القلم دمشق الطبعة الثانية ١٤١٣ - ١٩٩٣م.

(٢) شرح الكافية الشافية ج ٤ / ٢١٩٢ تحقيق د/ عبد المنعم هريدي - دار المأمون للتراث.

(٣) انظر: إتحاف فضلاء البشير بالقراءات الأربعة عشر ج ١ / ١٤٣ تحقيق د/ شعبان محمد اسماعيل - عالم الكتب يقول صاحب الإتحاف.

﴿١٠٧٦﴾

والبعض الآخر يرويه خمسة: موضع تظهر فيه وموضع تخفى فيه وموضع تدغم فيه، وموضع تقلب فيه ميمًا، وموضع تظهر فيه وتخفى فيه^(١).

الموضع الأول: الإظهار

فيجب إظهار النون الساكنة عند الجمهور إذا وقعت قبل الهمزة والهاء من أقصى الحلق^(٢) والعين والحاء من وسطه.

يقول سيبويه:

«وتكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بيئته موضعها من الفم. ذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون، وليست من قبلها فلم تخف هنا كما لم تدغم في هذا الموضع كما أن حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق»^(٣).

فقد بين سيبويه في هذا النص العلة لإظهار النون مع حروف الحلق وذلك لبعدها ما بينها وبين هذه الحروف فلم تغير النون بإدغام أو إخفاء

= ودليل الحصر استقراتي، لأن الحرف الواقع بعدهما إما أن يقرب من مخرجهما جداً أو لا، الأول واجب الإدغام والثاني: إما أن يبعد جداً أو لا، الأول واجب الإظهار والثاني واجب الإخفاء. فالإخفاء حينئذ حال بين الإدغام والإظهار. (الإتخاف ج ١/٤٣١).

(١) الممتع ج ٢/٦٩٥ تحقيق د/ فخر الدين قباوه دار الآفاق - بيروت، والإتقان في علوم القرآن ج ١/٩٧، ٩٨ للسيوطي ط ٤/١٣٩٨ مصطفى البابي الحلبي.

(٢) الممتع ج ٢/٦٦٨.

(٣) الكتاب ج ٢/٤١٥ وانظر المقتضب ج ١/٢١٥.

﴿١٠٧٧﴾

وهذا ما عليه الجمهور من علماء التصريف^(١) وكذلك ما عليه جمهور القراء^(٢).

الموضع الثاني الإدغام

وهو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك إياه بها موضعاً واحداً وهو أنواع:

الأول:

إدغام بغنة في حروف «ينمو» ما لم يكن في مواصليتها في كلمة واحدة ك الدنيا وصنوان^(٣) وزنماء^(٤) فإن الفك لازم^(٥).

فإذا أدغمت النون في النون فهذا للتماثل^(٦) حتى يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة.

(١) انظر شرح الكافية الشافية ج ٤/٢١٩٣، شرح المفصل ج ١/١٤٤، ١٤٥.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر ج ٢/٢٢ تأليف أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي دار الفكر، اتحاف فضلاء البشير ج ١٤٤، القرارات العشر للشيخ محمود الحصري ص ١٠٠.

(٣) الصنوّ: النظير والمثل والفسيلة المتفرعة مع غيرها من أصل شجرة واحدة والأخ الشقيق. يقال هو صنو أخيه، وهما صنوان فإذا كثروا فهم صنوان وفي التنزيل. «صنوان وغير صنوان يسقى بماء واحد»

(سورة الرعد آية ٤) (لسان العرب ج ٣/٢٥١٣)

(٤) الزنماء: هي الشاة أو العنز أو نحوهما التي في أذنها زنمة وهي ما يقطع من الأذن فيترك معلقاً شبه القرط (لسان العرب ج ٢/١٨٧٤).

(٥) شرح الكافية الشافية ج ٤/٢١٩٣.

(٦) النون وأحوالها في لغة العرب ص ٣٢٢ تأليف أ.د. ضبحي عبد الحميد الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - مطبعة الأمانة.

﴿١٠٧٨﴾

وأما أدغمها في الميم فلمقاربتها للميم في الغنة والهوى فليس حرف من حروف الهجاء له غنة إلا الميم والنون ومن ثم فالنون تقلب إلى جنس الميم ثم تدغم فيها^(١).

الثاني: الإدغام بلاغنة إذا جاء بعد النون الساكنة الراء أو اللام. وفي ذلك يقول سيبويه:

«النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها في الشدة وذلك قولك من راشد، ومن رأيت وتدغم بغنة وبلاغنة، وتدغم في اللام، لأنها قريبة منها على طرف اللسان وذلك قولك من لك فإن شئت كان إدغاما بلاغنة فتكون بمنزلة حروف اللسان وإن شئت أدغمت بغنة لأن لها صوتاً من الخياشيم فترك على حاله، لأن الصوت الذي بعدها ليس له من الخياشيم نصيب فيغلب عليه الاتفاق»^(٢).

ويقول أيضاً ابن مالك:

«الإدغام وهو بلاغنة مع الراء واللام»^(٣).

نلاحظ أن سيبويه قرر أن الإدغام مع اللام والراء قد يكون بغنة وقد

(١) «وأما أدغامها في الميم وإن خرجت من الشفة فهي تجاورها لما في الميم من الغنة وتشاركها في الخياشيم والنون تسمع كالميم وكذلك الميم كالنون» (المقتضب ج ٢١٧/١ وانظر: الكتاب ج ٤١٤/٢ ط بولاق، النشر في القراءات العشر ج ٢٤/٢ لابن الجزرى اشراف وتصحيح أ - على محمد الضباغ دار الفكر، الإتحاف ج ١٤٤/١).

(٢) الكتاب ج ٤١٤/٢ ط بولاق.

(٣) شرح الكافية الشافية ج ٤/٢١٩٣.

﴿١٠٧٩﴾

لا يكون بغنة.

أما ابن مالك فقد أقر أنه بلاغنة وهكذا الخلاف عند جمهور القراء^(١).

الموضع الثالث الاخفاء

الأخفاء^(٢) مع الغنة إذا جاء بعدها حرف من سائر حروف القم لإشتراكهم معها في كون الجميع من حروف القم.

يقول سيبويه: «وتكون النون مع سائر حروف القم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم وذلك أنها من حروف القم. وأصل الأدغام لحروف القم لأنها أكثر الحروف فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير القم كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من القم»^(٣).

(١) انظر النشر في ج ٢/٢٣، الإتحاف ج ١/١٤٤.

(٢) الفرق بين الإدغام والإخفاء أن المدغم مشدد والخفي مخفف ولهذا يقال: أدغم في كذا، وأخفي عن كذا.

(٣) الكتاب ج ٢/٤١٥ ط بولاق وانظر: المقتضب ط/٢١٥، شرح الكافية الشافية ج ٤/٢١٩٤، النشر ج ٢/٢٦، ٢٧، والإتحاف ج ١/١٤٦، ١٤٧.

تنبيه:

وجملة حروف القم خمسة عشر وهي:

القاف الجيم الشين الضاد الطاء الدال التاء الصاد السين الزاي الطاء الذال التاء الفاء. وما قرره النحاه أجمع عليه القراء فقد اتفقوا عند الخمسة عشر إخفاء تبقى معه صفة الغنة، فهو حال بين الإظهار والإدغام، الإتحاف ج ١/١٤٧.

﴿١٠٨٠﴾

الموضع الرابع القلب

تقلب النون الحرفية الساكنة ميمًا إذا جاء بعدها الباء لذا يقوم سيبويه: «وتقلب النون مع الباء ميمًا؛ لأنها من موضع تعتل فيه النون - ولم يجعلوا النون باءً لبعدها في المخرج، وأنها ليست فيها غنة فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم وذلك قولهم: ممبك يريدن: من بك وشمباء، عمبر يريدون: شنباء وعنبرا»^(١).

ويقول المبرد «وتقلب مع الباء ميمًا إذا كانت ساكنة»^(٢).

ويقول ابن مالك: «قلبها - يعنى النون الحرفية الساكنة - ميمًا إذا وليها باء نحو أنبئهم»^(٣).

ومن ثم فقد اتفق جمهور النحاة على قلب النون الساكنة الحرفية ميمًا إذا وليها الباء. وما اتفق عليه الصرفيون أتى موافقًا لما سلكه القراء^(٤).



(١) الكتاب ج ٢ / ٤١٤ ط بولاق..

(٢) المقتضب ج ١ / ٢١٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ج ٢ / ٢١٩٤ وانظر شرح المفصل ج ١٠ / ١٤٥.

(٤) انظر النشر في القراءات العشر ج ٢ / ٢٦، الاتحاف ج ١ / ١٤٦.

﴿١٠٨١﴾

الفصل الثالث

التسكين العارض (ما كان متحركاً ثم أسكن)

وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول

التسكين للتخفيف

ويندرج تحته مطالب.

المطلب الأول

التسكين للتخفيف فى الصيغة أو البنية

والمقصود بالإسكان هنا هو فرق ما بين مقررات النظام اللغوى

ومطالب السياق الاستعمالى.

حيث يكون ذلك لأداء معنى خاص فى التركيب الذى جاءت فيه الصيغة التى

خرجت عن مألوف أمرها ومعتاد شأنها ويأتى فى مواضع:

الموضع الأول

تسكين الثانى المتحرك

وفيه عدة مسائل

﴿١٠٨٢﴾

المسألة الأولى

تسكين الثاني المتحرك في نحو كَبِدٍ وَعَضُدٍ مما كان

ثانيه مكسوراً أو مضموماً وأوله مفتوحاً

للاسم الثلاثي المجرّد عشرة أبنية وهي^(١):

أولها فَعَلٌ ويكون اسماً نحو فَلَاسٌ، وصفة نحو سَهْلٌ. وثانيها فَعَلَ ويكون اسماً نحو فَرَسٌ، وصفة نحو بَطَلٌ وثالثها فَعَلٌ، ويكون اسماً نحو كَبِدٌ، وصفة نحو حَذَرٌ. ورابعها فَعَلٌ ويكون اسماً نحو: عَضُدٌ، وصفة نحو يَقْظٌ وخامسها فَعَلَ ويكون اسماً نحو: عَدَلٌ وصفة نحو نَكَسٌ: وسادسها فَعَلٌ ويكون اسماً نحو عُنْبٌ وصفة نحو عَدَا^(٢) وقيل صفة نحو زَيْمٌ وسابعها: فَعِلٌ نحو إِبِلٌ وإِطْلٌ^(٣)

(١) القسمة العقلية تقتضى أن يكون للاسم الثلاثي المجرّد إثني عشر تسكناً، من جهة ضرب أحوال فاته الثلاث وهي الجركات الثلاث في أحوال عينه الأربع وهي: الحركات مع السكون وسقط منها: فَعِلٌ وفَعَلٌ استتقالاً للنقل من الضمة إلى الكسرة إذا كانتا لازمتين. فإذن الأبنية من الثلاثي المجرّد عشرة. شرح شافية ابن الحاجب المسمى بشرح النظام ص ٢٨ تأليف نظام الملّة والدين والحسن النيسابوري تعليق على الشملاوى الطبعة الثانية الناشر مكتبة العزيزى - قم وانظر: (شرح التصريح على التوضيح ج ٢/٣٥٥ للشيخ خالد الأزهرى وبهامشه حاشية يس العليمى - فيصل عيسى البابى الحلبي، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ج ٤/١٩٣ ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محى الدين عبد الحميد - دار التراث - القاهرة.

(٢) قال سيبويه: ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا.

وقال غيره: لم يأت من الصفات على فَعِلٌ إلا رَيْمٌ إلا زَيْمٌ بمعنى متفرق، وعدا اسم جمع (شرح الإسمونى ج ٤ / ٢٣٩)

(٣) إطل: وهي الخاصرة (لسان العرب ج ١/٩٣).

﴿١٠٨٣﴾

ووتد ومسط ودبس^(١)، ومن الصفات قولهم: أتان إيد وأمه إيد^(٢) وامرأة بلز^(٣) وثامنها فُعل يكون ويكون اسماً نحو قفل وصفة نحو حلو وتاسعها فُعل ويكون اسماً نحو صرد وصفة نحو حطم. وعاشرها فُعل ويكون اسماً نحو عنق وصفة نحو جنب وثلث وشرح^(٤).

وقد يرد بعض من هذه الأوزان إلى بعض على سبيل الفرعية لا الأصالة وذلك نحو كَبَدَ وَعَضَدَ وَكَرَّم وَعَلَّمَ ونحو ذلك مما كان مكسور أو مضموم العين فى الأصل. وإنما يفعلون ذلك استخفافاً وهى لغة بكر بن وائل وأناس من تميم وقد شمل هذا التسكين فيما كان ثانياً متحرك بالكسر أو الضم عند هؤلاء الاسم والفعل على السواء.

وفى ذلك يقول سيبويه:

«هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو فى الأصل متحرك، وذلك قولهم فى فخذ: فخذ وفى كَبَدَ كَبَدَ وفى عَضَدَ عَضَدَ وفى الرَّجُلِ: رَجُلٌ وفى كَرَّمَ الرَّجُلِ: كَرَّمَ وفى عَلَّمَ: عَلَّمَ.

وهى لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بنى تميم^(٥). وقالوا فى مثل: «لم يحرم من فصد له»^(٦).

(١) وقيل كسر الطاء اتباع. ووتد ومسط ودبس لغة فى: الأطل والوتد والمشط والدبس (الاشمونى ج ٤ / ٢٤٠).

(٢) أى ولود (لسان العرب ج ٤/١).

(٣) أى ضخمة (المرجع السابق ج ١/٣٤٣).

(٤) أى سريعة (المرجع السابق ج ٢/١٩٨٥).

(٥) الكتاب ج ٤ / ١١٣ ط عبد السلام هارون.

(٦) تفسير ذلك أن الرجل كان يضيف الرجل فى شدة الزمان فلا يكون عنده ما يقربه،

﴿١٠٨٤﴾

وقال أبو النجم:

ولو عُصِرَ فيه البان والمسك اتَّعَصَرَ^(١).

يريد : عُصِرَ

وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، وكرهوا في عُصِرَ الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع.

ومع هذا أنه بناءٌ ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستتقال^(٢).

تحليل النص

فقد صرح سيبويه أن هذا الضرب من التسكين للثاني المتحرك من الأسماء والأفعال يكون على جهة التخفيف وقد قرر أنها لغة لقبيلة بكر بنى وائل وبعض بني تميم.

= ويشح أن ينحر راحلته، فيفصدها؛ فإذا خرج الدم سخنه للضيف إلى أن يجمد ويقوى فيطعمه إياه، فجرى المثل في هذا، أي لم يحرم القرى من فصدت له الراحلة فحظى بدمها. (مجمع الأمثال ج ٢/ ١٨٤ للميداني) دار احياء الكتب العربية بيروت لبنان.

(١) ينظر في: المنصف ج ١/ ١٢٤ تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين الحلبي ١٣٧٣-١٣٧٩م والاقتضاب ص ٤٦٢ شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي بيروت ١٩٠١م، والتصريح ج ١/ ٩٤، ولسان العرب ج ٣/ ٢٩٧١.

الشاهد/ في تسكين ثائي الفعل طلبا للاستخفاف وهي لغة فاشية في بكر ابن وائل.

(٢) الكتاب ج ٤/ ١١٤.

﴿١٠٨٥﴾

ثم علل لهذه اللغة بأن هؤلاء كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور في قولهم كَبِدَ لأن المفتوح أخف فيصعب الانتقال من الخفيف إلى الثقيل وإن كان هو الأصل.

كما كرهوا أيضاً الكسر بعد الضم في نحو عُصِرَ كراهة اجتماعهم الواو مع الياء في بعض المواضع مما حمل أصحاب هذه اللغة إلى التخفيف بتسكين هذا الثاني المتحرك سواء كان مكسوراً أو مضموماً في الأسماء أو الأفعال.

كما قرر ثانياً أن هذا البناء ليس من كلامهم فهذا التخفيف ليس هو الأصل في الكلام العربي وإنما كراهتهم أن يحولوا السنتهم إلى الاستئصال مما دفعهم إلى ترك الأصل والانتقال إلى الفرع بتسكين الثاني المتحرك مما كان ثانية مكسوراً أو مضموماً في الكلمة الثلاثية من الأسماء أو الأفعال.

وقد أثبت سيبويه هذا في أكثر من موضع في كتابه فتراه يقول: «ومثل ذلك: غرى الرجل، لا تحول الياء واواً، لأنها إنما خفت والأصل عندهم التحرك، وإن تجرى ياءً، كما أن الذي خفت الأصل عنده التحرك، وأن يجزى الأول في خلافه مكسوراً»^(١).

ويقول أيضاً في موضع آخر

«وسألته - يعنى الخليل - عن غزى وشقى إذا خفت في قوله من قال: علم ذاك وعُصِرَ في عُصِرَ فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياءً^(٢) على حالها؛

(١) الكتاب ج ٤/١١٦، ١١٧.

(٢) غزى من مواضع يبدال الياء من الواو فأصله الواو غزروا والواو إن كانت لاماً =

﴿١٠٨٦﴾

لأني إنما خففت ما قد لزمته الياء، وإنما أصلها التحريك وقلب الواو، ألا تراهم قالوا: لقضوا الرجل، فلما خففه مما أصله التحريك وقلب الواو، لم يغيروا الواو، ولو قالوا غزوا وشقوا لقالوا: لقضى»^(١).

وما قرره سيبويه في نصوصه السابقة جاء موافقا لما نهجه النحاة من بعده بهذا الصدد فقد اتفقت كلمتهم على أن تسكين الثاني المتحرك بالكسر أو الضم من الأسماء والأفعال فهو لضرب من التخفيف في الصيغة أو البنية وهو لغة لبعض القبائل.

يقول ابن جنى

«ما كان ثلاثياً مضموم الثاني أو مكسوراً؛ فلك فيه الإسكان تخفيفاً وذلك كقولك في علم: قد علم وفي ظرف: قد علم وفي ظرف وظرف وفي رَجَل: رَجَلٌ كَيْدٌ كَيْدٌ»^(٢).

= وقبلها كسرة قلبت ياء وذلك نحو: غاز وغزى

يقول السيرافي:

«اعلم أن أصل غزى غزوا؛ لأنه من الغزو، وانقلبت الواو ياء، لأنها طرف وقبلها كسرة: فكان قاتلاً قال: إذا أسكنا الزاي وجب أن تعود الواو؛ لأن العلة التي كانت تقلبها ياء قد زالت.

فقال سيبويه: هذا التخفيف ليس بواجب، ولا هو بناء بني عليه اللفظ في الأصل، وإنما هو عارض، كما أن الذي يقول: علم وكرم في علم وكرم الأصل عنده علم وكرم؛ وإن خففت فالدليل على أن الأصل هذا، أنه لو جعل لنفسه لقال علمت وكرمت، فرد البناء إلى أصله» (هامش الكتاب ج ٣٨٦ وانظر: الأصول في النحو ج ٢٥٧/٣).

(١) الكتاب ج ٣٨٦/٤.

(٢) الخصائص لابن جنى ج ٣٣٨/٢ وانظر: المقتضب ج ٢٥٥/١، الأصول في النحو ج ١٥٨/٣، شرح شافية ابن الحاجب المسمى بـ شرح النظام ص ٤٠.

﴿١٠٨٧﴾

المسألة الثانية

تسكين الثانى المتحرك إذا تتابعت الضمتان

مما سمع فيه التخفيف أيضاً بتسكين ثانية المتحرك ما تتابعت فيه الضمتان نحو: عُنُق ورُسُل وطُنُب حملاً على ما كان ثانيه مكسوراً بعد فتح أو مضموماً بعد فتح بحامع النقل فى كل. فعندما تتوالى الضمتان يحدث النقل كما لو توالى الواوان. وفى ذلك يقول سيبويه:

«وإذا تتابعت الضمتان، فإن هؤلاء يخفون أيضاً، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين؛ وإنما الضمتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان، لأن الضمة من الواو، وذلك قولك: الرُّسُل والطُّنُب والعُنُق تريد: الرُّسُل والطُّنُب والعُنُق»^(١).

وقد أيد النحاة ما قرره سيبويه فى هذه المسألة استناداً إلى أنها لغة قوم من العرب وهى قبيلة بكر بن وائل وبعض بنى تميم^(٢):

المسألة الثالثة

تسكين الثانى المتحرك إذا تتابعت الكسرتان

كذلك يسكن الثانى المتحرك تخفيفاً؛ إذا توالى الكسرتان يقول سيبويه: «وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياء ان فى مواضع، وإنما

(١) الكتاب ج ٤/١١٤.

(٢) انظر: المقتضب ج ١/٢٥٥، الأصول فى النحو ج ٣/١٥٨، شرح شافية ابن الحاجب المسمى بشرح النظام ص ٤٠.

﴿١٠٨٨﴾

الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين، كما تكره الياءان وذلك قولك في إيل: إيل^(١).

فقد علل سيبويه لهذا التسكين عند توالي الكسرتان كراهة لاجتماع التقلان كما تكره الياءان في بعض المواضع. فمعلوم أن الكسرة من الياء ومن ثم كره توالي الكسرتان عند هؤلاء القوم من قبيلة بكر بن وائل وبعض تميم.

لذلك يقول المبرد:

«أعلم أنه يجوز إسكان الحرفين من المضموم، والمسكور في الموضعين اللذين حددتهما استقالاتاً للكسرة والضممة وذلك قولك في عَضُد: عَضُد وفي حُمُر: حَمُر وفي فَخَذ: فَخَذ.

والفعل تقول في عِلْم عِلْم، وفي كَرْم: كَرْم»^(٢).

والحاصل أن فيل مما جاء بتوالي الكسرتا سمع فيه التخفيف بتسكين ثانيه.

وأما ما تواتر فيه الفتحان، فإنهم لا يسكنون فيه، لأن الفتح أخفُ عليهم من الضم والكسر؛ كما أن الألف أخفُ من الواو والياء وذلك نحو جَمَل وحمَل ونحو ذلك فلا يقال جَمَل وحمَل^(٣).

(١) الكتاب ج ١١٥/٤.

(٢) المقتضب ج ٢٥٥/١ وانظر: الأصول في النحو ج ١٥٨/٣، شرح الشافيه المسمى بشرح النظام ص ٤٠.

(٣) انظر: الكتاب ج ١١٥/٤.

وأقول:

معنى إسكانهم نحو: وَعَضُدٌ وَظَرْفٌ وَكَرْمٌ وَعَلَمٌ وَكَتْفٌ وَكَيْدٌ وَعَصْرٌ، واستمرار ذلك في المضموم والمكسور دون المفتوح أول دليل بفصلهم بين الفتحة وأختيها الواو والياء على نوقم الحركات واستئقالهم بعضها واستخفافهم الآخر لذا يقول ابن جنى:

«فهل هذا ونحوه إلا معافهم النظر في هذا القدر اليسير المحتقر من الأصوات، فكيف بما فوقه من الحروف القوام، بل الكلمة من جملة الكلام»^(١).

المسألة الرابعة

تسكين الثانى المتحرك فيما أشبه كبد وعضد

وليس على ثلاثة أحرف مما كان منفتحا

مما سمع فيه التخفيف أيضاً بتسكين ثانيه المتحرك تشبيهاً له بنحو كبد وعضد في تسكين ثانيه للتخفيف قولهم: أراك مُتَنَقِّحاً يريد أراك مُتَنَقِّحاً.

مما كان على أكثر من ثلاثة أحرف وعينه مفتوحة وقد توالت فيه الفتحان. وكذلك قولهم انطلق - ولم يلدّه ونحوه مما كانت عينه مكسورة تشبيهاً به فخذ حيث أسكنوا الحرف المكسور للاستئقال.

وفى ذلك يقول سيبويه: «ومما أشبه الأول فيما ليس على ثلاثة أحرف

(١) الخصائص ج ١ / ٧٥ المكتبة العلمية.

﴿١٠٩٠﴾

قولهم: أراك مُتَفَخًا تسكن الفاء تريد: مُتَفَخًا، فما بعد النون بمنزلة كَبَدٌ^(١).
ويقول: «ومن ذلك قولهم: انطلق بفتح القاف، لئلا يلتقى ساكنان كما فعلوا ذلك
بأين وأشباهها، حدثنا بذلك الخليل عن العرب، وانشدنا بيتاً، وهو لرجل من
أزد السراة:

عجبت لمولود وليس له أب

وذى ولد لم يكدْ أبوان^(٢)»^(٣)

ويقول في موضع آخر:

«وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع العرب يقولون: وهو قول رجل من أزد
السراة:

ألا رب مولود وليس له أب

وذى ولد لم يكدْ^(٤) أبوان»

(١) الكتاب ج ٤/١١٥.

(٢) ينظر في :

الخصائص ج ٢/٢٣٣، شرح المفصل ج ٤/٢٨، ج ٩/١٢٣، ١٢٦، والتصريح ج
١٨/٢.

الشاهد/

في يكدْ. أراد: لم يكدْ بسكون الدال، فلما التقى ساكنان اللام والدال حرك الدال
بحركة أقرب المتحركات إليها، وهي الياء، وهي الفتحة؛ لأن الساكن حاجز غير
حصين.

(٣) الكتاب ج ٤/١١٥.

(٤) تنبيه: تسكن عين مضارع ولد في حالتين: الأولى لم يلدْ إذا سكن لامه وفتحت الدال
لالتقاء الساكنين والثانية إذا وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كما في البيت
حيث قال لم يكدْ (مع الهوامع ج ١/١٨٦).

﴿١٠٩١﴾

جعلوا حركته كحركة أقرب المتحركات منه، فهذا كَأَيْنَ وَكَيْفَ»^(١).

وما شهد به سيبويه تبعه فيه جمهور النحاة. فقد جزم بذلك ابن

جنى قائلاً:

«وقد جاء هذا - يعنى بتسكين العين للتخفيف - فيما كان على أكثر

من ثلاثة أحرف. قال العجاج:

☆ فبات منتصباً وما تكردسا☆

وحكى صاحب الكتاب: أراك منتفخاً

وقالوا فى قول العجاج:

☆ بسبجل الدفين عيسحور☆

أراد: بسبجل، فأسكن الباء وحرك الحاء غير حركة السين.

وقال أبو عثمان فى قول الشاعر:

هل عرفت الدار أم أنكرتها بين تبراك مشسى عبقر

أراد: عبقر، فغير كما ترى إلا أنه حرك الساكن.

وقال غيره: اراد عبيقر فحذف الياء كما حذف من عرنقصان حتى صارت

عرقصانا وكذلك قوله:

لم يلدّه أبوان، قد جاء فيه التحريك والتسكين جميعاً وكذلك قوله:

☆ ولكننى لم أجد من ذلكم ابدا☆^(٢)

(١) الكتاب ج ٢/٢٦٦.

(٢) الخصائص ج ٢/٣٣٨، ٣٣٩.

﴿١٠٩٢﴾

كما قرر السيراقى ذلك قائلاً:
«فشبهوا انطلق ولم يلبده بفخذ، فأسكنوا الحرف المكسور استئقلاً للكسرة،
فاجتمع ساكنان اللام والقاف واللام والدال وفتحوا القاف والدال^(١)».

الموضع الثاني

تسكين العين وإلقاء حركتها على ما قبلها في صحيح العين ومعتلها

أولاً في صحيح العين

وذلك فيما كان ثانية حرف حلق من نحو فخذ وشهد ولعب ونعم وبنس
ونحوه.

يذكر في هذا الموضع من هذه المسألة أنه يجوز تسكين العين وإلقاء
حركتها على ما قبلها في صحيح العين في كل ذى عين حلقية وكان ثلاثى
مفتوح الأول مكسور الثانى من الاسماء نحو فخذ أو الأفعال نحو: شهد.

(١) هامش الكتاب ج ٢/٢٦٥ وقد علل لفتح القاف والدال بقوله:

وفي فتحها ثلاثة أوجه:

أحدها: الحمل على الطاء في انطلق والياء في يلد، والساكن الذى بينهما كالساكن
الذى بين الراء والدال في لم يردد والوجه الثانى: أنهم حملوه على أخف الحركات
وهى الفتحة والوجه الثالث: أنهم فى التسكين إنما هربوا من الكسرة، فكرهوا
التحريك بما قد هربوا منه.

(هامش الكتاب ج ٢/٢٦٥)

وانظر: الأصول فى النحو ج ٣/١٥٨، التعليقة على كتاب سيبويه لآبى على
الفارسى ج ٢/١٦ تحقيق د/ عوض بن حمد العوزى، جامعة الملك سعود الطبعة
الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، مع الهوامع ج ١/ ١٨٦.

﴿١٠٩٣﴾

وقد نص سيبويه نقلاً عن العرب قائلًا:

«هذا باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وترك أول الحرف على أصله لو حرك، لأن الأصل عندهم أن يكون الثاني متحركًا، وغير الثاني أول الحرف وذلك قولك: شَهِدَ لِعَبٍّ تَسْكُنُ العَيْنُ كما أسكنتها في عِلْمٍ، وتَدَعُ الأول مكسورًا؛ لأنه عندهم بمنزلة ما حركوا، فصار كأول إِبِلٍ.

سمعناهم ينشدون هذا البيت للأخطل هكذا:

إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا وإن شَهِدَ أجدى فضله وجداوله»^(١)

ومثل ذلك نَعِمَ وبنَسَ^(٢)، إنما هما فَعِلٌ^(٣)، وهو أصلهما.

ومثل ذلك: فيها ونَعِمْتُ، إنما أصلها: فيها ونَعِمْتُ وبلغنا أن بعض

(١) ينظر في: ديوانه ص ٦٤ تحقيق أنطوان صالحاتي بيروت ١٨٩١م، شرح الكافية

الشافعية ج ٢/١١٠٠، مع الهوامع ج ٥/٢٨.

الشاهد/ فيه تحريك الشين بالكسر في شهد بالكسر إتباعاً لحركة عينها قبل الإسكان، وهذا الإتيان مطرد فيما كان ثانيه أحد حروف الحلق، وكان مبنياً على فعل فعلاً كان أو اسماً في لغة بكر بن وائل وبعض تميم.

(٢) (نعم وبنس) وهما فعلان لا يعملان إلا في الأجناس خاصة، فما كان منها معرفاً

بالألف واللام رفعاه، وما كان منها نكرة نصباه كقولك: نعم الرجل زيد - ونعم رجلاً زيد، وليس المراد بالرجل واحد بعينه، وإنما المراد به الجنس، لأنك تريد أن تجعل المدح الذي يستحقه الجنس كله للواحد منه، وكذلك بنس الرجل غلامك - وبنس صاحباً زيد، أردت أن تجعل له جميع الذم الذي يستحقه الجنس كله، ولذلك لا يجوز أن يليها غير الجنس؛ لأنك تريد المدح العام والذم العام. (التبصرة والتذكرة ج ١/٢٧٤).

(٣) الأصل فيهما: نَعِمَ وبنَسَ مثل عِلْمٍ وجَهْلٍ، تم كسرت النون والباء إتباعاً لكسرة العين

والهمزة فصارا نعم وبنس بكسرتين متوالييتين مثل إِبِلٍ وإِطْلٍ ثم أسكنتا تخفيفاً، فصار نَعِمَ وبنَسَ.

﴿١٠٩٤﴾

العرب يقول: نَعَم الرجلُ^(١).

فقد أشار بنصه السابق إلى التخفيف فيما كان عينه حرف حلقى من نحو شَهْدٍ ولَعِبٍ وهذا التخفيف يجرى بتسكين هذا الثاني كما أسكنوه في علم، فيحمل هذا على ذلك. ثم أشار إلى إمكان كسر الأول من أجل الثاني أي حرف الحلق - اتباعاً لحركة العين قبل تسكينها كأنه نقل حركة العين إلى فانه ثم تلاها بعد ذلك التسكين لهذه العين المكسورة الأصل. إذ أنه في الأصل بفتح الفاء وكسر العين أزيل حركة الفاء (الفتحة) ثم كسرت اتباعاً للعين ثم سكن هذه العين تخفيفاً حملاً على فَخِدٍ ولَعِبٍ مما كان مكسور العين في الأصل وسمع فيه التخفيف بالتسكين للثاني المتحرك.

وقد وضع ابن السراج هذه المسألة قائلاً في تعليقه على نعم وبنس: «نعم وبنس فعلان ماضيان، كان أصلهما، نَعِمٌ وبنس فكرت الفاءان منهما من أجل حرفي حلق، وهما: العين في نعم والهمزة في بنس فصار: نَعِمٌ وبنس كما تقول شَهْدٍ فتكسر الشين من أجل اتكسار الهاء، ثم أسكنوا لها العين من نعم والهمزة من بنس كما يسكنون الهاء من شَهْدٍ فيقولون شَهْدٌ فقالوا: نَعِمٌ وبنس ولذا حروف الحلق إذا كن عينات مكسورات وكسر الفاء لها والتسكين لعين الفعل»^(٢).

وما أشار إليه سيبويه ووضحه ابن السراج أجمع عليه النحاة^(٣).

(١) الكتاب ج ٤/١١٦.

(٢) الأصول في النحو ج ١/١١١.

(٣) نظر: شرح شافيه ابن الحاجب المسمى بشرح النظام ص ٣٩، التبصرة والتذكرة ج ١/٢٧٤، شرح الكافية الشافية ج ٢/١١٠١، مغنى اللبيب ج ١/٥٥٧ تحقيق

﴿١٠٩٥﴾

بالإضافة إلى ذلك

فقد سمعت لغات أخرى فيما كان ثانية حلقى وفيها يقول سيبويه:
«هذا باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عيناً، وكانت الفاء قبلها مفتوحة
وكان فعلاً:

إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه: فَعِلٌ وفِعِلٌ
وفَعْلٌ وفِعْلٌ. إذا كان فعلاً أو أسماً أو صفة فهو سواء»^(١).

فقد علمنا ما كان ثانيه حرف حلق يثبت فيه الأصل وهو فتح الأول
وكسر الثاني، وكسر الأول وتسكين الثاني، وفتح الأول وتسكين الثاني
واضاف هنا فِعِلٌ بكسر الأول وكسر الثاني. على الإتيان أى إتيان الفاء للعين
فى كسرها. بدون تخفيف قال تعالى «إن الله نعيمٌ يعظكم به»^(٢)
وبذلك يكون قد ثبت فيه أربع لغات.

وعلى ذلك يقال فى شَهِدٍ: شَهِدَ شَهِدَ شَهِدَ وشَهِدَ وكذا فخذ يقال: فخذ
فخذ فخذ فخذ ومن مجئ نعم على الأصل قول طرفه:

ما أقلت قدام ناعلها نعيم الساعون فى الأمر المبر^(٣)

= الفأخوري، دار الجيل، شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٨ تحقيق د/ عبد الحميد
السيد، مع الهوامع ج ٢٨/٥، شرح التصريح ج ٩٤/٢.

(١) الكتاب ج ١٠٧/٤.

(٢) من سورة النساء آية رقم ٥٨.

(٣) ينظر فى الديوان ص ٥٨ دار صادر بيروت ١٣٨٠ هـ وهو من شواهد الكتاب ج
٤٤٠/٤ والرواية فيه (نعم الساعون فى الحى الشطر)، المقتضب ج ١٤٠/٢،
الخصائص ج ٢٢٨/٢، شرح المفصل ج ١٢٧/٧، شرح الكافية الشافية
ج ١١٠/٢.

الشاهد: فيه كسر عين (نعم) لغة فى نعم على الأصل.

﴿١٠٩٦﴾

وحكى أبو علي: بيس بفتح الباء وياء ساكنه.

وإلى هذه اللغات أشار ابن مالك بقوله:

فعلين لا اسمين على الأولى جُعِل

نُعَم وبئس الأصل فيهما فَعِل

واستعمل الأصل وفِعِل وفِعِل

والأربع استعملن في نحو كَحِل

والأسم أيضاً هكذا ففى فخذ

يقال فَخَذ مع فِخَذ وفِخَذ

كلاهما فعل به الإنشاقص

لذلك التصريف منهما فُقِد^(١)

وقد أجمع النحاة^(٢) على إثبات هذه اللغات الأربع وجوازها عند قبيلة

بكر بن وائل وبعض بنى تميم. أما الحجازيون فلا يجيزون سوى الأصل: فقط.

وقد اشترط أبو حيان لهذه اللغات:

ألا يكون مما شذت به العرب في فكه نحو: لَحِكتُ عينه أو اتصل بآخره ما

يسكن له نحو: شهدت، ولا اسم فاعل معتل اللام نحو: ثوب صُخ أى مسخ فلا

يجوز التسكين. ذكره السيوطي^(٣) نقلاً عن أبي حيان.

(١) شرح الكافية الشافية ج ٢/١١٠٠.

(٢) انظر: الأصول في النحو ج ١/١١١، التبصرة والتذكرة ج ١/٢٧٤، شرح شافية

ابن الحاجب للنظام ص ٣٩، شرح الكافية الشافية ج ٢/١١٠١، شرح ابن الناظم

على الألفية ص ٤٦٨ وهمع الهوامع ج ٥/٢٨ والتصريح ج ٢/٩٤.

(٣) انظر همع الهوامع ج ٥/٢٨ ولم أقف عليه في الإرشاف.

نخلص إلى ثمرة المسألة بقولنا:

سمع عن بعض العرب من قبيلتي بكر بن وائل وتميم التوسع في الأوزان للأسماء والأفعال فهناك الأوزان الأصلية وهناك الأوزان الفرعية. ليس ذلك في كل الصيغ بل صيغة الكلمة حلقية الثانية مسكورة العين ففعل مما ثانيه حرف حلق كشهد وفخذ يجوز فيه ثلاثة أوزان آخر فرعية:

فخذ بإبطال حركة العين - للتخفيف.

فخذ بنقل كسرة العين إلى الفاء - كذلك أيضاً، فخذ بإتباع الفاء العين، لتحصل المشاكلة وللفرق بين هذه الأوزان والوزن الأصل يقول النظام.

«والفرق بين هذه الأوزان الثلاثة - أي الفرعية التي جاءت في فخذ - وبين فلس وحبر وإيل أن هذه فروع من الأوزان المردودة إليها وتلك أصول»^(١).

وما كان هذا التوسع إلا من أجل التخفيف بالتسكين لهذا الثاني المتحرك حملاً على كبد ونحوه.



(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للنظام ص ٣٩ - ٤٠.

﴿١٠٩٨﴾

ثانياً: في معتل العين ويكون في ثلاثة أحوال الحالة الأولى

تسكين العين وإلقاء حركتها على ما قبلها في معتل العين ثم لا يتعرض له بقلب
ولا حذف من نحو: يقول - يبيع:

مما اطرء فيه التخفيف. بتسكين ثانيه المتحرك؛ وإلقاء حركة عينه
على ما قبلها؛ المعتل العين بالواو أو الياء من الأفعال على وزن يقتل
ويضرب نحو: يَقُولُ يَبِيعُ بشرط أن يكون ما قبلها ساكن صحيح فتنتقل حركة
العين أي حركة الواو والياء إلى الساكن قبلها وهو قاف يقول ويا يبيع فسكنت
الواو والياء حينئذ وصحت^(١).

وكذلك من الأسماء ما كان على مثال مفعله ومفعله بضم العين
وكسرها مما عينه واواً أو ياءاً نحو:

(١) إسكان الحرف وتصحيحه ونقل حركته لا يستتبعه شيء إذا كانت الحركة المنقولة من
جنسه، كالضمة قبل الواو في يقول والكسرة قبل الياء في يبيع. وهذا الحكم جار في
الأسماء على وزن مفعله ومفعله بضم العين وكسرها.
أما إذا كانت حركة ما قبل حرف العلة غير مجانسة له أبدلت حرفاً يجانس الحركة
مثل أقام وأبان أصلهما أقوم وأبين فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير
مجانسة لها فقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، ونحو يقيم أصله يقوم
فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها. انظر: نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ج ٢/٢٧٦ دراسة.
وشرح د/ يسريه محمد إبراهيم حسن الطبعة الأولى، شرح الإسموني ج ٤/٣٢٠.

﴿١٠٩٩﴾

مَشُورَه وَمَعِيشَه الأَصْلُ مَشُورَه مَعِيشَه وَعَنْ هَذِهِ الْحَالَةِ يَقُولُ سَبِيوِيَه:
«فَإِذَا كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْحَرْفِ الْمَعْتَلِّ سَاكِنًا فِي الْأَصْلِ وَلَمْ يَكُنْ الْفَاءُ وَلَا
وَاوًا وَلَا يَاءً فَإِنَّكَ تَسْكُنُ الْمَعْتَلَّ، وَتَحُولُ حَرَكَتُهُ إِلَى السَّاكِنِ. وَذَلِكَ مَطْرَدٌ فِي
كَلَامِهِمْ»^(١):

وَقَالَ أَيْضًا:

«وَإِذَا قَلَّتْ يَفْعَلُ مِنْ قَلَّتْ قَلَّتْ يَقُولُ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ فَعَلَ فَقَدْ لَزِمَهُ يَفْعَلُ وَإِذَا قَلَّتْ
يَفْعَلُ مِنْ بَعَثَ قَلَّتْ يَبِيعُ، أَلْزَمُوهُ يَفْعَلُ حَيْثُ كَانَ مَحْوُولًا مِنْ فَعَلْتَ لِيَجْرِيَ
مَجْرَى مَا حَوْلَ إِلَى فَعَلْتَ، وَصَارَ يَفْعَلُ لِهَذَا لِأَزْمًا، إِذْ كَانَ فِي كَلَامِهِمْ فَعَلَ
يَفْعَلُ فِي غَيْرِ الْمَعْتَلِّ، فَلَمَّا وَافَقَهُ فِي تَغْيِيرِ الْفَاءِ؛ كَذَلِكَ وَافَقَهُ فِي يَفْعَلُ»^(٢).

وَأَقْرَبُ الصَّرْفِيِّونَ وَالنَّحَاةُ هَذَا التَّسْكِينِ وَعَدُوهُ مِمَّا اطْرَدَ تَخْفِيفَهُ فِي
اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْإِشْمُونِيُّ:

«إِذَا كَانَ عَيْنُ الْفِعْلِ وَاوًا أَوْ يَاءً قَبْلَهُمَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ وَجِبَ نَقْلُ
حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَيْهِ لِاسْتِقَالِهَا عَلَى حَرْفِ الْعِلَّةِ، نَحْوَ يَقُومُ وَيَبِينُ الْأَصْلُ: يَقُومُ
وَيَبِينُ بَضْمِ الْوَاوِ وَكَسْرِ الْيَاءِ، فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا،
وَهُوَ قَافٌ يَقُومُ وَيَاءٌ يَبِينُ فَكُنْتُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ»^(٣).

(١) الكتاب ج ٤/٣٤٥.

(٢) المرجع السابق ج ٤/٣٤١.

(٣) شرح الألفية لأبن مالك للإشْمُونِيُّ ج ٤/ ٣٢٠ وانظر: نزْهَةُ الطَّرْفِ فِي عِلْمِ
الصَّرْفِ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٢/ ٢٧٦، شرح التصريح ج ٢/ ٣٩٣، شرح ابن عقيل ج
٤/ ٢٩٤.

﴿١١٠٠﴾

وإلى هذه الحالة أشار الناظم في ألفيته قائلا:

ولساكن صح انقل التحريك من

ذى ليسن آت عينن فعل كأبن^(١)

الحالة الثانية

تسكين العين وإلقاء حركتها على ما قبلها في معتل العين ثم يتعرض له بقلب وهذه الحالة التي يسكن فيها حرف العلة وتقل حركته إلى الساكن الصحيح قبله خاصة بالفعل الأجوف، وما تفرع عليه من الأسماء وذلك في أربع مسائل^(٢):

(١) قوله (كأبن) فعل أمر أصله (أبين) نقلت حركة الباء إلى الباء وحذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة في نحو (قل)، والأصل: (أقول) نقلت ضمة الواو إلى القاف وحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء الساكنين فصارت (قل) (الصبيان على الإشموني ج ٤/٣٢٠).

(٢) في هذه الحالة تسكن الحرف وهو مستحق للحركة، وتقل حركته إلى ما قبله نحو أقام والأصل: أقوم فسكنت الواو ونقلت حركتها إلى القاف ثم صارت الواو ألفاً، وكذلك ما أشبهه نحو: أقيم يقيم ويخاف ويهاب ويسمى هذا الإعلال إعلال بالتسكين ويشمل الأحوال الثلاثة الخاصة بكون الثاني المتحرك حرف علة، والفرض من هذا التسكين إرادة التخفيف.

ويسمى أيضاً إعلال بالنقل من تسميته الكل باسم الجزء، إذ الإعلال بالنقل أحد هذه الأحوال.

ولأن هذا الإعلال بالنقل يتبعه إعلال بالقلب اشترط في الساكن الصحيح قبل حرف العلة شروط أربعة:

الأول: أن يكون هذا الساكن حرفاً صحيحاً، فيمتنع النقل في نحو قاوم؛ لأن الساكن = ألف وهي لا تقبل الحركة.

﴿١١٠١﴾

المسألة الأولى

الفعل بوزن أفعل واستفعل ماضياً كان

أو مضارعاً أو أمراً

فالماضى نحو: أجاب وأبان وأصلهما: أَجُوبُ أَيُّنُ والمضارع نحو:
يجيب ويبين وأصلهما يَجُوبُ يُبِينُ بعد نقل الحركة في الأول قلبت الواو ياء،
وتثبت الياء في الثانى لمجانستها الكسرة.

والأمر نحو: أَجُوبُ وَأُبِينُ ثم بنقل الحركة يحذف حرفا العلة لالتقاء
الساكنين^(١).

يقول سيبويه:

= كما يمتنع فى نحو: سير، لأن النقل يتبعه قلب الياء ألفا، ومن ثم يلتبس بناء فعل ببناء
فاعل.

الثانى: ألا يكون حرف العلة المتحرك عينا لفعل التعجب نحو: ما أقومه وما أبينه
لأن فعل التعجب محمول على اسم التفضيل.

الثالث: ألا يكون الفعل مضاعف اللام نحو: ابيض وأسود لأن النقل فيه يستوجب قلب
حرف العلة ألفا وحذف همزة الوصل، ويتبعه التباس بناء أفعل، ببناء فاعل اسما.

الرابع: ألا تكون اللام معتلة، فيمتنع للنقل فى أهوى، لعدم إعلالها فى الثانى هوى، لنلا يتولى
إعلان انظر: (نزهة الطرف للميدانى ج ٢/٢٧٣، شرح الإسمونى ج ٤/٣٢٠).

(١) يستثنى من هذه المسألة الأمر فقد درجت هذه المسألة تحت الحالة الثانية التى يتم فيها
تسكين الثانى المتحرك ونقل حركته إلى الساكن الصحيح قبله ثم يتعرض له بقلب. وحالة
الأمر خاصة يتم التسكين فى الثانى والنقل للأول ثم يتبعه حذف لالتقاء الساكنين.
وإنما كان العنوان لهذه الحالة بحسب الأغلب فى مسائلها وهو التسكين والنقل ثم
الاعلال بالقلب.

﴿١١٠٢﴾

(هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياء فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن. وذلك مطرد في كلامهم:

وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتل وما قبلها إذ لحق الحرف الزيادة، كما اعتل ولا زيادة فيه. ولم يجعلوه معتلاً من محول إليه كراهية أن يحول إلى ما ليس من كلامهم. ولو كان يخرج إلى ما هو من كلامهم لاستغنى بذا؛ لأن ما قبل المعتل قد تغير عن حاله في الأصل كتغير قلت ونحوه وذلك: أجاد وأقال وأبان وأخاف واستراث واستعاذ^(١).

وعلى هذا يكون سببويه قل علل لإطراد هذه الحالة وهي اعتلال ما فيه الزيادة حملاً على ما لا فيه زيادة. فكل ما تكرر للفعل غير المزيد المعتل العين المسبوق لساكن صحيح وكان هذا الفعل يقرر هنا للمزيد أيضاً فنقول:

إذا كان عين فعل واواً أو ياء: وقبلهما سكن صحيح فانقل حركتها إليه، واجعلها تابعة للحركة.
أى: إن كانت الحركة فتحةً فا قلب العين الفاء. وإن كانت كسرة، والعين واو فاقبلها ياء.

وإن كانت ضمة والعين واو، أو كسرة والعين ياء فلا تغيرهما بأكثر من التسكين نحو: أقام وأبان ويقيم ويبين^(٢) والأصل: أقوم

(١) الكتاب ج ٤/٣٤٥.

(٢) انظر: وشرح الكافية الشافية ج ٤/٢١٣٩، شرح ابن عقيل ج ٤/٢٩٤. تبيهاً: ١- فإذا ضوعفت لامة نحو ابيض سلمت عينه لتلا يلتبس مثال بمثال وذلك نحو ابيض لو اعتلت عينه بالإعلال المذكور لفيق فيه (ياض) فكان يظن أنه (فاعل) من

﴿١١٠٣﴾

أبين^(١) يقوم يبين^(٢).

المسألة الثانية

المضارع من الثلاثي على وزن فَعِلٍ

نحو يخاف ويهاب

والأصل يَخُوفٌ يَهَيِّبُ مثلُ يَذْهَبُ

فوجب قلب حرف العلة حرفاً يناسب تلك الحركة المنقولة من المعتل، فانقلبت الواو في الأول ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، لأن الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة.

وفيه يقول سيبويه:

«وأما يفعل من خفت وهبت. فإنه يخاف ويهاب، لأن فَعِلٍ يلزمه يفعل، وإنما خالفتا يزيد ويبيع لأنهما لم تعتلا محولتين، وإنما اعتلتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل، فلما اعتلتا في فَعَلت من البناء الذي هو لهما في الأصل كذلك اعتلتا في يفَعَل منه»^(٣).

- = البضاضة، وهي نعومة البشرة، وذلك خلاف المراد، فوجب صون اللفظ مما يؤدي إليه.
- (١) وكذا إن كان فعل تعجب فإنه يجب تصحيحه حملاً على أفعال التفضيل لشبههما في الوزن والدلالة على المزية.
- (٢) كذا ولو كان ما فيه سبب الإعلال المذكور من تصاريف فَعِلٍ المستحق للتصحيح، وجب تصحيحه أيضاً ك يعور وأعوره الله (شرح الكافية الشافية ج ٤/٢١٤٠).
- (٣) الكتاب ج ٤/٣٤١ - ٣٤٢ وانظر: شرح التصريح ج ٢/٣٩٣.

﴿١١٠٤﴾

المسألة الثالثة

الاسم المشبه الفعل في وزنه أو زيادته

من نحو: مقام - تقيل

الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات يشارك الفعل في وجوب تسكين ثانية المتحرك ثم نقل حركة هذا الثاني إلى فائه إذا كان معتل العين كما علم. بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز به عن الفعل. فاندرج في ذلك نوعان: أحدهما، ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته ك مقام ومطار، فإنه موافق للفعل في وزنه فقط فيشبهان الفعل يعلم في وزنه وأصلهما مَقُومٌ مَطِيرٌ على مثال مذهب سكن عينه ثم نقلت حركة عينه المعتلة إلى الساكن الصحيح قبله، ثم قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

والثاني: ما وافق المضارع في الزيادة دون الوزن نحو تَقِيلُ على مثال تَحْلِيُ والأصل تَقُولُ ففيه زيادة الياء في أوله وتقبل من الاسماء الشبيهة بالأفعال في الزيادة لأن فَعْلِيلاً نحو تَحْلِيُ بكسر الأول والثالث من الأبنية المختصة بالاسماء (وتقول) اسم يشبه المضارع في زيادته لذا سكن ثانيه المعتل ونقل حركة هذا الثاني إلى فائه ثم قلب حرف العلة حرف يجانس الحركة وهو الياء فأصبح تَقِيلُ.

وكذلك إذا بنيت من البيع اسماً على مثال تَرْتَبُ قلتُ تَبِيْعٌ بضم فكسر

﴿١١٠٥﴾

هذا على مذهب سيبويه^(١). وتقول: تَبَّوعٌ على مذهب الأخفش.

وعن هذه المسألة يقول سيبويه:

«ويجرى مفعل مجرى يفعل فيهما، فتعتل كما اعتل فعلهما الذي على مثالهما وزيادته في موضع زيادتها، فيجرى مجرى يفعل في الاعتلال، كما قالوا مخافة، فأجروها مجرى يخاف ويهاب، فكذلك اعتل هذا؛ لأنهم لم يجاوزوا ذلك المثال المعتل؛ إلا أنهم وضعوا ميماً مكان ياء، وذلك قولهم: مقام ومقال، ومثابة ومنارة فصار دخول الميم كدخول الألف في أفعل، وكذلك المغاث والمعاش. وكذلك مفعل تجرى مجرى يفعل، وذلك قولك: المبيض والمسير.

وكذلك مفعلة تجرى مجرى يفعل، وذلك: المعونة والمشورة والمثوبة، يدلل على أنها ليست بمفعولة أن المصدر لا يكون مَفْعُولُهُ»^(٢).

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ومثل فعل في ذا الإعلال اسم

ضاهى مضارعاً وفيه وسم^(٣)

(١) مذهب سيبويه إبدال الضمة في مثل ذلك كسرة: أما مذهب الأخفش فهو إقرار

الضمة وقلب الياء واواً انظر: الكتاب ج ٤/٣٤٩، الصبان ج ٤/٣٢١.

(٢) الكتاب ج ٤/٣٤٩.

(٣) شرح الأسموني ج ٤/٣٢١، شرح الكافية الشافية ج ٤/٢١٤٠، شرح التصريح

ج ٢/٢٩٤.

تثبيته: لو أشبه الاسم الفعل في الوزن والزيادة معاً وجب التصحيح ليمتاز الفعل نحو: ابيض وأسود وصفين فإنهما أشبهها أكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو أعل لقل فيهما ابيض وأسود فيلتبساً بالفعل (الصبان ج ٤/٣٢٢).

﴿١١٠٦﴾

المسألة الرابعة

المصدر على وزن إفعال واستفعال

وذلك نحو إيانه وإقامة واستقامة. فيحمل على فعله في تسكين عينه ونقل حركتها إلى فائه ثم تقلب حرف العلة الفا لتجانس الفتحه ثم يزيد هنا عن الفعل أمر؛ هو أن يلتقى الفان بساكنين فيلزم حذف أحدهما والتعويض عن المحذوف بالهاء فالأصل إِيَّانِ إِقْوَامِ اسْتِقْوَامِ سَكَنِ حَرْفِ الْعِلَّةِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَنَقَلَ الْحَرَكَةَ إِلَى الْبَاءِ وَالْقَافِ ثُمَّ تَحَرَّكَا وَفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا - يَعْنِي الْيَاءَ وَالْوَاوِ - فَحَذَفْنَا الْفَيْنَ فَعِنْدَمَا تَلَقَى الْفَانِ لَابِدًا مِنْ حَذْفِ أَحَدِهِمَا. لِأَنَّهُ التَّقَاءُ لِلْسَّاكِنِينَ وَعَلَى ذَلِكَ نَصُ سَبِيوِيهِ قَائِلًا:

«فأما الإقامة والاستقامة، فإنما اعتلتا كما اعتلت أفعالهما؛ لأن لزوم الاستفعال والإفعال لا يستعمل وأفعال، كلزوم يستعمل ويفعل لهما. ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادر لتمت كما تتم فعول منهما ونحوه»^(١).

واختلف النحاة في الألف المحذوفة:

فأحدهما: المبدلة من العين، والثانية المزيدة قبل اللام للمد.

لذا يرى البعض:

أنها الثانية لزيادتها، وقربها من الطرف وحصول الاستفعال بها. وإليه

(١) الكتاب ج ٤/٣٥٤ - ٣٥٥.

﴿١١٠٧﴾

ذهب الخليل وسيبويه^(١). واختاره الناظم حيث قال:

«والثانية أولى - أى بالحذف - لأنها زائدة؛ ولأنها متصلة بالطرف؛
ولأن الاستتقال بها حصل»^(٢).

وذهب البعض الآخر:

أنها المبدلة من عين الكلمة. وإليه ذهب الأخفش والفراء^(٣).

وإذا حذف عوض منها التاء الدالة على التانيث فتكون عوضاً من
الألف المحذوفة سواء قلنا إنها الأولى أو الثانية.
ولكن المعهود فى التاء أنها تعوض من الأصول. وهذا يقوى ما اختاره
الأخفش^(٤).

وقد تحذف التاء هذه فيقتصر فى ذلك على السماع ولا يقاس عليه كقوله

أراه اراء وأجابه اجابا

حكاها الأخفش. ويكثر ذلك مع الإضافة نحو كقوله تعالى: «وإقام
الصلاة»^(٥).

والأصل إقوام، ثم إقامة ثم إقام^(٦).

(١) المرجع السابق ج ٤/٣٥٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ج ٤/٢١٤٢.

(٣) شرح التصريح ج ٢/٣٩٥.

(٤) المرجع السابق ج ٢/٣٩٥.

(٥) سورة النور آية رقم ٣٧.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ج ٤/٢١٤٢، شرح الإسمونى ج ٤/٣٢٢، ٣٢٣.

﴿١١٠٨﴾

وإليه أشار الناظم بقوله:

.....

والف الأفعال واسـتـتـفـعـال

أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض

وحذمها بالنقل ربما عرض

الحالة الثالثة

تسكين العين والقاء حركتها على ما قبلها في معتل العين

ثم يتعرض له بحذف وذلك في صيغة مفعول

إذا بنيت (مفعولا) من ثلاثي معتل العين يلزم حينئذ إسكان ثانية المعتل ونقل حركة هذا الثاني إلى فائه ثم يلزم بعد هذا التسكين والاعلال بالنقل حذف المدة التي قبل اللام فمثال المعتل العين بالواو (مقول) (ومصون) الأصل مقول مصون بواويين الأولى عين الكلمة والثانية واو مفعول سكن العين ونقل حركته إلى ما قبله فالتقى ساكنان وهما الواوان فيلزم حذف إحدى الواوين.

اختار سيبويه كون المحذوفه واو مفعول فتراه يقول:

«ويعتل مفعول منهما كما اعتل فعل، لأن الاسم على فعل مفعول، كما أن الاسم على فعل فاعل. فنقول: مَزور ومُصوغ، وإنما كان الأصل مَزوور، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يفعل، وحذفت واو مفعول لأنه يلتقى

﴿١١٠٩﴾

ساكنان»^(١).

أما الأَخْفَشُ: فاحتار أن المحذوف عين الكلمة^(٢).

ويظهر ثمرة الخلاف

في الوزن:

فعند سيبويه وزنه مفعل

وعند الأَخْفَشِي وزنه مفعول هذا في المعتل العين بالواو.

أما المعتل العين بالياء. فيجب فيه الإسكان أولاً ونقل حركة حرف العلة إلى ما قبله كما هو معهود ومعلوم ثم أبدلت الضمة كسرة لنلا تقلب الياء واوا فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو.

فمثال اليائي مبيع مدين أصلهما مَبِيعٌ مَدِينٌ سكن عينه المعتلة ونقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها فصار مَبِيعٌ مَدِينٌ فالتقى ساكنان الياء وواو مفعول فحذف واو مفعول فصار مَبِيعٌ مَدِينٌ ثم قلبت الضمة كسرة لنلا تقلب الياء واوا فيلتبس بالواوي فصار مَبِيعٌ مَدِينٌ.

وهذا على مذهب سيبويه حيث قال:

«وتقول في الياء: مَبِيعٌ مَهَبٌ، أسكنت العين وأذهبت واو مفعول، لأنه يلتقى ساكنان، وجعلت الفاء تباعاً للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في

(١) الكتاب ج ٤/٣٤٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ج ٤/٢١٤٣، نزهة الطرف في علم الصرف ج ٢/٣٢١، شرح التصريح ج ٢/٣٩٥، شرح الإسموني ج ٤/٣٢٣ - ٣٢٤.

﴿١١١٠﴾

بيض، وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للضمة فصار هذا الوجه عندهم، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة والواو إلى الياء لشبهها بالألف وذلك قولهم: مُشُوب ومشيِب وغازمُول ومنيِل وملوم ومليم وفي حور: حير^(١).

وعلق ابن مالك على هذا المذهب قائلاً:

«وكان حق مبيع أن يقال فيه: مَبِوع، لكنهم كرهوا انقلاب يائه واواً، فأبدلت الضمة كسرة، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فقيل (مَبِيع)^(٢)».

أما الأُخْفَش:

فحذف عين الكلمة فتقول في مَبِوع - مَدِين - مَبُوع - مَدُون بحذف الياء التي هي عين الكلمة ثم قلب الضمة إلى كسرة لتقلب الواو ياء لنلا يلتبس بالواو فتصير مَبِوع مدون لتصبح: مَبِيع - مَدِين.

وثمره الخلاف تظهر في الوزن:

فعند سيبويه مفعل وعند الأُخْفَش مفعول.

والأولى

مذهب سيبويه؛ لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني، ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم^(٣).

(١) الكتاب ج ٤/٣٤٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ج ٤/٢١٤٣.

(٣) شرح التصريح ج ٢/٣٩٥ وانظر: نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ج ٢/٣٢٢.

﴿١١١١﴾

وبنوتهم:

تصحح اليانى دون الواوى؛ لأن الياء أخف عليهم من الواو فيقولون
مبيوع مخيوط كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم^(١).

وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو

يقول ابن جنى

«من الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتتميم مفعول فيما عينه
واو نحو: ثوب مصوون ومسك مدووف وحكى البغداديون: مرسى مقوود
ورجل معوود في مرضه وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال»^(٢).

وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله:

وما الأفعال من الحذف ومن

نقل فمفعول به أيضاً فمن

نحو مبيع ومصوون ونادر

تصحح ذى الواو وفى ذى الياء اشتهر

(١) يقول سيبويه: «وبعض العرب يخرج على الأصل فيقول: مخيوط ومبيوع،.... ولا
نعلمهم أتموا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى
الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة» الكتاب ج ٤ / ٣٤٩.

(٢) الخصائص ج ١ / ٢٦١ المكتبة العلمية. وانظر: شرح التصريح ج ٢ / ٣٩٥. وشرح
الكافية الشافية ج ٤ / ٢١٤٤.

﴿١١٢﴾

الموضع الثالث

تسكين الأول لاتصاله بما قبله في نحو هو وهي

مع الواو والفاء وثم والهمزة واللام

من المعلوم أن (هو) مضموم الأول و(هي) مكسورة. فإذا دخل عليه حرف عطف مما هو على حرف واحد من نحو: الواو والفاء أو لام الابتداء أو همزة الاستفهام فإن العرب قد تسكن الهاء المضمومة في (هو) المكسورة في (هي) لضرب من التخفيف.

ولك الخيار: إن شئت أسكنت وإن شئت حركت وفي ذلك يقول سيبويه:
«واعلم أن كل شيء كان أول الكلمة وكان متحركاً سوى ألف الوصل فإنه إذا كان قبله كلام لم يحذف ولم يتغير إلا ما كان من هو وهي؛ فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام وذلك قولك: وَهُوَ ذَاهِبٌ لَهَا خَيْرٌ مِنْكَ فهو قائم.

وكذلك (هي) لما كثرت في الكلام وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف فأسكنوا كما قالوا في فَحَذٍ: فَحَذٍ وَرَضِي: رَضِي، وفي حَذِرٍ: حَذِرٌ وَسَرُو: سَرُو فَعَلُوا ذَلِكَ حَيْثُ كَثُرَتْ فِي كَلِمَتِهِمْ وَصَارَتْ تَسْتَعْمَلُ كَثِيرًا، فأسكنت في هذه الحروف استخفافاً، وكثير من العرب يدعون الهاء في هذه الحروف على حالها»^(١).

(١) الكتاب ج ٤/١٥١.

﴿١١١٣﴾

هكذا يقرر سيبويه ما سمع عن العرب في هذه المسألة:

فهو لم يكتف بأن التسيكين لغة للبعض؛ لضرب من التخفيف، بل تراه يعلل لهذا الوجه من التخفيف بأن من أسكن فلان الحرف الذي قبلهما - (هو وهى) - لما كان على حرف واحد لا يمكن انفصاله ولا الوقوف عليه ينزل منزلة ما هو ذات الكلمة فثبه (وَهُوَ) بـ (عَضُدٌ) و(وَهِيَ) بـ (كَتِفٌ) و(فُخِذٌ) فكما يقال عَضُدٌ - كَتِفٌ - فُخِذٌ بالإسكان للثاني المتحرك كذلك قالوا (وَهُوَ - وَهِيَ) بالإسكان للهاء لأنها الحرف الثاني المتحرك في ما هو منزل منزلة الكلمة الواحدة. فمن ذلك قوله تعالى: «وهو خير لكم»^(١) وقال «فهي كالحجارة»^(٢) وقال: «وهو معكم»^(٣) وقال «فهو وليهم»^(٤).

ومما تنزلت منزلة الفاء والواو ١- لام الابتداء:

قال تعالى:

«لهي الحيوان»^(٥) وقال «لهو التصص الحق»^(٦) فأسكن مع لام الابتداء كما أسكن مع واو العطف وفائه. يقول سيبويه: «وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك؛ لأنها كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها، وذلك قولك: فُلَيْنُظْرٌ وَلِيضْرَبٌ. ومن ترك الهاء على حالها في هي وهو ترك الكسرة في اللام على

(١) من سورة البقرة آية رقم ٢١٦.

(٢) من سورة البقرة آية رقم ٧٤.

(٣) الحديد آية رقم ٤.

(٤) النحل آية رقم ٦٣.

(٥) من سورة العنكبوت آية رقم ٦٤.

(٦) من سورة آل عمران آية رقم ٦٢.

حالتها»^(١).

٢- همزة الاستفهام: حيث قالوا: أهُوَ فَعِلٌ كَذَا بِإِسْكَانِ الْهَاءِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
فَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مَرْتَعَاً فَأَرْقَى فَقَلَّتْ أُمِّي سِرْتِ أُمِّ عَادِنِي حَلْمٌ^(٢)

وأقر جميع النحاة ما ورد بشأن هذا التسكين في كونه وارد عن بعض العرب
الفصحاء^(٣) لضرباً من التخفيف.

وأضاف بعض النحاة للقياس على ذلك كاف الجر يقول ابن جني:

«أن هذه الأحرف لما كن على حرف واحد وضعفن عن انفصالها
وكان ما بعدها على حرفين، الأول منهما مضموم أو مكسور أشبهت في اللفظ
ما كان على فَعُلٍ أو فَعِلٍ فخفف أوائل هذه كما يخفف ثواني هذه فصارت:
وهو لـ عضد وصار وهو كعضد كما صارت أهي لـ علم وصار أهي بمنزلة
علم..... وتقول على هذا: مررت برجل بطنه كَحَصَجْرٍ تريد كَحِضَجْرٍ ثم
سكن الحاء الأولى؛ لأن كحض بوزن علم فيجرى هذا الصدر مجرى كلمة

(١) الكتاب ج ٤/١٥٢.

(٢) قاله: مرار العدي ينظر في: الخصائص ج ٢/٣٢٩ شرح المفصل ج ٩/١٣٩، مع
الهوامع ج ١/٢١٠
الشاهد:

تسكين الهاء المكسورة في (أهي) لكونها مع همزة الاستفهام فصارت الهمزة معها
بمنزلة ذات كلمة فخف الثاني قياساً على فخذ - وكبد.

(٣) انظر: شرح شافيه ابن الحاجب المسمى بشرح النظام ص ١٦٨، الخصائص
ج ٢/٣٣٠، رصف المبانى ص ٢٢٩، شرح المفصل ج ٩/١٣٩، شرح الرضى
على الكافية ج ٢/٤١٩ تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر - مؤسسة الصادق
١٣٩٨هـ، مع الهوامع ج ١/٢١٠.

﴿١١١٥﴾

ثلاثية»^(١).

ومن تسكينها مع كاف الجر قول الشاعر:

وقد علموا ما هن كهى فكيف لى

سلو ولا انفك صبا متيما^(٢)وجعله ابن جنى^(٣) والرضى^(٤) من قبيل التسكين الشاذ

أما إذا كان العاطف «ثم»

فسمع لكن ليس بحسن لكونها على أكثر من حرف واحد فكأنها منفصلة مما بعدها، فلذلك كان أكثر القراء على التحريك في قوله تعالى: «ثم هو يوم القيامة من المحضرين»^(٥). وبعضهم قرأ بالتسكين^(٦) يقول ابن يعيش: «فإن كان بدل الواو والفاء (ثم) لم يحسن الإسكان حسنه مع الواو والفاء لكونها على أكثر من حرف واحد، فأنها منفصلة مما بعدها»^(٧).

(١) الخصائص ج ٢/٣٣٠.

(٢) مجهول القائل ينظر في همع الهوامل ج ١/٢١٠ الشاهد/ في (كهى) سكن الهاء مع الكاف.

(٣) انظر: الخصائص ج ٢/٣٣٠.

(٤) انظر: شرح الرضى للكافية ج ٢/٤١٩.

(٥) من سورة القصص آية رقم ٦١.

(٦) هي قراءة قالون والكساتى من السبعة بالإسكان في الفتح.

(٧) شرح المفصل ج ٩/١٤٠ وانظر: رصف المباني ص ٢٢٩، الخصائص ج ٢/٣٢٩.

﴿١١٦﴾

الموضع الرابع

تسكين لام الأمر مع الفاء والواو ثم

لام الأمر^(١) أصلها الكسر^(٢) يدل على ذلك أنك إذا ابتدأت فقلت: ليقيم زيد؛ كسرتها لا غير لضرورة الابتداء. وفتحها لغة لسليم طلباً للخفة.

فإذا ألحقت الكلام الذي فيه اللام، الواو والفاء جاز بإسكانها فمن أسكن مع الفاء أو الواو؛ فلان الواو والفاء يصيران كشيء من نفس الكلمة نحو: كتف وكبد وفخذ. لأن كل واحد منهما لا ينفرد بنفسه فصار بمنزلة هذه الكلمات. وفيها يقول سيبويه:

«فعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك، لأنها كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها. وذلك قولك: **فَلْيَنْظُرْ** **وَلْيَضْرِبْ** ومن ترك الهاء على حالها في هي وهو ترك الكسرة في اللام على حالها»^(٣).

(١) هذه اللام من عوامل الأفعال، وعملها فيها الجزم كإن الشرطية ولم الجازمة وعملت لإختصاصها واختصت بالجزم للإختصاصها بالعمل في الأفعال فحق لها الجزم الذي هو خاص بالأفعال. (شرح المفصل ج ٢٤/٩، معنى اللبيب ج ٣٧١/١).

(٢) وإنما وجب لها الكسر من قبل أنها حرف جاء لمعنى وهو على حرف واحد كهمزه الاستفهام وواو العطف وفاته، وكان حقه أن يكون مفتوحاً كما فتحن، غير أنه لما كانت اللام ههنا من عوامل الأفعال الجازمة والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء حملت في الكسر على حروف الجر نحو: اللام والباء في قولك: لزيد وبزيد وحكى أن بعض العرب يفتحها وهي قبيله سليم.

شرح المفصل ج ٢٤/٩، (انظر: الجنى الداني ص ١١١، معنى اللبيب ج ٣٧١/١).

(٣) الكتاب ج ١٥١/٤.

﴿١١١٧﴾

واختلف النحاة في وجه تسكين هذه اللام بعد هذه الأحرف فقال الأكثرون

إنه من باب الحمل على عين (فعل) إجراء للمنفصل مجرى المتصل وفيه يقول المبرد: «وأعلم أن هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في الكسر. وقد يجوز إسكانها، وهو أكثر على الألسن. تقول: قم وليقم زيد «فلتقم طائفة منهم معك»^(١) و«لتكن منكم أمة»^(٢). وإنما جاز ذلك؛ لأن الواو والفاء لا ينفصلان، لأنه لا يتكلم بحرف واحد، فصارتا بمنزلة ما هو في الكلمة، فأسكنت اللام هرباً من الكسرة. كقولك في علم: علم، وفي فخذ: فخذ»^(٣).

وقال ابن مالك في توجيه علة التسكين للام بعد هذه الأحرف رجوعاً إلى الأصل؛ لأن للام الطلب الأصالة في السكون من وجهين: أحدهما مشترك: وهو كون السكون مقدماً على الحركة، إذ هي زيادة، والأصل عدمها.

والثاني: خاص: وهو أن يكون لفظها مشاكلاً لعملها كما فعل بياء الجر، لكن منع من سكونها الابتداء بها، فكسرت فإذا دخل حرف العطف رجع إلى السكون ليؤمن دوام تفويت الأصل. قال: وليس حملاً على عين (فعل)؛ لأن مثله لا يكاد يوجد إلا في ضرورة^(٤).

(١) من سورة النساء آية رقم ١٠٢.

(٢) من سورة آل عمران آية رقم ١٠٤.

(٣) المقتضب ج ١٣١/٢ وانظر: الخصائص ج ٣٢٩/٢، شرح بشافيه ابن الحاجب للنظام ص ١٦٨، رصف المباني ص ٢٢٨، شرح المفصل ج ١٤٠/٩.

(٤) يقول ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية ج ١٥٦٣/٣: =

﴿١١١٨﴾

وتبع السيوطى ابن مالك فى هذا التوجيه حيث قال:

«يجوز تسكينها رجوعاً إلى الأصل فى المبنى ومشاكلة عملها تلو واو وفاء وثم نحو: «فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى»^(١) «ثم ليَقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا»^(٢) «وليتمتعوا»^(٣) وقرئ بالتحريك فى الثلاثة الأخيرة فقط»^(٤).

أما تسكينها بعد (ثم) فاختلف فيه النحاة على أقسام

الأول أنه قببح ضرورة ولا يجوز فى الاختيار

من هؤلاء المبرد^(٥) وابن جنى^(٦) وابن يعيش^(٧) والمالقي^(٨)

= «وللام الطلب الأصالة فى السكون من وجهين: أحدهما مشترك فيه وهو: كون السكون متقدماً على الحركة، إذ هى زيادة، والأصل عديمها. والثانى خاص، وهو: أن يكون لفظها مشاكلاً لعملها كما فعل بباء الجر، لكن منع من سكونها الابتداء بها فكسرت. وبقي للقصد تعلق بالسكون. فإذا دخل عليه واو أو فاء رجع غالباً إلى السكون ليؤمن دوام تقويت الأصل. وليس التسكين حملاً على عين فعل كما زعم الأكثرون لأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا فى اضطرار».

(١) البقرة ١٨٦.

(٢) الحج ٢٩.

(٣) العنكبوت ٦٦.

(٤) همع الهوامع ج ٣٠٧/٤.

(٥) المقتضب ج ١٣٢/٢.

(٦) الخصائص ج ٣٢٩/٢.

(٧) شرح المفصل ج ١٤٠/٩.

(٨) رصف المباني ٢٢٨.

﴿١١١٩﴾

يقول المبرد:

«وأما قراءة من قرأ» ثم ليقطع فلينظر»^(١) فإن الإسكان في لام (فلينظر) جيد وفي لام (ليقطع) لحن؛ لأن ثم منفصلة من الكلمة. وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي»^(٢).

القسم الثاني: يجوز تسكينها مع ثم على قلة وضعف

لأن التسكين إنما كثر في الأولين - الفاء والواو - لشدة اتصالهما بما بعدهما، لكونهما على حرف، فصار معه ككلمة واحدة فخفف بحذف الكسرة، ومن ثم حملت عليهما، فلا تبلغ في الكثرة مبلغهما^(٣).

القسم الثالث: يجوز إسكانها وليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة:

وذهب إلى هذا الرأي المرادي وابن هشام يقول المرادي:

«ويجوز إسكانها بعد ثم، وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، خلافاً لزاعم ذلك. وبه قرأ الكوفيون والبزري: «ثم ليقطع»^(٤)»^(٥) وقال ابن هشام:

«وقد تسكن بعد ثم نحو: «ثم ليقضوا»^(٦) في قراءة الكوفيين وقالون

والبزري وفي ذلك رد على من قال: إنه خاص بالشعر»^(٧).

(١) من سورة الحج آية رقم ١٥.

(٢) المقتضب ج ٢/١٣٢.

(٣) انظر: مع الهوامع ج ٤/٣٠٨.

(٤) من سورة الحج آية رقم ١٥.

(٥) الجنى الداني ص ١١١ - ١١٢.

(٦) الحج آية ٢٩.

(٧) معنى اللبيب ج ١/٣٧١.

﴿١١٢٠﴾

والراجح: أنه ليس مرهون بقلة ولا ضعف ولا تزود بل هو جائز في الاختيار لأمر:

أولها: أنه وارد في قراءة السبعة وقال أبو حيان:

ما قرئ به في السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا قلة.

ثانياً: إن من سكن في قوله تعالى «ثم ليقتضوا» فإنه شبه الميم الثانية من ثم بالفاء والواو (حروف العطف التي على حرف واحد) وجعل ثم ليقتضوا بمنزلة فليقتضوا، وهذا كقولهم: أراك مُنتَفِخاً والمراد مُنتَفِخاً فشبه تَفِخاً من منتفخا بكتف فأسكن الفاء فالإسكان في هذا كله إنما هو عارض لضرب من التخفيف.

الموضع الخامس

التسكين في العدد المركب

من نحو: تسكين شين العشرة في التركيب وعينها

وكذلك «حا» أحد عشر

أولاً: تسكين شين العشرة في العدد المركب

إذا زدت على العشرة كان العدد المركب؛ فإنك تبقى النيف على أصله من التذكير والتأنيث، أما العشرة فإنها تكون بقاء التأنيث مع المؤنث وبحدفها مع المنكر^(١). فيقال في التذكير: أحد عشر واثنا عشر وثلاثة عشر إلى تسعة

(١) انظر:

المقتضب جـ ١٦٣/٢، التبصرة والتذكرة جـ ٢٨٤/١، شرح الكافية للرضي جـ ٢٩٤/٣، شرح الكافية الشافية جـ ١٦٧٠/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور

﴿١١٢١﴾

عشر وفي التانيث: إحدى عشرة واثنان عشرة وثلاث عشرة إلى تسع عشرة وللعرب الموثوق بفصاحتهم في شين العشرة في هذا العدد المركب ثلاث لغات.

اللغة الأولى:

بتسكين الشين وهي لغة الحجازيين فهم يعدلون عن حركة الوسط إلى السكون وهي الفصحى^(١).

وعلة ذلك

عندما كرهوا توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحه. وقد قرئ بهذا التسكين في قوله تعالى «أحد عشر كوكباً»^(٢) وقوله تعالى «اثنا عشر شهراً»^(٣). «اثنا عشرة عيناً»^(٤).

وإنما عدلوا عن الفتح إلى التسكين وليس إلى الكسر حتى لا يكون

= ج ٣٢/٢، شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣٢، مع الهوامع ج ٣١٢/٥، شرح التصريح ج ٢٧٤/٢.

(١) انظر: الكتاب ج ٣٥٧/٣، المقتضب ج ١٦٣/٢، التبصرة والتذكير ج ١ ص ٤٨٤، شرح الكافية للرضي ج ٢٩٤/٣، شرح الجمل لابن عصفور ج ٣٢/٢ شرح ابن الناظم ص ٧٣٢، مع الهوامع ج ٣١٢/٥، شرح التصريح ج ٢٧٤/٢. تنبيه: أكثر كتب النحو على ورود هذه اللغات في حال تانيث العشرة حال التركيب والقراءات القرآنية اثبتته في حال التانيث والتذكير.

(٢) يوسف آية رقم ٤.

(٣) التوبة ٣٦.

(٤) البقرة ٦٠، الأعراف ١٦٠.

﴿١١٢٢﴾

إزالة الثقل بنقل آخر^(١).

وإلى هذه اللغة أشار الناظم بقوله:

☆ واللغة الأولى هي المشتهره ☆^(٢)

اللفة الثانية: بكسر هذه الشين في لفة التميمين:

كذلك لما كرهوا توألى أربع فتحتات فيما هو كالكلمة الواحدة مع
امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحة، عدلوا عن فتح وسطها إلى كسرة^(٣)
تشبيهاً بتاء كتف^(٤).

أما اللفة الثالثة فبقاؤها على الفتح

لأن التركيب عارض^(٥) فيكون ذلك رجوعاً إلى الأصل^(٦) فيها وبه
قرأ الأعمشى «فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا»^(٧).

وهذه لفة الأقلون من بني نميم^(٨).

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ج ٣/٢٩٤.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ج ٣/١٦٧٠.

(٣) أثبتتها النحاة في كتبهم انظر: شرح الرضى للكافية ج ٣/٢٩٤، التبصرة والتذكرة
ج ١/٤٨٤، شرح الكافية الشافية ج ٣/١٦٧٠، شرح جمل الزجاجي ج ٢/٣٢،
شرح ابن الناظم ص ٧٢٢، الهمع ج ٥/٣١٢، التصريح ج ٢/٢٧٤.

(٤) انظر: شرح التصريح ج ٢/٢٧٤.

(٥) انظر شرح الرضى للكافية ج ٣/٢٩٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ج ٥/٣١٢، التصريح ج ٢/٢٧٤.

(٧) من سورة البقرة آية رقم ٦٠، الأعراف ١٦٠.

(٨) شرح الرضى ج ٣/٢٩٤، شرح الكافية الشافية ج ٣/١٦٧٠.

﴿١١٢٣﴾

ثانياً تسكين عين العشرة في العدد المركب حال التذكير

يجوز تسكين العين في العدد المركب إذا أردت المذكر في نحو: أُحَدَّ عَشْرٌ لاجتماع أربع فتحات إحداهما فتحة آخر النيف ويكون ذلك في العدد المركب ما عدا اثنا عشر ولا يتوالى في كلمة أكثر من ثلاث حركات^(١) إلا أن يكون مخففاً من غيره فيجتمع فيه أربع متحركات نحو: علبط وهدبد وأصلهما علابط وهدابد فحذفت الألف تخفيفاً، فلا يجتمع في كلمة أكثر من أربع متحركات، فلما اجتمع في أحد عشر ست متحركات وفي خمسة عشر؛ خمس متحركات؛ أسكنوا الحرف الذي بتحريكه يكون الخروج عن منهاج الأسماء وطريقها^(٢).

يقول ابن مالك: وبعضهم سكن عين عشرة من بعد فتح....^(٣) وعليه قراءة ليزيد بن القعقاع: «إني رأيت أحدَ عَشْرَ كوكِبا»^(٤).

أما اثنا عشر فلا يجوز التسكين لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين

(١) أثبت هذه اللغة عن بعض العرب:

الزمخشري في مفصله وابن يعيش في شرحه ج ٤/١١٣، لرضي في شرح الكافية ج ٣/٢٩٤، ابن مالك في شرح الكافية الشافية ج ٣/١٦٧٢، ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ج ٢/٣٤، الشيخ خالد في لشرح التصريح ج ٢/٢٧٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ج ٤/١١٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ج ٣/١٦٧٢.

(٤) يوسف آية رقم ٤.

﴿١١٢٤﴾

علل بذلك ابن مالك^(١) وابن عصفور^(٢) وابن يعيش حيث قال:

«ومن فعل ذلك من العرب فإنه لا يفعله في اثني عشر لئلا يجتمع بين ساكنين وليس في كلامهم جمع بين ساكنين، إلا أن يكون الأول حرف مدولين والثاني مدغماً نحو دابة وشابه مع أن الياء في النصب والألف في الرفع ساكنان فم يتوالى فيهما من المتحركات في كلمة ما توالى في أحد عشر ونحوه»^(٣).

وأضاف ابن يعيش قائلاً:

وأيضاً بأن الإسكان في أحد عشر ونحوه إنما كان لتوالى المتحركات في كلمة واحدة لأجل التركيب وجعلها كلمة واحدة، وأما اثني عشر ونحوه فغير مركبه فلم يكونا بكلمة واحدة^(٤).

أما ابن مالك فقد أجاز التسكين في اثنا عشر بقله وأشار إلى ذلك قوله:

☆ ومع اثنا عشر ندر ☆^(٥)

واستشهد لهذا بقراءة هبيرة صاحب حفص في قوله تعالى: «إثنا عشر

شَهراً»^(٦) حيث سكن عين العشرة في العدد المركب (اثنا عشر)^(٧).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ج ٣/١٦٧٢.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ج ٢/٣٤.

(٣) شرح المفصل ج ٤/١١٣.

(٤) انظر: المصدر السابق نفس الصفحة.

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ج ٣/١٦٧٢.

(٦) التوبة ٣٦.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ج ٣/١٦٧٢.

﴿١١٢٥﴾

ثالثاً تسكين «حا» أحد عشر

اثبتته السيوطي في همع الهوامع كراهة توالي المتحركات فقد قال:
«أو تسكن «حا» أحد عشر استتقالاً لتوالي الحركات»^(١).

الموضع السادس

تسكين عين «مع»

سمع عند بعض العرب تسكين عين «مع» ورد ذلك في اللغة^(٢)
واختلف موقف النحاة فيها إلى مذاهب.

المذهب الأول:

يرى أن التسكين لغة لقبيلة ربيعة وغم، فهم يبنونها على السكون قبل
متحرك، ويكسرونها قبل ساكن.

حجتهم في ذلك

وروده في الكلام فقد نقل عن الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبت مع
أخيك، وجئت مع أبيك بالسكون.

(١) همع الهوامع ج ٥ / ٣١٢.

(٢) «مع» لها حالان الأول: بتسكين العين وهي مبحث المسألة والثانية: بفتحها. وهذه
متفق على ظرفيتها فهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته ولا تخرج عن الظرفية إلا
إلى الجر بـ من وتقع خبراً وصله وصفة وحالاً وإذا أفردت عن الإضافة نونت نحو:
قام زيد وعمرو معاً (الجنى الداني ص ٣٠٥)

﴿١١٢٦﴾

وذكر الرضى أن العين الساكنة على هذه اللغة إذا لاقت ساكناً بعدها كسرت نحو: كنت مع القوم.

وإلى هذا المذهب ينتمى جماعة من المتأخرين^(١).

المذهب الثانى:

يرى أن التسكين ضرورة شعرية تشبيها لها بما يبنى من حروف المعانى على السكون نحو هل فقال سيويوه:

«وسألت الخليل معكم «ومع» لآى شئ نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاء معاً وذهباً معاً، وقد ذهب معه، ومن معه صارت ظرفاً فحطوها بمنزلة أمام وقدم قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر وهو لراعى:

وريشى منكم وهواى معكم وإن كانت زيارتكم لماما^(٢)»^(٣)

فظاهر كلام سيويوه يوحى بأنها عنده اسم مبنى^(٤) عندما اضطر الشاعر إلى التسكين فهى حينئذ كالظروف المبهمه نحو: لدن وما أشبهها، لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع^(٥).

(١) الرضى فى شرح الكافية ج ٢٣٢/٣ وانظر:

الجنى الدانى ص ٣٠٥، مع الهوامع ج ٢٢٦/٣.

(٢) نسب أيضاً لجرير وينظر فى: شرح المفصل ج ١٢٨/٢، ج ٥ / ١٣٨، الجنى الدانى

ص ٣٠٦، شرح التصريح ج ٤٨/٢، شرح الإسمونى ج ٢٦٥/٢.

(٣) الكتاب ج ٣ / ٢٨٦، ٢٨٧.

(٤) شرح الرضى ج ٢٣٢/٣.

(٥) شرح التصريح ج ٤٨/٢.

﴿١١٢٧﴾

وهى معربة إذا لم تسكن عينها، لأنها قد استعملت مفردة نحو: حاءاً
معاً وذهباً معاً فوقعت موقع جميع كما استعملت مضافة نحو: وقد ذهب معه،
ومن معه، فجعلوها كأمام وقدام وما أشبههما من الظروف المعربة.

يقول السيرافي:

«ونظيرها: أيهم، حين أعربت وهى مبهمة، وهى أخت «من» و«ما»،
وإنما أعربت لأنها تستعمل مضافة ومفردة، فصارت أقوى من أخواتها وأقرب
إلى الأسماء المتمكنة فأعربت»^(١).

المذهب الثالث:

من فتحها فهى عنده ظرف ومن أسكنها جعلها حرف^(٢). وإليه ذهب
أبو على.

واختار الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم

كونها لغة لا يتنافى مع كونها ضرورة حيث قال فى كتابه: سببوية
والضرورة الشعرية:

«ولا مانع من كون تسكين عين «مع» لغة عند قوم ضرورة عند
آخرين إذ موافقة الضرورة بعض اللغات لا يخرجها عن الضرورة، قال
الآلوسى: «اعلم أن بعض الضرائر ربما استعملها بعض العرب فى الكلام،
ومع ذلك لا يخرجها عن الضرورة عند الجمهور صرح بذلك أبو سعيد
القرشى فى أرجوزته فى فن الضرائر فقال:

(١) شرح أبيات سببويه ج ٢/٢٥٥ بتحقيق د/ محمد على الريح هاشم.

(٢) الأمالى الشجرية ج ١/٢٤٥، ج ٢/٢٥٣ حيدر آباد ١٣٤٩.

﴿١١٢٨﴾

وربما تصادف الضرورة بعض لغات العرب المشهورة^(١) «(٢)»
والذي أميل له أنها لغة وليست ضروره. فما دام قد ثبت أنها لغة في
النثر؛ فلماذا نقول فيما ورد عن طريق الشعر أنه ضرورة؟ فلربما ما نطق
الشاعر إلا بلسان هذه اللغة.

المطلب الثاني

التسكين للتخفيف بزوال حركة الإعراب أو حركة المناسبة

في صحيح الآخر ومعتله

أولاً التسكين للتخفيف بزوال حركة الإعراب أو حركة المناسبة في صحيح
الآخر

وذلك في مسائل:

المسألة الأولى

تسكين ما قبل الضمير

قد يسكن الحرف المستحق للإعراب في الاسم الصحيح الآخر إذا وليه
الضمير وهذه مسألة اختلف فيها النحاة إلى ثلاثة أقوال:

(١) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي - المكتبة العربية ببغداد، والمطبعة
السفية بمصر ١٣٤١.

(٢) سيبويه والضرورة الشعرية ص ٦١ تأليف د/ إبراهيم حسن إبراهيم الطبعة الأولى
١٤٠٣ - ١٩٨٣ - مطبعة حسان.

﴿١١٢٩﴾

القول الأول:

عدّ ذلك جائزاً في الشعر ممنوع في الاختيار وذلك لأن الشعر موطن
 ضرورة وهذا هو مذهب سيبويه حيث قال: «وقد يجوز أن يسكنوا الحرف
 المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة فخذ حيث حذفوا فقالوا: فخذ
 وبضمه عضد حيث حذفوا فقالوا: عضد؛ لأن الرفعه ضمة والجرة كسرة. قال
 الشاعر:

رحت وفي رجليك ما فيهما

وقد بدا هُنك من المتر (١) (٢)

وقال أيضاً:

«وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم، وذلك قول الشاعر امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب

إثما من الله ولا واعل (٣)

(١) ينسب للأكيشر الأسدي. ينظر في: الخصائص ج ١/٧٤، ج ٢/٣٤٠، ج ٣/٩٥،

ابن يعيش ج ١/٤٨، همع الهوامع ج ١/١٨٧.

ما فيها: أي من الاضطراب والاختلاف. ويروى «وقد بدا ذلك».

الهن: كناية عن كل ما يقبح ذكره، أو ما لا يعرف اسمه.

الشاهد/ حذف ضمه الاعراب من الاسم الواقع فاعلاً وهو «هن» للضرورة تشبيهاً
 بما تحرك وسطه.

(٢) الكتاب ج ٤/٢٠٣.

(٣) ينظر في ديوانه: ١٢٢، ٢٥٨ تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم المعارف ١٩٥٨م،

الخصائص ج ١/٧٤، ج ٢/٣١٧، ٣٤٠، ج ٣/٩٦ وابن يعيش ج ١/٤٨، همع

الهوامع ج ١/١٨٧، التصريح ج ١/٨٨.

الشاهد/ تسكين الباء في (أشرب) في حال الرفع والوصل. ويروى «فاليوم أسقى»،

و«فاليوم فاشرب» وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه.

﴿١١٣٠﴾

ولم يجرى هذا فى النصب؛ لأن الذين يقولون: كبد وفخذ لا يقولون فى حمل: حمل»^(١).

فقد اسشهد سيويه بالبيت الأول: رحى وفى رجليك... البيت على حذف ضمة الإعراب من الاسم الواقع فاعلاً وهو «هن» للضرورة، تشبيهاً بما تحرك وسطه بالضم، فخفف بالتسكين نحو: عضد، كما اسشهد بالبيت الثانى: فاليوم اشرب على حذف ضمة الإعراب أيضاً من الفعل المضارع المرفوع أشرب للضرورة، تشبيهاً له بما تحرك وسطه بالضم، فخفف بالتسكين نحو عضد. وقد تبع سيويه فى هذا المذهب الجمهور^(٢).

القول الثانى:

المنع للتسكين مطلقاً فى الشعر أو غيره فلا يجوز تسكين حركة المعرب من الأسماء والأفعال عند اتصاها بالضمائر. وهذا هو مذهب المبرد والزجاج^(٣) فقد انكرا كل منهما الضرورة فى البيتين السابقين لما فيها من إذهاب علامة الإعراب وهى لمعنى وروياً موضع وقد بدا هناك من المنزى: وقد بدا ذاك من المنزى وموضع: فاليوم أشرب: فاليوم فاشرب أو فاليوم أسقى.

(١) الكتاب ج ٢٠٣/٤ - ٢٠٤.

(٢) انظر: التصريح ج ٨٨/١، مع الهوامع ج ١٨٧/١.

(٣) يقول الزجاج: وقرأ حمزه: «ولا يحيق المكر السى» - سورة فاطر - آية رقم ٤٣ - على الوقف، وهذا عند النحويين الحذاق لحن، ولا يجوز وإنما يجوز مثله فى الشعر فى الاضطرار». معانى القرآن وإعرابه ج ٢٧٥/٤ شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى عالم الكتب.

﴿١١٣١﴾

وذكر الأخفش أن الرواية الجيدة: «فاليوم فاشرب» و«فاليوم أسقى» وقال: ورواية من روى: فاليوم أشرب لا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة، وإن كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا^(١).

القول الثالث:

الجواز مطلقاً فيجوز اسكان الحركة الظاهرة من الأسماء الأفعال الصحيحة عند إلحاقها بالضمير.

جنهم في ذلك

أن أبا عمرو بن العلاء حكاه عن لغة تميم ولذلك تراه يقف على رأس القراء في هذا المجال، فكان يستعمل في قراءته التخفيف^(٢) بالتسكين كثيراً في نحو قوله تعالى: «تأمرهم»^(٣) «بأمرهم»^(٤) «وينصركم»^(٥) «ويأمركم»^(٦) «وما يشعركم»^(٧) فكل ذلك ونحوه مما كانت فيه الحركات متواليه فقرأته فيها بالتسكين.

(١) النوار في اللغة لأبي زيد الأنصاري ١٨٨ تحقيق د/محمد عبد القاهر أحمد - دار الشروق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، خزانة الأدب للبغدادى ج ٣٥٢/٨ تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٧ - ١٩٨٣ م.

(٢) انظر: الحجة في القراءات السبع ٢٦١ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم دار الشروق - بيروت ١٩٧١ م.

(٣) الطور ٣٢ وانظر السبعة ١٥٤ لابن مجاهد تحقيق د/ شوقي ضيف دار المعارف ١٩٧٢ م.

(٤) الاعراف ١٥٧ وانظر السبعة ١٥٦.

(٥) آل عمران ١٦٠ وانظر: السبعة ١٥٦.

(٦) البقرة ٦٧.

(٧) الانعام ١٠٩.

﴿١١٣٢﴾

قال اليزيدي: في ذلك كله: أنه كان يسكن اللام من الفعل في جميعه.

وأضاف ابن مجاهد قائلاً:

إنه كان يؤثر التخفيف في قراءته كلها، والدليل على إثاره التخفيف أنه كان يدغم من الحروف ما لا يكاد يدغمه غيره»^(١).

وكذلك سئل أبو عمرو كيف تقرأ: «فتوبوا إلى بارئكم»^(٢).

«مهموزة متقله - أي محرّكة بالكسر - أو إلى بارئكم مخففة؟ فقال: قراءتي «بارئكم» مهموزة غير متقله» أي ساكنة^(٣).

ومعلوم أن أبا عمرو بن العلاء أحد القراء السبع. فضلاً عن ذلك:

فقد ورد تسكين المتحرك في القراءات الشاذة من ذلك قراءة مسلمة بن مخارب^(٤) «وبعولتهن أحق»^(٥) بإسكان التاء وحكى أبو زيد «رسلنا»^(٦)

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد ص ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧.

(٢) البقرة ٥٤، ال عمران ١٦٠.

(٣) فسر سيبويه قراءة أبي عمرو هذه بأنها اختلاس للحركة حيث قال:

«وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا، وذلك قولك: يضربها ومن مأمئك، يسرعون اللفظ ومن ثم قال أبو عمرو: إلى بارئكم، وبذلك على أنها متحركة قولهم: من مأمئك فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقّق النون، ولا يكون هذا في النصب؛ لأن الفتح أخف عليهم». (الكتاب ج ٢/٢٥٧).

ويفهم من ذلك أن سيبويه أقر الإسكان رواية عن أبي عمرو ولكنه يفسرها على أنه اختلاس وسرعة في اللفظ ويعد هذا رأى خاص بسيبويه.

(انظر الخصائص ج ٢/٣٣٩ - ٣٤٠)

(٤) انظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ج ١/١٢٢ تحقيق أ

- على النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦.

(٥) البقرة ٢٢٨.

(٦) المائدة ٣٢.

﴿١١٣٣﴾

باسكان اللام استنفالاً للضمة مع توالى الحركات»^(١). ومن ذلك أيضاً قراءة الأعمش:

«يعدهم ويمنيهم وما يعدهم»^(٢) حيث ذهب الضمة وسكن آخر الفعل. ومنه قراءة مسلمة «فسيحشرهم»^(٣) «فيعذبهم»^(٤) وقراءة الحسن وأبى رجاء وقتاده وسلام ويعقوب وعبد الله بن يزيد والأعمش والهمذانى «ويذرمهم»^(٥)، وقراءة مسلمة بن محارب «وإذ يعدكم الله»^(٦) بإسكال الدال.

وذهب ابن جنى:

إلى توجيه التوكين فى كل ما ورد من هذه القراءات لتوالى الحركات فهذا مطلب تذهب من أجله حركة الإعراب^(٧).

أما الخطيب التبريزى:

فذهب إلى توجيه آخر حيث قال فى نحو قال الشاعر:

(١) المحتسب ج ٢٥٦/١.

(٢) النساء ١٢٠ وانظر: المحتسب ج ١٩٩/١.

(٣) النساء ١٧٢.

(٤) النساء ١٧٣.

(٥) الانعام ١١٠.

(٦) الأنفال ٧، ٩، ١١.

(٧) انظر:

المحتسب ج ١٠٩/١، ج ٥٩/٢، الخصائص ج ٣٤١/٢ والحجة ٥٥، املاء ما من به الرحمن ج ٣٧/١ للعبرى تحقيق إبراهيم عطوه عوض الطبعة الثالثة ١٩٦٩ - القاهرة، سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية ص ٧٣ - ٨٦ القاهرة ١٩٧٢م للدكتور أحمد مكى الاتصارى.

﴿١١٣٤﴾

تراك أمكنة إذا لم أرضها

أو يرتبط بعض النفوس حمامها (١)

حيث أسكن الفعل يرتبط رداً إلى أصله؛ لأن أصل الأفعال ألا تعرب
فهي مبنية في الأصل (٢).

ومن أصحاب هذا المذهب بالإضافة إلى اللذين ذكروا ابن عصفور
فقد أجاز ذلك في السماع والقياس.

أما القياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام، لا
يخالف ذلك أحد منهم وقد قرأت القراء: «مالك لا تأمنا» (٣) بالإدغام وخط
المصحف بنون واحدة، فكما جاز ذهابها للإدغام؛ فلذلك ينبغي ألا ينكر ذهابها للتخفيف.
وأما السماع فتبوت التخفيف في الآيات التي تقدم ذكرها.

وما ورد بشأن المبرد والزجاج:

بشأن رويتها للآيات برواية خلاف التخفيف؛ لا يقدح في رواية
غيرهما. بالإضافة إلى القراءات الواردة بشأن التسيكين من قراءات سبعية
وشاذة - لقراء نقاه.

وكان التوجيه لذلك عنده

أن الذي حسن التخفيف في حال السعة؛ شدة اتصال الضمير بما قبله،

(١) ينظر في الخصائص ج ٣٤١/٢.

(٢) شرح القوائد العشر ص ٢٩١ تحقيق محي الدين عبد الحميد.

(٣) يوسف ١١ أنظر سيوييه والضرورة الشعرية للدكتور/ إبراهيم حسن إبراهيم
ص ٦٦ - ٦٧ الطبعة الأولى ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م.

﴿١١٣٥﴾

من حيث كان غير مستقل بنفسه، فصار التخفيف لذلك كأنه قد وقع فى كلمة واحدة، والتخفيف الواقع فى الكلمة نحو: عضد فى عضد، وفخذ من فخذ، وإيل فى إيل سائغ فى حال السعة؛ لأنه لغة لقبائل ربيعة بخلاف ما شبه به من المنفصل، فإنه لا يجوز إلا فى الشعر^(١).

والذى أرجحه هو المذهب الثالث

لقوة أدلته للسمع والقياس الذى شيد^س بهما ابن عصفور؛ فضلا على ما حكاه قوم من النحويين أن كثير من العرب يسكنون لام الفعل إذا اتصل بها الهاء والميم والكاف والميم كقولهم أنا أكرمكم وأعظمكم.

وما روى عن أبى عمرو وأصحاب الشواذ يتناول الاسم والفعل معا إذا اتصل بكل منهما ضمير الجمع للغائبين أو المخاطبين ولا شك أن هذا ضرب من الترخص قصد به التخفيف فى النطق لا يمارى فيه إلا مكابر أو منكر للحق لأنه جرى فيه على لهجة تميم التى يستخفها لتوالى الحركات مع الضمات فيبتقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب^(٢) وعليه وردت القراءات القرآنية.

قال أبو حيان:

«وإذا ثبت نقل أبى عمرو، وأن ذلك لغة تميم، كان حجة على المذهبين»^(٣).

(١) الضرائر لابن عصفور ص ٩٥ - ٩٦ تحقيق السيد ابراهيم محمد الطبعة الثانية دار الأندلس - بيروت ١٤٠٢ - ١٩٨٢م وانظر الخصائص ج ١/٧٥، ج ٢/٣٣٩ - ٣٤٠، سيبويه والضرورة الشعرية للدكتور/ ابراهيم حسن ابراهيم الطبعة الأولى ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.

(٢) انظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ص ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٤، ٣٧٥.

(٣) مع الهوامع ط/ ١٨٧.

﴿١١٣٦﴾

بذلك يكون المذهب الثالث هو أولى المذاهب بالاختيار.

المسألة الثانية

تسكين ما قبل يا المتكلم

أي تسكين الحركة المناسبة لياء المتكلم

معلوم أن المضاف لياء المتكلم تقدر فيه الضمة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء. أما الكسرة فقيل: لا تقدر والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الإعراب، أكتفى بها في المناسبة. وقيل: تقدر أيضاً، وهذه حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال، واستحقاق الاسم لها قبل التركيب^(١).

وعلى أية حال. فقد سمع تسكين هذه الحركة التي قبل الحرف الذي يليه الياء والتي تسمى حركة المناسبة وعدة سببويه للضرورة الشعرية ولا يجوز في الاختيار حيث قال:
قال:

«ومما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة إلا أن من قال: فخذ لم يسكن ذلك. قال الراجز:

إذا عوججن قلت صاحب قوم

بالدو أمثال السفين العوام^(٢)

(١) مع الهوامع جـ ١/١٨١. وانظر: نتائج الفكر للسهيلي ص ٣٤٣ وشرح الرضى للكافية جـ ١/٩٨.

(٢) ينظر في: معاني القرآن للزجاج جـ ٤/٢٧٥، الخصائص جـ ١/٧٥، جـ ٢/٣١٧.

﴿١١٣٧﴾

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد: صاحب^(١).
فقد استشهد سيبويه بالبيت على حذف الكسرة من آخر الاسم للضرورة تشبيها
بما تحرك وسطه بالكسر فخفف نحو فخذ، فقوله (صاحب) أصله كما ذكر
سيبويه صاحب، فهو منادى مضاف إلى ياء المتكلم، حذفته منه الياء اكتفاء
بكسرة المناسبة فصار - (صاحب) ثم سكن الشاعر الياء للضرورة.
وعن المبرد فقد أنكر هذه الضرورة ولم يقرها.

أما ابن عصفور فنذكر اتفاق النحويين على جوازها لكون المحذوف
ليس حركة إعراب^(٢).

وذكر الأعلام أنها من أقبح الضرورات وأن هناك من يرى عدم
جوازها زاعماً أن الرواية:

إذا اعوججت قلت صاح قوم^(٣)

وما نكر ابن جنى في خصائصه:

يوحى باعترافه كون التسكين في حركة المناسبة ضرورة؛ مثله مثل
تسكين حركة الإعراب.

فهم ذلك واستنبط من خلال ما أورده في كتابه عن إذهاب الحركة، وتسكين
الحرف ضرورة شعرية حيث مثل لها بسبعة أبيات منها بيت الكتاب السابق

(١) الخصائص جـ ٧٥/١، جـ ٣٤١/٢ ولم أعر عليه في المقتضب.

(٢) الضرائر لابن عصفور ص ٩٦.

(٣) انظر هامش الكتاب طبعة بولاق جـ ٢٩٧/٢.

﴿١١٣٨﴾

ذكره، ولم يفرق بين تسكين حركة الإعراب وغيرها فقد قال: «اسكان الحرف في الشعر: ومما أسكنوا فيه الحرف إسكانا صريحا ما أنشده من قوله: رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هناك من المنزر^(١)

بسكون النون ألبته من هناك وانشدنا أبو علي رحمه الله لجرير:

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم

ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب

بسكون فاء تعرفكم انشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين.

فلما تبين غب أمرى وأمره وولت بأعجاز الأمور صدور^(٢)

وقال الراعي:

تأبى قضاعه أن تعرف لكم نسبا

وابنا نزار فأنتم بيضة البلد^(٣)

وعلى هذا حملوا بيت لبيد:

تتراك أمكنه إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها

وبيت الكتاب:

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

وعليه ما أنشده من قوله:

إذا اعوججن قلت صاحب قوم

(١) سبق تخريجه.

(٢) قتله نهشل بن حري.

(٣) قتله امرؤ القيس.

﴿١١٣٩﴾

ثم وجدته بعد ذكر هذه الأبيات يقول:

واعترض أبو العباس في هذا الموضوع إنما هو رد للرواية، وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه وهذا واضح^(١).

فمفهوم كلام ابن جنى هنا رداً على المبرد في رفضه كون التسكين ضرورة شعرية، يؤيد أن ابن جنى يرى أن تسكين الحرف ضرورة شعرية سواء كان التسكين بزوال حركة الإعراب أو بزوال الحركة المناسبة بدليل الأبيات التي ساقها ولم يشر إلى حسن أو قبح لهذه الضرورة.

وأقول:

إذا قد ثبت أن التخفيف بزوال حركة الإعراب قبل الضمان ثابت عند أكثر النحاة وأقره في لغة تميم لتوالي الحركات لذلك يسكن الحرف المعرب؛ فما بالك في حركة المناسبة التي تفارق حركة الإعراب ألتست معى أن التخفيف فيها أولى من الحركة المأتى بها لتميز مواقع الكلمات في الأسماء والأفعال.

وربما كان منطوق الشاعر على هذه اللغة الواردة لغة تميم وليست للضرورة مكان فيه.

يؤيد ذلك إقرار النحاة جميعهم من أول سيبويه وما بعده لهذا التسكين - لكن على ضرورة - فقد ورد من الأبيات في هذا الموقع ما يدل بكونه لغة وليس

(١) الخصائص ج ١/٧٣ - ٧٥.

﴿١١٤٠﴾

ضرورة يؤيد هذا ما ساقه ابن جنى من الأبيات السابقة الذكر^(١).

المسألة الثالثة

تسكين حركة الإعراب من الأسماء الأفعال المعربة

صحيحة الآخر

وليست هذه المسألة ببعيدة عن المسألة السابقة^(٢) فهي تشترك معها في أن كلا منهما تزال فيه حركة الإعراب، ويسكن الحرف للتخفيف والفرق بينهما أن المسألة الماضية كان هذا التسكين بزوال حركة الإعراب عندما يتصل بالكلمة الضمير من هاء أو كاف ونحوها؛ أما هنا فليس كذلك بل الأمر متروك على آخر الاسم أو الفعل بدون اتصال الضمائر. ومن خلال ما طرح في المسألة السابقة فقد استشهد سيبويه بأبيات الكتاب^(٣) على وجود ذلك ضرورة فيجوز في الشعر ويمتنع في الاختيار.

وعلمنا مذهب المبرد والزجاج في إنكارهما لهذه الضرورة حيث امتنع عندهما تسكين حركة الإعراب مطلقاً من آخر الاسم والفعل الصحيحين سواء

(١) انظر: المحتسب لان جنى جـ ١/١٠٩، الخصائص جـ ٢/٣٤١، الحجة ص ٥٥،

الاملاء جـ ١/٣٧، سيبويه الضرورة الشعرية ص ٦٥ - ٦٨.

(٢) يقصد المسألة الأولى وهي (تسكين ما قبل الضمير).

(٣) الأول:

رحت وفي رجليك ما فيهما

وكد بدا منك من المنز

الثاني:

فاليوم أشرب غير مستحقب

إثما من الله ولا واعل

﴿١١٤١﴾

كان في الشعر أو غيره وأنكر المبرد رواية سيبويه وقال أن الرواية في البيتين: (وقد بدا ذاك) (واليوم أسقى).

ورفض المبرد لتسكين حركة الإعراب ليس مختص بما إذا اتصل بالكلمة ضمير أم لا.

والعلة والداعي لرفض المبرد والزجاج لذلك

أن حركات الإعراب لا يجوز حذفها، لأنها دخلت للفرق من المعاني. وقد قرأ حمزه والأعمش^(١) «ومكر السيئ»^(٢) بإسكان الهمزة.

وعقب على ذلك ابن قتيبة قائلا: وقرأ حمزه:

«ومكر السيئ ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله) فجزم الحرف الأول، والجزم لا يدخل الأسماء وأعرب الآخر وهو مثله»^(٣).

وذهب بعض القراء والنحاة يبحثون لها عن وجه لتخريج هذا التسكين.

فرأيت ابن خالويه يوجه ذلك تخفيفاً للحرف لاجتماع الكسرات وتواليها

(١) انظر: السبعة ٥٣٥، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٤٤٠ طبعة الشعب، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل القاهرة ١٣٥٤هـ.

(٢) سورة فاطر ٤٣.

(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٦٣ شرحه ونشره/ السيد أحمد صقر - الطبعة الثانية - دار التراث - القاهرة.

﴿١١٤٢﴾

مع الهمزة^(١).

والزَمْخَشَرِي: يوجه ذلك لاستئصال الحركات مع الياء: والهمزة ثم يقول:
ولعله اختلس فظن سكوناً؛ أو وقف وقفة خفيفة ثم ابتداءً: «ولا يحيق»^(٢).

وهناك من وجهها على أنها إجراء للوصول مجرى الوقف أو إجراء
للمنفصل مجرى المتصل^(٣).

أما الزجاج:

فقد لحنها قائلاً «وقراً حمزة: ولا يحيقُ المكر السيئ على الوقف،
وهذا عند النحويين الحذاق لحن، ولا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في
الاضطرار. قال الشاعر:

☆ إذا اعوججن قلت صاحب قوم ☆

والأصل يا صاحب قوم، ولكنه حذف مضطراً. وكان الضم بعد الكسر
والكسر بعد الكسر يستقل. وأنشدوا أيضاً:

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

وهذان البيتان قد أنشدهما جميع النحويين المذكورين وزعموا كلهم أن
هذا من الاضطرار في الشعر ولا يجوز مثله في كتاب الله وأنشدهما
أبو العباس محمد بن يزيد رحمه الله:

(١) انظر الحجة ٢٧١.

(٢) الكشف ج ٢٧٨/٣.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٤٤٠، واملأ ما من به الرحمن ج ٢٠١/٢
والبحر المحيط ج ٣٠٥/٧ دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وغير -
دار الكتب العلمية - بيروت.

﴿١١٤٣﴾

إذا أعوججن قلت صاح قوم

وهذا جيد بالغ وأنشدنا:

فاليوم فاشرب غير مستحقب^(١)

ولحنها أبو جعفر النحاس قائلاً:

«وإنما صار لحناً لأنه حذف الإعراب منه، وزعم محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز في كلام ولا شعر؛ لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها لأنها دخلت للفروق بين المعاني. وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش على جلالته ومحلّه يقرأ بهذا وقال: إنما كان يقف عليه فغلط من أدى عنه قال: والدليل على هذا أنه تمام الكلام، وإن الثاني لما لم يكن تمام الكلام أعربه، والحركة في الثاني أثقل منها في الأول؛ لأنها ضمة بين كسرتين.

وقد احتج بعض النحويين لحمزة في هذا بقول سيبويه: وأنه أنشد هو

وغيره.

إذا أعوججن قلت صاحب قوم

بالدو أمثال السفين العموم

وهذا لا حجة فيه لأن سيبويه لم يجزه وإنما حكاه عن بعض النحويين^(٢).

(١) معاني القرآن وإعرابه ج ٤/٢٧٥.

(٢) إعراب القرآن ج ٣/٣٧٧ لأبي جعفر النحاس تحقيق د/ زهير غازي زاهد علم الكتب - بيروت - مكتبة النهضة العربية ١٤٠٩ - ١٩٨٨م وانظر: البحر المحيط ج ٧/٣٠٥.

﴿١١٤٤﴾

من التسكين بحذف علامة الجر الكسرة:

قراءة الحسن والأعرج عن أبي الزناد في قوله تعالى: «بثلاثة آلاف»^(١) «وبخمسة آلاف»^(٢) بالوقف في ثلاثة وخمسة^(٣).

وضعه ابن جنى قائلاً:

وجهه في العربية ضعيف، وذلك أن ثلاثة وخمسة مضافان إلى ما بعدهما والإضافة تقتضى وصل المضاف بالمضاف إليه؛ لأن الثاني تمام الأول، وهو معه في أكثر الأحوال كالجاء الواحد.

ثم وجهه على جعلها ضرباً من التلوم والمكث والمهل في النطق الذي ينشأ عنه إشباع الأصوات.

وحكى عن القراء أنهم يقولون: (أكلت لحماً شاه) يريدون لحم شاة فيمصلون الفتحة فينشئون عنها ألفاً وهذا المطل لا يكون ممكناً مع الإسراع في الكلام بل يكون مع الروية والتثبت، وأكاد استشعر في هذه القراءة ضرباً من التأكيد على هذا العدد الضخم، فالروية في النطق يتبعها وقف على العدد، فتتطلع النفس إلى تمييز هذا العدد فيأتى المضاف إليه بعد ذلك وقد تهيأت له النفس، فيتمكن منها تمكناً لا يتأتى مع غير هذه القراءة^(٤).

(١) آل عمران ١٢٤.

(٢) آل عمران ١٢٥.

(٣) المحتسب لابن جنى ج ١، ١٦٥.

(٤) انظر: المصدر السابق نفس الموضوع.

﴿١١٤٥﴾

ومن التسكين بحذف علامة النصب:

قراءة الأعرج ومسلم بن جندب وأبى الزناد: «يا حسرة على العباد»^(١) ساكنة الهاء.

وأبدع ابن جنى فى توجيه هذه القراءة حيث قال:

«إن قراءة من قرأ يا حسره على العباد بالهاء ساكنة، إنما هو لتقويه المعنى فى النفس، وذلك أنه فى موضع وعظ وتوبيه وإيقاظ وتحذير فطال الوقف على الهاء كما يفعله المستعظم للأمر المتعجب منه الدال على أنه قد بهر، وملك عليه لفظه وخاطره، ثم قال من بعد: على العباد عاذراً نفسه فى الوقوف على الموصول دون صلته كما كان فيه، ودالاً للسامع على أنه يجشم ذلك على حاجة الموصول إلى صلته وضعف الإعراب وتحجره على جملة ليفيد السامع منه ذهاب الصورة بالناطق»^(٢).

ويضى هذا التوجيه أن كسر البناء لابد أن يكون لغاية يتغياها المتكلم ولا تطرد فى كل موقف ولا يكون ذلك عارياً عن القصد سانجاً من الغاية^(٣).

وقد بين ابن جنى أن ذهاب حركة الإعراب مما يخشى ولا يتهيب

فيقول:

«ولا يخف ذلك عليك على ما به من ظاهره انتقاض صنعته، فإن العرب قد تحمل على ألقاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى»^(٤).

(١) يس ٣٠.

(٢) المحتسب ج ٢/٢١١.

(٣) العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ص ٣٧٨.

(٤) المحتسب ج ٢/٢١١.

﴿١١٤٦﴾

وأقول:

إذا كان ابن جنى قد أقر بأن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعاينتها حتى تقسد الإعراب لصحة المعنى. أليس يكون هذا مطلباً يصح من أجله إذهاب حركة الإعراب؛ وإسكان الحرف حتى يتم المعنى المراد؟ فسواء كان هذا لغة أو قراءة، فأرى أن تسكين الحرف المستحق للإعراب من آخر الصحيح عند العرب لا بد أن يكون مطلباً مقصوداً في كلامهم. وهذا القصد أحياناً يرجع إلى اللفظ وأحياناً يرجع إلى المعنى فيراد من اللفظ التخفيف عندما يتوالى المتحركان.

أما المعنى فليس هناك أفضل مما وجه به ابن جنى قراءة «بثلاثة آلاف» «وبخمسة آلاف» فالتسكين فيها لضرب من المهل والمكث في النطق ينشأ عنه اشباع الأصوات ليكون هذا في النهاية ضرباً من التأكيد على هذا العدد الضخم فالروية في النطق يتبعها وقف على العدد، فتتطلع النفس إلى تمييز هذا العدد فيأتي المضاف إليه بعد ذلك وقد تهيأت له النفس فيتمكن منها تمكناً لا يتأتى مع غير هذه القراءة.

وكذلك «قراءة يا حسره على العباد»

فهذا التسكين قصد لتقوية المعنى في النفس، لأنه موضع وعظ وتنبيه وإيقاظ وتحذير؛ فطال الوقوف على الهاء بالتسكين، كما يفعل ذلك المستعظم للأمر والمتعجب منه الدال على أنه قد بهره؛ وملك عليه لفظه وخاطره ثم قال من بعد: على العباد عاذراً نفسه في الوقوف على الموصول دون صلته كما كان فيه ودالاً للسامع على أنه يجشم ذلك على حاجة الموصول إلى صلته وضعف الإعراب وتحجره على جملة ليفيد السامع منه ذهاب الصورة بالناطق.

﴿١١٤٧﴾

المسألة الرابعة

التسكين بزوال الحركة المناسبة

لحذف حرف العلة عند الجزم

معلوم أن الفعل المضارع المعتل الآخر بالالف أو الواو أو الياء في حال الجزم يجرم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون ويحرك الحرف الذي قبل حرف العلة بالحركة المناسبة لحرف العلة.

فالمضارع المعتل آخره بالالف نحو يخشى يجرم فيقال ليخش فتحرك الشين بالفتحة دليل على أن المحذوف حرف من جنس الحركة الموجودة وهي الألف.

والمضارع المعتل آخره بالواو نحو يغزو يجرم فيقال ليغز فالزيم تحرك بالواو دليل على أن المحذوف حرف من جنس الحركة الموجودة وهي الواو.

وكذلك المضارع المعتل بالياء في حال الجزم يقال ليرم تحرك الميم بالكسرة دليلا على أن المحذوف الياء.

وسمى تسكين ما قبل حروف العلة عند الجزم بعد حذفها تشبيها بما لم يحذف منه شيء.

واختلف النحاة فيه

﴿١١٤٨﴾

فهناك من أجازته في الشعر دون الإختيار. وجعل منه قوله:

ومن يتق فإن الله معه

ورزق الله مؤتاب وغاد^(١)

وجعله ابن جنى

من قبيل المنفصل الذي شبه بالمتصل وخرج عليه قراءة بعضهم:
«إنه من يتق ويصبر فإن الله»^(٢) فعنده أن قوله: «تقو» بوزن «علم» فأسكن
كما يقال: «علم».

والحق أنها لغة قصد منها التخفيف لثبوتها عن تميم فقد شبه بما سكن
ثانية المتحرك للتخفيف نحو علم وكبد وعضد ونحوه.

المسألة الخامسة

تسكين حركة الإعراب للإدغام

مما يقدر فيه حركات الإعراب كلها؛ الحرف المسكن للإدغام^(٣) وقد

(١) لم يسم قائله وينظر في: الخصائص ج ٢/٣٣٩، مع الهوامع ج ١/١٧٨.

المؤتاب: اسم فاعل من اتتاب: افتعل من الأوب.

الغادي: اسم فاعل من غدا يغدو.

(٢) يوسف ٩٠ انظر: الخصائص ج ٢/٣٣٩.

(٣) ذكره السيوطي في مع الهوامع نقلاً عن أبي حيان في شرح التسهيل حيث قال:
«ما يقدر فيه الحركات كلها وذلك خمسة أشياء الأول.... الثاني: الحرف المسكن للإدغام
نحو: «وقل داود جالوت» - البقرة ٢٥١ - «وترى الناس سكارى» - الحج.
٢- «والعاديات صباحا» - العاديات ١- ذكره أبو حيان في شرح التسهيل».
(مع الهوامع مع ج ١/١٨١).

﴿١١٤٩﴾

قرأ جميع القراء^(١) بالإدغام في قوله تعالى: «قالوا يا أبانا مالك لا تأمنا على يوسف»^(٢).

واستدل السيرافي به^(٣) بذهاب حركة الإعراب في الإدغام على جواز ذهابها في الشعر في مثل قوله امرئ القيس:
فاليوم أشرب غير مستحقب
إثما من الله ولا واغسل^(٤)
إذ يقول:

«والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تنكين حركة الإعراب للضرورة وذلك أنا رأينا القراء قد قرأوا: «مالك لا تأمنا على يوسف»^(٥)، وخطه وكتابه في المصحف بنون واحدة.

ووافقهم النحويون على جواز الإدغام طلباً للتخفيف، صار أيضاً ذهاب الضمة والكسرة طلباً للتخفيف، وليس لقول من يابى ذلك ويحتج في فساده بأنه نذهب منه حركة الإعراب معنى، لأن الإدغام أيضاً يذهب حركة الإعراب»^(٦).

فقد صرح السيرافي في نصه السابق أن السبب في الإدغام هو طلب

(١) انظر: السبعة في القراءات ٣٤٥.

(٢) يوسف ١١.

(٣) انظر شرح السيرافي ج ١/٢٣٠ مخطوط ١٣٧ نحو بدار الكتب المصرية س.

(٤) سبق ذكره.

(٥) يوسف ١١.

(٦) شرح السيرافي ج ١/٢٣٠.

﴿١١٥٠﴾

الخفة، وهي تأتي عن طريق تقليل عدد المقاطع ولذلك ذهب أبو عمرو بن العلاء في قراءته وهو مشهود له بدقة تمييزه ولطاقة جذقه بالعربية إلى مثل هذا الإدغام كثيراً^(١).

فكان في قراءته المروية عنه إذا التقى الحرفان وهما من كلمتين على مثال واحد متحركين أسكن الأول وأدغمه في الثاني ولا يبالي، أكان ما قبل الأول ساكناً أو متحركاً بعد أن لا يكون من المضاعف.

وكان يدغم الحرف في المقارب له من المخرج إذا كانا من كلمتين فيدغم القاف في الكاف والكاف في القاف إذا كان قبلهما متحرك وكذلك الميم في الباء مثل «بأعلم بالساكرين»^(٢) ويدغم الدال في الذال إذا سكن ما قبل الذال وكان الحرف في موضع خفض مثل «من بعد ذلك»^(٣) وكذلك الدال في الضاد مثل «من بعد ضراء»^(٤).

وكان يدغم النون في اللام إذا تحرك ما قبلها مثل «لن نؤمن لك»^(٥). وكان يدغم الراء في اللام تحركت أو سكنت مثل «هن أطهر لكم»^(٦) و«إلى أرذل العمر لكيلا»^(٧) والساكنة مثل: «يغفر لكم»^(٨).

(١) انظر: العلاقة الإعرابية بين القديم والحديث ٣٥٩ - ٣٦٢.

(٢) الأتعام ٥٣.

(٣) البقرة ٥٢.

(٤) يونس ٢١.

(٥) البقرة ٥٥.

(٦) هود ٧٨.

(٧) النحل ٧٠.

(٨) نوح ٤.

﴿١١٥١﴾

وكان يدغم تاء التأنيث في الجمع في السين كقوله: «وعملوا الصالحات سندخلهم»^(١) وفي الصاد كقوله: «والصافات صفا»^(٢) وفي الضاد كقوله «والعاديات ضبا»^(٣) وفي الزاي كقوله: «فالزاجرات زجراً»^(٤) وفي الذال مثل: «والذاريات ذروا»^(٥) وقوله «فالملقىات ذكرا»^(٦) وفي الثاء كقوله «بالبينات ثم»^(٧) وفي الجيم مثل: «وعملوا الصالحات جناح»^(٨).

وعلق أبو حيان على ذلك قائلاً:

روى جمع هذا عن أبي عمرو بالإدغام وهو لا يجوز عند البصريين والذين رووا ذلك عن أبي عمرو أئمة ثقة، منهم علماء بالنحو كابي محمد اليزيدي وغيره فوجب قبوله وإن لم يجزه البصريون غير أبي عمرو، فأبو عمرو رأس في البصريين؛ ولم يمكن ليقرأ إلا بما قرئ، لأن القراءة سنة متبعة، غاية ما في ذلك؛ أن يكون قليلاً في كلام العرب، إذ لو كان كثيراً لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو، وأما عدم الجواز فلا نقول به»^(٩).



(١) النساء ٥٧.

(٢) الصافات ١.

(٣) العاديات ١.

(٤) الصافات ٢.

(٥) الذاريات ٥.

(٦) المرسلات ٥.

(٧) البقرة ٩٢.

(٨) المائدة ٩٣.

(٩) نقل هذا الحديث عن أبي حيان: السيوطي في معجم الهوامع ج ٦/٢٨٥.

﴿١١٥٢﴾

نخلص بقولنا:

أن تسكين الحرف للإدغام هو مطلب عند النحاة والقراء فإن كان هناك البعض يرفضه إلا أن الأكثرين على الإقرار به.

روى ذلك على أيدي نقاة من النحاة والقراء ويعد أبو عمرو ابن العلاء رأس في البصريين ولا بد أنه قرأ بهذه القراءة بعد أن قرء عليه لأن القراءة منه متبعة كما قال أبي حيان. وقد ذكر أن عدد المواضع التي طبق فيها إدغام أبي عمرو في القرآن ألف ومائتان وسبعة وسبعون موضعاً^(١)، وما كان هذا المطلب إلا لإرادة التخفيف.



(١) انظر: النشر في القراءات العشر ج ١/٢٩٥.

﴿١١٥٣﴾

ثانياً التسكين للتخفيف بزوال حركة الإعراب في معتل الآخر وذلك في مواضع

الموضع الأول

المنقوص^(١) من الأسماء والمعتل آخره بالواو والياء من الأفعال وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى

المنقوص من الأسماء في حالتى الرفع والجر والمعتل الآخر
بالواو والياء من الأفعال في حالة الرفع

من التسكين المطرد عند العرب والنحاة تسكين المنقوص وتقدير
حركة الإعراب في حالتى الرفع والجر والمعتل آخره بالواو أو الياء من
الأفعال في حالة الرفع فتقول في المنقوص: جاء القاضي ومررت بالقاضي^(٢)
فتسكن الياء في الأول (في الرفع وفي الثانى في الجر).
وتقول في الفعل المعتل آخره بالواو أو الياء. يغزو يرمى.

(١) المنقوص: ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي والداعي مع الهوامع
ج ١/١٨٢، والتصريح ج ١/٩٠.

(٢) إذا حذف الألف واللام من هذه الأسماء استوى الرفع والجر أيضاً إلا أنك إذا حذفتها
التقى في آخرها ساكنان الياء الساكنة والتتوين فتحذف الياء لالتقاء الساكنين، ويبقى
التتوين في الوصل؛ لأنه علامة للتمكن فتقول: هذا قاض، ومررت بقاض ورأيت
قاضياً (التبصرة في التذكرة ج ١/٩١).

﴿١١٥٤﴾

واتفقت أقوال النحاة على أن التسكين في هذين النوعين من غير نقل إلى شيء للإستقلال إذ أن في المنقوص تستقل الضمة والكسرة على الياء^(١) وفي المضارع تستقل الضمة على الواو والياء في حال الرفع^(٢).

فإسكان الحرف خفف الثقل إذ الضمة ثقيلة على الواو بعد الضمة في يَغزُو وبعد الكسرة في يرمى ولم يكن ثم نقل الحركة، لأن الحرف الذي قبله متحرك بحركة مجانسة لحرف العلة^(٣).

وما ذكر في تسكين الحرف وتقدير حركات الاعراب في الاسم والفعل المعتل آخره بالواو والياء هو مذهب سيبويه والجمهور

وهناك من النحاة من رفض القول بتقدير الحركة في المضارع المعتل منهم الفراء وابن السراج.

أما الفراء فذهب في نحو: يعيى ويحيى إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها وتدغم فتظهر علامة الرفع فيها وأنشد:

(١) وإسكان الحرف في اسم الفاعل من الناقص الواوى والياتى رفعا نوجرا يقول فيه نقره كار: «وإنما لم تنقل ضمه الياء إلى ما قبلها، لأنها لو نقلت لأدى وجودها إلى عدمها؛ وأما الياء المكسورة المكسور ما قبلها فمختصة بالاسم. (شرح نقره كار على شافية ابن الحاجب ٢١٩ ضمن مجموعة شروح الشافية - عالم الكتب - بيروت للسيد عبد الله الحسيني).

(٢) إنما اختص الإسكان بالفعل رفعا فقط؛ لأن الحرف - حرف العلة - يمتنع إسكانه نصبا، لأن الفتحة خفيفة على الحرف المعل، كما أنه محذوف جزما. (نزهة الطرف في علم الصرف ج ٢/٢٧٥)

(٣) شرح الجاربردى على شافية ابن الحاجب ٣١١ - عالم الكتب - بيروت.

وكانها بين النساء سبيكة

تمشى بسدة بيتها فتعى^(١)

رد أبو حيان ذلك قال

والصحيح أنه لا يقال: تعى بل إنه يقال يعى، هكذا السماع وقياس التصريف؛ لأن المعتل العين واللام تجرى عينه مجرى الصحيح، فلا تعلق قال: والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله، فلعله مصنوع أو شاذ لا يعتدى به^(٢).

أما ابن السراج

فذكر أنه لا تقدر حركة الاعراب لأننا إنما قدرنا في الاسم، لأن الإعراب فيه أصل فيجب المحافظة عليه وفي المضارع فرع فلا حاجة لتقديره^(٣).

والمعتد وما عليه الجمهور هو تسكين الحرف وتقدير حركة الإعراب في المضارع المعتل بالواو والياء في حالة الرفع وعليه جرى في النظم فقال:
وأى فعل آخر منه ألف أو واو أو ياء فمعتلا عرف
والرفع فيهما انوو...
....

(١) مع الهوامع ج ١/١٨٤.

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٣) تنبيه:

نلاحظ فرق بين مذهب الفراء ومذهب ابن السراج فالفراء يذهب إلى إمكان ظهور حركة الاعراب للمضارع المعتل آخره في حال الرفع. أما ابن السراج فيذهب إلى القول بالتسكين كما هو مذهب الجمهور ولكن يخالف في عدم تقدير الحركة فالتسكين بزوال الحركة والجمهور على التسكين ولكن مع الاحتفاظ في التقدير بالحركة. (التصريح ج ١/٩٠).

﴿١١٥٦﴾

المسألة الثانية

المنقوص من الأسماء والمعتل آخره بالواو أو الياء من الأفعال في حال النصب

سمع من كلام العرب تسكين المنقوص في حال النصب وكذلك المضارع المعتل آخره بالياء أو الواو في حال النصب أيضاً. فمثال المنقوص:
☆ كأن أيديهن بالقاع القرق ☆^(١)

وقول الآخر:

ولو أن واشى باليمامة داره

ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا^(٢)

وقوله:

وكسوت عارى لحمه فتركته

جدلاً يسحب ذيله وراءه^(٣)

(١) رجز منسوب لرؤية ينظر في:

الخصائص جـ ٣٠٦/١، جـ ٢٩١/٢، المحتسب جـ ١٢٦/١، ٢٩٨، أمالي ابن الشجري جـ ١٠٥/١، شرح الشافية للرضي جـ ١٨٤/٣، خزنة الأدب للبغدادي جـ ٥٢٩/٣، شواهد الشافية للبغدادي ٤٠٩ تحقيق محمد الزفراف دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥.

الشاهد/ (أيد) جمع قلة منصوب اسم كان والواجب تحريك لامه وهي الياء لكن نطق الشاعر بتسكين هذه الياء.

(٢) قاتله/ قيس بن الملوح ينظر في:

شواهد الرضى في شرح الشافية جـ ١٨٣/٣، شرح شواهد الشافية ص ٧١، ٤٠٥، همع الهوامع جـ ١٨٢/١، شرح الأشموني جـ ١٠٠/١. الشاهد/ (واشى) اسم فاعل ناقص اسم أن يلزم تحريك لامه بالفتح ولكن نطق الشاعر بإسكانها.

(٣) لم يسم قاتله وينظر في: همع الهوامع

والشاهد/ في (عارى) اسم فاعل ناقص مفعول كسوت يلزمه التحريك بالفتح ومع ذلك سكنه الشاعر.

﴿١١٥٧﴾

ومثال المضارع المعتل آخره بالياء قوله:

كسى لتقضيني رقيه ما وعدتني غير مختلس^(١)

ومثال المعتل آخره بالواو قول الشاعر:

فما سودتني عامر عن وراثه أباي الله أن أسمو بأب ولا أب^(٢)

وقوله:

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها نزلن وأنزلن القطين المولدا^(٣)

أرجو وأمل أن تدنوا مودتها وما إخال لدينا منك تتويل^(٤)

واختلف موقف النحاة من هذه المسألة:

فسيبويه والجمهور على ورود ذلك في الاضطرار دون الإختيار حيث

قال: «وسألت الخليل عن الياءات لم لم تنصب في موضوع النصب إذا كان

(١) قاتله: قيس الرقيات. ينظر في ديوانه ١٦٠ تحقيق/ محمد يوسف نجم - دار صادر

بيروت، همع الهوامع ط/١٨٤.

الشاهد/ المضارع (تقضيني) حقه النصب فتظهر الفتحة بواسطة كي ومع ذلك روى بالإسكان في الياء.

(٢) قاتله: عامر بن الطفيل. ينظر في:

الخصائص ج ٣٤١/٢، المحتسب ج ١٢٧/١، شرح شواهد الشافية ٤٠٤ للبغدادي

- تحقيق حميد الزفزاف - دار الكتب بيروت.

الشاهد/ (أسمو) مضارع منصوب بأن يلزم اظهار الفتحة على الواو ورواه الشاعر بالإسكان في الواو.

(٣) قاتله/ مجهول

وروى: رفعت وأنزلن الحديث المقطعا.

ينظر في: الخصائص ج ٣٤١/٢، همع الهوامع ج ١٨٥/١.

الشاهد/ في أن (تلهو) مضارع منصوب بأن ولم تظهر الفتحة بل أفكن الواو.

(٤) قاتله/ كعب بن زهير من قصيدة: بانئت سعاد ينظر في: همع الهوامع ج ١٨٥/١.

﴿١١٥٨﴾

الأول مضافاً، وذلك قولك: رأيت معد يكرّب واحتملوا أيادي سبياً؟ فقال: شبهوا هذه الباءات بألف متنى حيث عروها من الرفع والجر، فلما عروا الألف منهما عروها من النصب أيضاً، فقالت الشعراء حيث اضطروا وهو رؤية:

☆ سَوَى مَسَاجِيْهِنَّ تَقْطِيطُ الْحَقِّقِ ☆ (١)

وقال بعض السعديين

☆ يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَّتْ إِلَّا أَنَا فِيْهَا ☆ (٢)

ونحو ذلك» (٣).

فاستدل سيبويه على ورود إسكان الياء للمنقوص في البيتين في حال

(١) ينظر في: ديوان رؤية ص ١٠٦ جمع وليم بن الورد البروس ليبيك ١٩٠٣م، شرح

أبيات سيبويه ص ٢٤٣ لأبي جعفر النحاس بتحقيق زهير غاري زاهد النجف ١٩٧٤م، المقتضب ج ٤/٢٢.

المساحي/ حوافر حمر الوحش.

التقطيط/ التسوية والتقليم.

الشاهد/ (مساحيين) وقع مفعولاً به منصوباً بالفتحة المقدرة للضرورة

(٢) صدر بيت للحطيئة وعجزه: ☆ بين الطوى فصارت فواديها ☆

ينظر في: الخصائص ج ١/٣٠٧، ج ٢/٢٩١، ٣٤١، المنصف ج ٢/١٨٥،

ج ٣/٨٢ بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين الحلي ١٣٧٩، شرح شواهد

الشافية ٤١٠ للبغدادي تحقيق محمد محي الدين دار الكتب بيروت ١٣٩٥هـ -

١٩٧٥م، ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٢ تحقيق السيد إبراهيم محمد ط ٢ دار

الأندلس - بيروت ١٤٠٢ - ١٩٨٢م وضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في

الضرورة ١٣٩ للقرزاق القيرواني تحقيق/ د. محمد زغول سلام ١٩٧٣م.

الشاهد/ قوله (أنا فيها) فهو اسم معرب منقوص، وقع مستثنى بعد كلام تام موجب

فاضطر الشاعر إلى حذف علامة النصب وهي الفتحة للضرورة.

(٣) الكتاب ج ٣/٣٠٥.

﴿١١٥٩﴾

النصب للضرورة، حملها على ألف المقصور وذكر ابن جنى^(١) وابن الشجري^(٢) وغيرهما رأى المبرد أن هذه الضرورة من أحسن الضرورات.

وعلة الحسن:

أن الياء قد قاربت الألف مخرجاً، وشابهتها في عدم قبولها الحركة، فسكنت الياء كما سكنت الألف، كما قالوا: حملوا النصب على الجر والرفع اللذين يسكن فيهما الحرف^(٣).

وأما علة التسكين فيما آخره واو: حيث شبهت الواو في ذلك بالياء ذكره ابن جنى^(٤).

وقد نبه على أن إسكان الواو في المضارع في موضع النصب قليل، وسكون الياء فيه أكثر. وأصل السكون في هذا هو للألف، لأنها لا تحرك أبداً، وذلك كقولك: أريد أن تحيا، وأحب أن تسعى، ثم شبهت الياء بالألف لقربها فجاء عنهم مجيئاً مستمراً.... ثم شبهت الواو في ذلك بالياء، كما أن إسكانها فاش في الشعر، وورد سكونهما في القرآن الكريم كقراءة أبي عمرو بن العلاء.

(١) انظر الخصائص ج ٢/٣٤١، نزهة الطرف في فن الصرف للميداني ج ٢/٢٨٢، يسن على التصريح ج ١/٩٠.

(٢) انظر: الأمالي الشجرية ج ١/١٠٥ حيدر آباد ١٣٤٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٩٣ تحقيق السيد ابراهيم محمد الطبعة ٢، سيوييه والضرورة الشعرية ص ٦٢ - ٦٣.

(٣) انظر المقتضب ج ٤/٢١ - ٢٦.

(٤) انظر: المحتسب ج ١/١٢٥/١٢٦، نزهة الطرف للميداني ج ٢/٢٨٣.

﴿١١٦٠﴾

«إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار»^(١). بإسكان الياء وجعل من ذلك قولهم في: «لا أكلمه حيرى دهر» وكذلك قراءة طلحة بن سليمان: «أن يحيى الموتى»^(٢) بإسكان الياء^(٣) وقرأ أيضاً: «فأوارى سواة أخى»^(٤)

وعد ذلك ابن جنى مما تسكن فيه الياء في المضارع المنصوب^(٥) وذكر الزمخشري أن الإسكان في هذا الوجه من النصب لضرب من التخفيف^(٦) ومنه قراءتهم في المنقوص قوله تعالى: «من أوسط ما تطعمون أهاليكم»^(٧) بالإسكان وقراءة الحسن قوله تعالى: «إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقده النكاح»^(٨) ساكنه الواو^(٩).

وعلى الرغم من موقف سيبويه والجمهور من هذا الإسكان ورميه بالشذوذ؛ فقد ذهب البعض منهم أو حاتم السجستاني إلى إجازته في الاختيار، وقال إنه لغة فصيحة، وخرج عليه قراءة قوله تعالى «من أوسط ما تطعمون أهاليكم» بسكون الياء^(١٠).

(١) التوبة ٤٠ انظر المحتسب الموضع السابق.

(٢) القيامة ٥٠.

(٣) المحتسب ج ٣٤٢/٢.

(٤) المائدة ٣٠.

(٥) المحتسب ج ٢٠٩/١.

(٦) الكشاف ج ٣٣٥/١.

(٧) المائدة (٨٩).

(٨) البقرة ٢٣٧.

(٩) المحتسب - ١٢٥، ١٢٦.

(١٠) مع الهوامع ج ١٨٣/١.

﴿١١٦١﴾

وبناء على ذلك أقول تحذف علامة النصب عند العرب من المنقوص والمضارع المعتل بالياء والواو لضرب من التخفيف لغة من كلام العرب فقد كثر في كلامهم شعراً ونثراً وعده أبو العباس المبرد من أحسن الضروقات فإذا كان قد تقبله ذلك التقبل أليس بحق أن يعترف بكونه لغة في كلام العرب.

فضلاً عن وروده شعراً ونثراً؛ فقد ورد في القرآن الكريم شواهد عديدة قرأها القراء بالتسكين في موضع النصب وكان ذلك في المنقوص والمعتل بالياء والواو من الأفعال وإن كان قد ورد فيما آخره ليس حرف علة كذلك كقراءة الأشهب^(١). «ويذكر وألهتك»^(٢).

وقد وضع ابن جنى في توجيهه للقراءات بأنها لضرب من التخفيف سواء فيما آخره ياء أو واو فأصل السكون للألف لأنها لا تتحرك أبداً ثم شبهت الياء بالألف لقربها، ثم شبهت الواو في ذلك بالياء فكان ثمة مرحلتين من التشبيه حتى تسكن الواو في المضارع الناقص المنصوب.

ومعلوم أن التخفيف مقصود في كلام العرب وليس ذلك في كل موضع. فمعلوم أن الفتحة خفيفة فحقها أن تظهر على الواو والياء، وإنما ورد هذا في لغة لبعض العرب لا يجب انكارها ولا حملها على الضرورة مثلما ذهب سيبويه والجمهور بعدما ثبت انتشارها في الشعر والنثر وقراءة القراء بها بل يلزم علينا لإتصافها؛ الاعتراف بما اعترف به أبو حاتم السجستاني فلا نقول لغة فحسب بل نقول إنها لغة فصيحة.

(١) المحتسب ج ١/٢٥٦.

(٢) الأعراف ١٢٧ وانظر العلامة الاعرابية بين القديم والحديث ص ٣٧٧ - ٣٧٩.

﴿١١٦٢﴾

المسألة الثالثة

المركب المعتل آخر صدره بالياء

المقصود هنا من أنواع المركبات^(١) المركب المزجي^(٢) والمركب العددي^(٣) المعتل آخر صدرهما بالياء. تقول: معدى كرب وقالى قلا فى المزجى والعددى تقول: حادى عشر وثمانى عشر وحق الصدر أن يبنى على الفتح ولكن ورد عن العرب بالتسكين فى الياء وعنه يقول سيبويه:

«وسألت الخليل عن الياءات لم لم تنصب فى موضع النصب إذا كان الأول مضافاً، وذلك قولك: رأيت معد يكرّب واحتملو أيدى سباً؟ فقال: شهبوا هذه الياءات بألف مثى حيث عروها من الرفع والجر، فكما عروا الألف

- (١) المركبات: كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة (شرح الرضى لكافية ج ١٢٩/٣).
- (٢) المركب/ المزجى نحو كعبك حضر موت معدى كرب سيبويه وينقسم قسمين ١- ما كان مختوماً بويه. وفيه البناء على الكسر على اللغة الفصحى أو إعرابه إعراب الممنوع من الصرف. ٢- وما كان غير مختوم بويه وفيه ثلاث لغات ذكرها سيبويه الأول: يعرب إعراب الممنوع من الصرف على الجزء الثانى، ويفتح الأول للتركيب وهذه اللغة الفصحى. اللغة الثانية: أن يضاف الأول إلى الثانى ويكون الاعراب على الجزء الأول. اللغة الثالثة: بناء الجزأين على الفتح. (الكتاب ج ٢٩٧/٣، ٢٩٩، شرح المفصل ج ١٢٤/٤ - ١٢٥، شرح الرضى ج ١٢٩/٣، مع الهوامع ج ١٨٣/١).
- (٣) المركب العددي نحو: خمسة عشر وحادى عشر وثمانى عشر صحيح آخر صدره أو معتل بالياء. وحكمه: البناء على فتح الجزأين. قال سيبويه فهما شينان جعلاً شيئاً واحداً.... وجعل كأولاء؛ إذ كان موافقاً له فى أنه مبهم يقع على كل شىء، فلما اجتمع فيه هذان أجرى مجراه، وجعل كغير المتمكن. (الكتاب ج ٢٩٨/٣).

﴿١١٦٣﴾

منهما عروها من النصب أيضاً.... وإنما اختصت هذه الياءات في هذا
الموضع بذأ لأنهم يجعلون الشينين ههنا اسماً واحداً، فتكون الياء غير حرف
الإعراف فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو ياء درديس ومفاتيح،
ولم يحركوها كتحريك الراء في شجر لاغتلاها كما لم تحرك قبل الإضافة،
وحركت نظائرها من غير الياءات؛ لأن الياء والواو حالاً سترها إن شاء الله؛
فألزموا الإسكان في الإضافة ههنا إذا كانت قد تسكن فيما لا يكون، وما بعده
بمنزلة اسم واحد في الشعر»^(١).

فقد بين سيبويه أن حق هذه الياءات الفتح على حد نظائرها من
الصحيح نحو: حضر موت وبعليك إلا أنهم تركوا الفتح وأسكنوه فقالوا: هذا
معد يكره ورأيت معد يكره ومررت بمعد يكره. وكذلك جميع ما جاء من
ذلك بالياء من نحو قالي قلا وأيادي سبا وثمانى عشرة^(٢).

والعلة في إسكانها أمران:

أحدهما: أنهما لما ركبا وصارا كلمة واحدة ووقعت الياء حشواً أشبهت

(١) الكتاب ج ٣/٣٠٦.

(٢) (ثمانى عشر) فيها ثلاث لغات: فتح الياء وإسكانها وحذفها بفتح النون. أما الفتح؛
فلأن الياء تحتل الفتح لخفته، كما في: رأيت القاضى وجاء إسكانها كثيراً، لتثقل
المركب بالتركيب، كما أسكنت في معد يكره وقالي قلا ويأدى بدا وجوباً، وجاز
حذف الياء مع قلته للإستقلال أيضاً.
وفتح النون أولى من كسرهما ليوافق أخواته لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة،
ويجوز كسرهما لتدل على الياء المحذوفة وقد تحذف الياء في ثمانى في غير التركيب
ويجعل الاعراب على النون قال الشاعر.

لها ثانياً أربع حسان وأربع فئرها ثمان

(شرح الرضى ج ٣/٢٩٨ وانظر: لشرح الكافية الشافية ج ٣/١٦٧٤).

﴿١١٦٤﴾

ما هو من نفس للكلمة نحو: ياء درديس ومفتيح وعيطوس فأسكنت على حد سكونهم.

والوجه الثاني: أن الأسمين إذا جعلنا اسماً واحداً وكان آخر الأول منهما صحيحاً بنى على الفتح والفتح أخف الحركات، والياء المكسورة ما قبلها أثقل من الحروف الصحيحة، فوجب أن تعطى أخف مما أعطى الحرف الصحيح، ولا أخف من الفتحة إلا السكون^(١).

وما ورد بإسكان هذه الياءات هو ما عليه جمهور النحاة^(٢).

ويرى الميداني أنه من قبيل الإسكان الشاذ^(٣).

ولعل السبب في رمي الميداني هذا التسكين بالشذوذ يرجح إلى أحقية هذا المركب في الفتح؛ مساواة بنظيره من الصحيح. فلما خالف في ذلك كان الحكم عليه بالشذوذ.

والحق أن التنظير ليس في محله لأن الصحيح يغير المعتل فالأول ليس فيه ثقل ما في الثاني. فيكون هناك الداعي الموجب للتسكين فيما آخر

(١) شرح المفصل ج ٤ / ١٢٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ج ٤ / ١٢٤ - ١٢٥، شرح الرضى ج ٣ / ١٣١، مع الهوامع ج ١ / ١٨٣.

(٣) نزهة الطرف في فن الصرف للميداني ج ٢ / ٢٨٥.

تعليق: الشذوذ في معدى كرب إسكان يائه عند الميداني لأن حق الياء أن تكون مفتوحة لكنهم سكتوهم استخفافاً. وفيه شذوذ آخر هو: كسر الدال فيه، والقياس فتحها فيكون: معدى قالوا: لأن نظيره من النكرات المعتلة يلزمه الفتح كرمى ومسعى والقول أن الأصل فيه معدى اسم مفعول من عاده؛ مردود لأن ياءه مخففة.

انظر: التخمير شرح الخوارزمي على المفصل ج ١ / ١٦٧ تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين الطبعة الأولى ١٩٩٠ - دار العرب الإسلامي، حاشية الصبان ج ١ / ١٣٤.

﴿١١٦٥﴾

صدره معتل بالياء نظراً لهذا النقل، وذهاباً به إلى التخفيف الذي هو مقصد للعرب في نطقهم للغة العربية. فضلاً عن ثبوته لهجة لبعض العرب.

الموضع الثاني

المقصور من الأسماء في جميع حالاته والمعتل الآخر بالألف

من الأفعال في حال النصب والرفع

من التسكين المطرد في لغة العرب تسكين آخر المقصور مطلقاً والمضارع المعتل لأمه بالألف في حال الرفع والنصب تقول:

جاء مصطفى - رأيت مصطفى - مررت بمصطفى كما تقول: هو يخشاها لن يخشاها. والاعراب هنا مقدرًا. للتعذر لذلك كانا^(١) على صورة واحد. وعلة التعذر:

أن الألف متى حركت انقلبت واواً أو ياء، والواو والياء إذا كانتا في موضع حركة وانفتح ما قبلها انقلبتا ألفين، فلو حركت هذه الألفات التي في أواخر هذه الأسماء لانقلبتا إلى الياء والواو، ثم كن يعدن ألفات؛ لأن ما قبلها مفتوح ولو قلنا هذا لكان ضرباً من العبث، فتركت الأسماء المقصورة على صورة واحدة لهذه العلة، والاعراب فيها مقدر، ولا يجوز غير ذلك؛ لأنه لم يعرض لها ما يوجب لها البناء^(٢).

أما الرضى فذهب في علة التعذر إلى قوله: أن المقصور يتعذر

(١) أي المقصور في جميع حالاته رفعا ونصبا وجرا والمضارع المعتل آخره بالألف في حال الرفع والنصب.

(٢) التبصرة والتذكرة ج ٨٣/١.

﴿١١٦٦﴾

إعراجه لفظاً في الأحوال الثلاث؛ لأن الألف لو حاولت تحريكه؛ لخرج عن جوهره وانقلب حرفاً آخر. أي همزة، فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفاً^(١). وعلى أية حال

فهذا التسكين الوارد في المقصور والمضارع المعتل أخره. بالألف في حال الرفع والنصب؛ من المسائل المتفق عليها والمطرود فيها؛ لتعذر تحريكها لكون الألف الأصل فيها التسكين^(٢). ومن ثم يقدر الاعراب عليها. ولا شك أن هذا التسكين لتعذر تحريك الألف؛ ضرباً من التخفيف.

المطلب الثالث

التسكين بزوال حركة البناء وفيه مسألتان

المسألة الأولى

التسكين بزوال حركة البناء في الفعل الماضي^(١) عند اتصاله بضمير رفع^(٢) متحرك^(٣)

إذا أسند الفعل إلى التاء والنون وناء؛ فالعرب ترجع إلى السكون فتقول عند اسناد الماضي إلى تاء المتكلم: ضَرَبْتُ، وإلى تاء المتكلم ضربْنَا

(١) شرح الكافية ج ٩٧/١ وانظر: همع الهوامع ج ١٨٢/١، التصريح ج ٨٩/١، ٩٠.

(٢) المحتسب ج ١٢٥/١، ١٢٦.

(٣) أطلق السيوطي الإسناد إلى الماضي والمضارع والأمر بالتاء والنون وناء، وحينئذ يبنى الفعل على السكون، فلم يقصره على الماضي بل شمل المضارع نحو: يَضْرِبُنَ والأمر نحو: اضْرِبْ ثم قال: وحمل المضارع على الماضي؛ وأما الأمر فيسكن استصحاباً. همع الهوامع ج ١٩٦/١.

(٤) قوله الضمير المرفوع احترز به عن المنسوب نحو: ضَرَبْتُكَ وَضَرَبْنَا فَإِنَّهُ لَا يَسْكُنُ.

(٥) وقوله متحرك احترز به من الساكن نحو: ضَرَبْنَا فَإِنَّهُ لَا يَسْكُنُ مَعَهُ لَعَدَمِ تَوَالِي أَرْبَعَةِ مَحْرُكَاتٍ، وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْوَاوُ انْضَمَّ آخِرُهُ لِمَجَانَسَةِ الْوَاوِ. (شرح الرضى ج ١٤/٤).

﴿١١٦٧﴾

وإلى تاء المخاطب ضربت وإلى تاء المخاطبة ضربت وإلى ضمير المخاطبين ضربتما وإلى ضمير المخاطبين ضربتم وإلى ضمير المخاطبات ضربتن وإلى ضمير الغائبات ضربن.

ليس الإسكان تغييراً يطرأ على الاستعمال؛ بمعنى أن تستعمل العرب شيئاً متحركاً ثم تعدل عن الحركة إلى الإسكان؛ ولكن المقصود به هنا هو فرق ما بين مقررات النظام اللغوي ومطالب السياق الاستعمالي^(١). فالنظام اللغوي يقرر أن الفعل الماضي يبنى على الفتح. أخذ النظام؛ ذلك من الماضي المسند إلى المفرد الغائب. اعتبره النحاة صورة قياسية، تعتبر أصلاً للنظر إلى كل ما يدل على الفعل الماضي من صيغ تصريف الفعل.

ومن الضمائر التي يسند إليها الماضي ضمائر متصلة متحركة أو مبدوءة بحركة، وقد علمنا أن صيغة الفعل الماضي (فعل) تشتمل على حركات ثلاث فإذا اتصل الضمير المتحرك بهذه الصيغة؛ لأصبحنا أمام صورة من الصور التي قررها نظام اللغة مما تتوالى فيه أربعة حروف متحركة. وهذه مشكلة من مشاكل التطبيق على نظام اللغة.

ومن هنا لجأ الذوق الاستعمالي العربي إلى إسكان لام الفعل التي عليها علامة البناء، ليصبح الفعل مبنياً على السكون بعد أن كان مبنياً على الفتح.

وعلة لجوء الذوق الاستعمالي إلى ذلك: هو كرهه لتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٩٩.

يقول ابن عصفور:

«وإنما سكن الآخر عن لحاق هذه العلامات... لأنها تنزلت عندهم مع الفعل منزلة الكلمة الواحدة، فكرهوا توالي أربع متحركات. فلم يجدوا بدوا من تسكين حرف، فلم يسكنوا الأول لأنهم لو فعلوا ذلك، لاحتاجوا إلى أن يأتوا بألف الوصل، ولا يسكنون الثاني، لأنهم لو فعلوا ذلك لم يعرف وزن الكلمة، فلم يجدوا بدأ من تسكين الآخر، ولما فعلوا هذا فيما تتوالى فيه أربع متحركات لو لم يسكنوا فعلوا ذلك في الباقي، ليجري الماضي كله مجرى واحداً»^(١).

إذن العلة والسبب للتسكين هو توالي المتحركات. هذا التعليل ذهب إليه أكثر النحاة^(٢).

وخالف ابن مالك:

حيث ضعف هذه العلة بكونها قاصرة، إذ لا يوجد التوالى إلا في الثلاثى الصحيح وبعض الخماسى نحو انطلق، والكثير لا يتوالى فيه، فمرعاته أولى. وقال:

إنما سببه: تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا أكرمنا ثم حملت التاء والنون على «نا» للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال^(٣).

(١) شرح جمل الزجاجى ج ٢٢٢/١ ابن عصفور.

(٢) انظر: الأصول فى النحو ج ١١٤/٢، الخصائص ج ٣٢٠/١، شرح الرضى للكافية ج ١٤/٤، شرح التصريح ج ٥٥/١.

(٣) انظر: همع الهوامع للسيوطى ج ١٩٦/١.

﴿١١٦٩﴾

وأضرب أبو حيان قائلاً:

والأولى الإضراب عن هذه التعاليل، لأنها تخرص على العرب في
موضوعات كلامها^(١).

وأرى

أن العلة في توجيه هذا الإسكان ترجع إلى الذوق الاستعمالي كما قال
الدكتور تمام حسان بملاحظته عن جمهور النحاة حيث كرة الذوق الاستعمالي
توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل مع فعله ينزل منزلة
الكلمة الواحدة؛ ومن ثم كان هذا التحويل من بناء على الفتح إلى بناء على
السكون؛ لأن في ذلك إصلاحاً للفظ.

أما قول ابن مالك أن التوالى ليس في كل لكلمات؛ نقول: أن الحمل
وارد عند العرب فيحمل ما ليس فيه توالى على ما فيه توالى؛ لأنه أشد
وأحوج إلى التخفيف، وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع.

المسألة الثانية

التسكين بزوال حركة البناء في (هو) و(هى)

الضمائر المنفصلة: (هو) للغائب (هى) للغائبة، (هما) لمتاهما (وهم)
للغائبين. واختلف النحاة في الأصل منها^(٢). وفي (هو) و(هى) ثلاث لغات:

(١) المرجع السابق نفس الموضع.

(٢) مذهب الكوفيين أن الضمير من هو وهى (الهاء) فقط والواو والياء زائدان.
أما البصريون فعندهم أن الهاء والواو من (هو) والهاء والياء من هى هما الاسم
بمجموعهما.

﴿١١٧٠﴾

هِيَ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ وَفَتْحِهَا، وَهِيَ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَهِيَ بِالْإِسْكَانِ تَخْفِيفًا.

وأكثر النحاة على إثبات لغة الإسكان وإسنادها إلى قبيلة قيس وأسد
وفي ذلك يقول ابن جنى في تعليقه على قول الشاعر:

☆ دار لسعدى إذ من هواك☆ (١)

قال: وذلك أن الذى قال: إذ من هواك هو الذى يقول فى الوصل: هى

= واحتج الكوفيون

بأن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو والياء لأن الواو والياء تحذفان فى التنثية نحو
«هما» ولو كانتا أصلاً لما حذفنا والدليل على ذلك أنهما تحذفان فى حالة الإفراد
أيضاً وتبقى الهاء وحدها. من ذلك قول الشاعر:

هل تعرف الدار على تبراكا دار لسعدى إذ من هواكا

أراد: إذ هى فحذف الياء؛ فدل على أن اسم هو الهاء وحدها أما البصريون فاحتجوا
من خلال البيت السابق أيضاً وما جاء مثله من حذف الواو والياء دليل على أن
الأصل هو وهى بالواو والياء، لأنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن
يبنى على حرف واحد؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف؛ فلو كان
الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً، وذلك
محال؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هى الاسم.

(الإتصاف ج ٢/٦٧٧ - ٦٨١، شرح المفصل ج ٣/٩٦، الخصائص ج ١/٨٩،
شرح الرضى ج ٢/٤١٨، مع الهوامع ج ١/٢٠٩).

(١) بيت من مشطور الرجز ينظر فى:

الكتاب ج ١/٢٧، الخصائص ج ١/٨٩، شرح المفصل ج ٣/٩٧، مع الهوامع
ج ١/٢٠٩.

وعلق على هذا البيت الأعم قاتلاً:

«إراد إذ هى فسكن الياء أولاً للضرورة، ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان،
تشبيهاً لها بعد سكنها بالياء اللاحقة فى ضمير الغائب إذا سكن ما قبله، والواو
اللاحقة له فى هذه الحال نحو: عليه ولديه ومنه وعنه».

هامش الكتاب ج ١/١٢ طبعة بولاق.

﴿١١٧١﴾

قامت، فيسكن الياء، وهي لغة معروفة، فإذا حذفها في الوصل اضطراراً واحتاج إلى الوقف؛ ردها حينئذ فقال: هي فصار الحرف المبدوء به غير الموقوف عليه، فلم يجب من هذا أن يكون ساكناً متحركاً في حال، وإنما كان قوله «إذه» على لغة من أسكن الياء لاعلى لغة من حركها، من قبل أن الحذف ضرب من الإعلال، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات لقوتها»^(١).

ومما ورد على لغة الإسكان قول الشاعر:

وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا

فأصبحت قد جاورت قوماً أعاديا^(٢)

بإسكان الواو في (هو)

إن سلمى هي التي تراعت

حينا هي من حلة لو تحابي^(٣)

بإسكان الياء في (هي)

ولا شك أن الإسكان للتخفيف^(٤).

(١) الخصائص ج ١/٨٩.

(٢) ينظر في: همع الهوامل ج ١/٢١٠ لم يسم قائله.

(٣) ينظر في: همع الهوامل ج ١/٢١٠ ولم يسم قائله.

(٤) انظر في هذه اللغة: شرح المفصل ج ٣/٩٧، شرح الرضى ج ٢/٤١٨، همع الهوامل ج ١/٢١٠، سيويه والضرورة الشعرية ص ٧٩ للدكتور إبراهيم حسن إبراهيم.

﴿١١٧٢﴾

المبحث الثاني

التسكين للوقف

ويندرج تحته مطلبان

المطلب الأول

التعريف بالوقف وعلته وجوده في موقعيات السياق العربي

أولاً التعريف بالوقف:

الوقف في اللغة:

الحبس^(١) قال الجوهري: أوقفت عن الأمر الذي كنت فيه. أى: أقلت. وقد وردت مادة وقف في أربعة مواضع في القرآن الكريم قال تعالى: «وقفهم إنهم مسئولون»^(٢).

وقال: «ولو ترى إذ وقفوا على النار»^(٣) وقال: «ولو ترى إذ وقفوا على ربهم»^(٤) وقال: «ولو ترى إذ الظالمون موقوفون عند ربهم»^(٥).

والوقف أنواع ثلاثة:

وقف القراء - وقف الفقهاء - وقف النحويين.

(١) التعريفات للجرجاني ص ٢٧٤ تحقيق عوستاف فلوجل مكتبة لبنان طبعة مصوره ١٣٩٩هـ - ١٩٧٨م.

(٢) الصافات ٢٤.

(٣) الانعام ٢٧.

(٤) الانعام ٣٠.

(٥) سبأ ٣١.

﴿١١٧٣﴾

فوقف القراء هو الوقف في القراءة بقطع الكلمة عما بعدها^(١).
 ووقف الفقهاء: هو حبس مال أو عقار أو أى شئ يمكن الانتفاع به لجهة معينة^(٢).

أما وقف النحويين فهو: قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة كما عرفه أبو حيان^(٣) والإشمونى^(٤) واستحسنه الصبان^(٥) عن تعريف ابن الحاجب الذى عرفه بأنه: «قطع الكلمة عما بعدها»^(٦).

وقال الرضى: قوله عما بعدها: يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شئ، ولو قال: السكون على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام؛ لكان أعم^(٧).

وإذا كان الوصل هو الذى عليه عقد الكلام واستمراره، وفيه تصح وجوهه ومقاييسه^(٨)، فإن الوقف يعد من مواضع التغيير وإضاف الحرف^(٩).

(١) المكتفى فى الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل ص ٤٧ لأبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى الأندلس تحقيق ودراسة د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلى - مؤسسة الرسالة.

(٢) انظر: المرجع السابق نفس الصفحة.

(٣) ارتشاف الضرب ج ١/٣٩٢ تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس ج ١/١٤٠٤.

(٤) الإشمونى ج ٤/٢٠٣.

(٥) حاشية الصبان ج ٤/٢٠٣.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ج ٢/٢٨٠ المتن.

(٧) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٨) المحتسب ج ١/٣٧.

(٩) سر صناعة الاعراب لابن جنى تحقيق ج ٢/٤٧٥ تحقيق حسين هندواى - دار القلم دمشق الطبعة الثانية ١٤١٣ - ١٩٩٣م.

﴿١١٧٤﴾

ثانياً علة وجوده في موقعيات السياق العربي

يدل الوقف بوجوده وصوره المتعددة على موقع هو في طابعه: (مفصل) من مفاصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقية، فينقسم السياق بهذا إلى دفعات كلامية تعتبر كل دفعة منها إذا كان معناها كاملاً: (واقعة تكلمية منعزلة) أما إذا لم يكن معناها كاملاً كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب مثلاً فإن الواقعة التكلمية حينئذٍ تشتمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة^(١).

ولعل السبب في وجود الوقف في موقعيات السياق العربي ترجع إلى صنعة استحسان عندما تتوالى الخواطر بالألفاظ والحروف والحركات^(٢). فيرى السياق العربي من وقعة استراحة وسكون. لأن الموقف عليه يلزم السكون وهذا تغاير مع المبتدأ به الذي يلزم أن يكون متحركاً وقرق بينهما إذ أن الابتداء بالمتحرك يقع كالمضطر إليه إذ من المحال الابتداء بساكن^(٣).

أما الوقف فهو اختياري وهو المراد هنا^(٤) لأنه قصد لذاته، لذلك فهو اختياري. بخلاف الاضطراري والاختباري الذي يقع فيهما المتكلم ولم يكن ليقصدهما أصلاً بل قطع النفس عنده فاضطر إليه وهذا هو الإضطراري أو قصد لا لذاته بل لإختبار حال الشخص هي يحسن الوقف على نحو: عم

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٧٠.

(٢) شرح المفصل ج ٦٧/٩.

(٣) انظر المصدر السابق نفس الصفحة ومع الهوامع ج ٦/٢٠٧.

(٤) الإثمنوني ج ٤/٢٠٣.

﴿١١٧٥﴾

وفيم وبم أولاً فهو الاختباري^(١).

وذهب الدكتور تمام حسان إلى تفسير ظاهره الوقف وعله وجودها في موقعيات السياق العربي حيث أطلق عليه مسمى «كراهية توالى الأضداد» «أو كراهية التنافر» قال: إن شئت اسماً آخر لهذا المظهر من مظاهر الذوق العربي فقد عد الحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء والصمت الذي يأتي عن تمام المعنى جزئياً أو كلياً أو عن انقطاع النفس أو لأى سبب يدعو إلى قصد الوقف يعتبر عكس الحركة تماماً، فبينه وبين الحركة تنافر ثم ذكر أن الحركة التي تقع في نهاية الدفعة الكلامية لا بد لمقطعها أن يكون من نوع (ص - ح) وهو نوع لا يقع عليه النبر وهو في آخر الدفعة الكلامية أبداً.

وانعدام النبر في هذا المقطع يضعف الحركة في النطق ويجعلها من قبيل الرو، وهو الاصطلاح الذي أطلقه النحاة على الوقوف بها ضعيفة بل من قبيل الإشمام الذي هو تهينو الشفتين لنطق الحركة دون حدوث هذا النطق. ومن ثم تكون الحركة الأخيرة في ضعفها وقصورها عن الوصول إلى الأذن غير ذات قيمة كبيرة باعتبارها قرينة لفظية على المعنى ومن هنا اختار الاستعمال أن ينشئ ظاهرة الوقف. دفعا للتنافر^(٢) ودلالة على موقع انتهاء الدفعة الكلامية، وهو موقع يرتبط بتمام المعنى جزئياً كان أو كلياً^(٣).

وأرى مخالفة الدكتور تمام حسان فهو يفسر علة وجود الوقف في

(١) حاشية الصبان ج ٤/٢٠٣.

(٢) يقصد تنافر بين الحركة القوية الشديدة في الابتداء وبين الحركة الضعيفة التي تصل إلى حد الروم والإشمام في نهاية الكلمة.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور/ تمام حسان ص ٢٧١.

﴿١١٧٦﴾

الكلام؛ أن الابتداء بالمتحرك القوي والذي وصل في نهاية اللفظة في الضعف إلى حد الروم والإشمام هو الذي دفع بالسياق إلى وجود ظاهرة الوقف لما بينهما من تنافر وأضداد.

فإذا كان بهذا الوصف أليس الروم والإشمام وجه من وجوه الوقف؟؟ إذن فهو الذي دفع بنفسه إلى الوجود دون علة خارجية.

يعنى ذلك أن السياق العربى استحسن أن يكون بعد الوصل استراحة وصمت، فدفع بعد الابتداء بالمتحرك إلى الوقف بوجوهه المتعددة من روم وإشمام وسكون وغيره من وسائله المختلفة.

ويحتج على الدكتور تمام حسان بأنه إذا كان هناك التنافر والإضداد أليس كان هذا دفعا إلى وجود شئ يغير هذا التنافر؟ وليس كذلك بل ظهر الوقف الذى هو السكون والذي هو ضمن وجوه الروم والإشمام فلا تغاير من هذه الاضداد.

المطلب الثانى

الساكن والمتحرك وما يستحقه من أوجه الوقف المتعددة

أولاً الوقف على الساكن

إذا كان الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله فى الدرج وذلك نحو: لم من والذي ولم يَم ولم يَوما وسواء كان مبنياً أم معرباً^(١). هذا كله إذا كان الموقوف عليه حرفاً فى الخط.

(١) مع الهوامع ج ٦/١٩٩.

﴿١١٧٧﴾

أما إذا كان الساكن حرفاً أهمل في الخط مثل التنوين ونون إذا على مذهب من يرى كتابتها بالألف ونون التوكيد بعد فتحة أو ألف. فينظر الآتى:

الوقف على التنوين:

فالاسم المنون إما أن يكون مختوماً بتاء التانيث أولاً.

فإذا كان مختوماً بتاء التانيث

مثل قائمة فإنه يوقف عليه بحذف التنوين رفعاً ونصباً وجرّاً^(١)، وتبدل التاء هاء، وذلك لتقل المؤنث بالتاء فخفف بحذف تنوينه^(٢) في الوقف الذي هو موطن التخفيف وهناك من العرب من وقف بالتاء فيقولون طلحت^(٣). وبعض أصحاب هذه اللهجة لا يحذف التنوين عند النصب وإنما يقلبه ألفاً فيقول في رأيت أمة عند الوقف رأيت أمتاً^(٤).

أما إذا كان المنون غير مختوم بتاء التانيث

فإن فيه ثلاث لهجات:

الأولى: يحذفون التنوين في الرفع والجر من الاسم المنون عند الوقف. يقولون: هذا زيد مرتت بزيد ويقبلون التنوين ألفاً عند النصب فيقولون رأيت زيدا وعليها عامة العرب.

(١) جواهر الأدب ١٦٧.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ج ٢/٢٨٠ تحقيق للرضى محمد محى الدين - بيروت - دار الكتب العالمية ١٣٩٥.

(٣) الكتاب ج ٤/١٦٦.

(٤) شرح شافية للرضى ج ٢/٢٩٠.

﴿١١٧٨﴾

ولم يقلب تنوين المرفوع واوا ولا تنوين المجرور ياء؛ لأنه لو أبدل من التنوين في حالة الرفع لأدى ذلك إلى أن يكون اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة وهو غير موجود في كلام العرب. ولأنهم لو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجر لأدى ذلك إلى الالتباس بياء المتكلم^(١).

ولأنه لو أبدل من التنوين في حالة الرفع واو وفي حالة الجراء لأدى ذلك إلى التقل في موضع التخفيف. فالفتحة خفيفه والضممة والكسرة ثقيلتان^(٢).

الثانية: يحذفون التنوين في حال الرفع والجر والنصب^(٣) أيضاً يقولون: جاء زيد - مررت بزيد - رأيت زيد وهي لغة ربيعه.

الثالثة: يقفون بإبدال التنوين واو بعد الضمة وياء بعد الكسرة وألفا بعد الفتحة فيقولون جاء زيدو مررت بزيدى رأيت زيدا^(٤).

إذا كان الاسم مقصوراً:

فمثله مثل بقية الاسم المنصوب غير المختوم بالتاء فيما سوى لغة ربيعة فيقفون بالألف في حال النصب^(٥) كما هو على لغة عامة العرب.

(١) اسرار العربية ٤١٣ للأببارى تحقيق محمد بهجت البيطار.

(٢) انظر: النون وأحوالها في لغة العرب د/ صبحى عبد الحميد محمد عبد الكريم الطبعة الأولى ١٤٠٦ - ١٩٨٦م - مطبعة الأمانة.

(٣) انظر: الخصائص ج٢/٩٧، شرح شواهد الشافية ١٩١، مع الهوامع ج٦/٢٠٠.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضى ج٢/٢٨٠.

(٥) المرجع السابق ج٢/٢٨٣، ٢٨٤.

﴿١١٧٩﴾

إذا كان الاسم منقوصاً:

إذا كان في حالة النصب وقف عليه بإثبات الياء^(١) وقلب التتوين ألفاً فيقال رأيت ساعياً أما إذا كان في حالتي الرفع والجر ففيه لهجتين:

الأولى: بحذف الياء، لأنها كانت محذوفة لأصل التتوين، والتتوين في الوقف ما زال موجوداً وإن سقط فهو في حكم الثابت لأن الوقف عارض ولذلك لا ترد الياء لأنها ثقيلة والوقف استراحة يحتاج إلى التخفيف فنقول: هذا داع ومررت بداع

الثانية: إثبات الياء لأنها إنما حذفت في الوصل لأجل التتوين فتعود إذا حذف.

الوقف على إذا

المازني والمبرد يريان أن الأولى الوقف بالنون، لأنه يشبه (أن) ونحن نقف على (أن) بالنون^(٢) أما الجمهور فيقفون عليها بالألف تشبيهاً بالنون المنصوب^(٣).

الوقف على نون التوكيد الخفيفة:

(١) إذا كان ما قبلها مفتوحاً أبدلت منها الألف^(٤) قال تعالى: «لنفسعا

(١) شرح المفصل ج ٩/٧٤.

(٢) الإسموني ج ٤/٢٠٦.

(٣) الإسموني ج ٤/٢٠٦.

(٤) الكتاب ج ٣/٥٢٢.

﴿١١٨٠﴾

بالناصية»^(١) تقول وقفنا لنسفعا.

(٢) أما إذا كان ما قبل النون الخفيفة مكسوراً نحو (هل تطبخن يا هند) أو مضموماً نحو: (هل تفهمن يا طلاب).

فإنها تحذف كما يحذف التتوين في حال الرفع والجر ثم تعد واو الجماعة وياء المخاطبة لأنهما؛ سقطتا لالتقائهما ساكنة مع النون ثم تعد أيضاً نون الرفع، لأنه قد وجب حذفها لاقتضاء نون التوكيد بناء الكلمة فإذا زالت نون التوكيد الخفيفة وجب عودة نون الاعراب لزوال ما أوجب البناء نقول: هل تطبخين يا هند^(٢). هل تفهمون يا طلاب.

أما يونس فيرى ان الواو في اضربوا والياء في اضربى بدلاً من النون المخففة. فإذا وقفنا على هل تضربين بكسر ما قبل النون وهل تضربين بضم ما قبل النون نقول: هل تضربوا هل تضربى بحذف النون الخفيفة والتعويض عنها أو البدل منها الواو في المضموم والياء في المكسور.

إذن فهو يتفق مع الجمهور بحذف نون الخفيفة عند الوقف ثم الواو العائدة والياء العائدة ليست الضمائر المحذوفة وإنما هي مجرد أحرف عائدة بدلاً من الخفيفة عندما حذفت^(٣).

(١) سورة العلق ١٥.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ج ١١٣٦/٢ للجرجاني تحقيق/ د كاظم بحر المرجان.

(٣) انظر الكتاب ج ٥٢١/٣، ٥٢٢ طبعة عبد السلام هارون.

﴿١١٨١﴾

الوقف على نون التوكيد الخفيفة في فعل الاثنين وجمع النسوة
«ويقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم. لأنها
تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان؛ مد الحرف»^(١).

ثانياً الوقف على المتحرك

إذا كان آخر الموقوف متحركاً غير تاء التانيث

جاز في الوقف^(٢) وجوه

أحدها: السكون وهو الأصل. وإنما كان الأصل لشينيين: أولهما: أن
الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدأ به؛ لأن الوقف هو الانتهاء،
والانتهاء مضاد للابتداء فينبغي أن تكون صفة مضادة لصفته، والابتداء لا
يكون إلا بمتحرك فيكون هذا ساكناً.

والآخر: أن الوقف موضع استراحة، لأنه موضع يضعف فيه
الصوت، فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال وهو السكون، وجعلوا
علامته في الخط حاء فوق الحرف وصورتها هكذا^(٣) «ح».

(١) انظر الكتاب ج ٥٢٧/٣ ط هارون

يقول السيرافي في نفس الموضوع السابق على هامش الكتاب «والذي قاله سيبويه
قياس قول الجميع أنه يجتمع فيه الفان وليس هذا بمنكر وهو أن تقدر أن ذلك المد
الذي زاد بعد النطق بالألف الأولى يرام بها الف أخرى وإن لم ينكشف في اللفظ كل
الإنكشاف».

(٢) انظر: الاصول ج ٣٧٢/٢، ارتشاف الضرب ج ٣٩٧/١ مع الهوامع ج ٢٠٧/٦،
شرح التصريح ج ٣٤٠/٢.

(٣) مع الهوامع ج ٢٠٧/٦.

﴿١١٨٢﴾

الثاني: الروم وهو إخفا الصوت بالحركة دون أن تختفى تماماً على الأذن. معنى ذلك أنك تأتي بالحركة خفية كأنك تروم الحركة ولا تشبعها بل تختلسها اختلاساً^(١) وعلامة الروم خط بين يدي الحرف^(٢).

الثالث: الإشمام وهو الإشارة إلى الحركة دون صوت^(٣) وهو في المضموم^(٤) بأن تضم الشفتين بعد الإسكان وليس بصوت يسمع ولهذا يحس به البصير دون الأعمى.

الرابع: التضعيف وهو لا يخرج عن الإسكان من حيث إنه لا بيان فيه للعلامة الإعرابية فهو تشديد للحرف الأخير في الوقف، وقد شرطوا ألا يكون همزة أو حرف علة، وألا يكون ما قبله ساكناً حتى لا يلتقى ساكنان - فضلاً عن عدم بيانه للحركة الإعرابية لم يستشهدوا له إلا بالشعر^(٥). فيجوز تضعيف آخر الكلمة في الوقف مثل هذا (جعقر)^(٦) بتشديد الراء وهو قليل لوقوع التضعيف في محل التخفيف^(٧).

الخامس: نقل الحركة: ويكون فيما قبله ساكن صحيح وهو قليل لتغيير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكنة؛ مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر، وإن كانت الحركات عارضة. وأيضاً لا ستكراه انتقال الاعراب الذي

(١) شرح النظام على شافية ابن الحاجب ص ١٧٢.

(٢) شرح المفصل ج ٩ / ٦٨.

(٣) مع الهوامع ج ١ / ٢٠٨.

(٤) شرح النظام ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٥) شرح الشافية للرضي ج ٢ / ٣١٦، ٣١٧.

(٦) انظر شرح الشافية الكافية ج ٤ / ١٩٨٩.

(٧) شرح النظام على شافية ابن الحاجب ص ١٨٤.

﴿١١٨٣﴾

حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط، وإنما سهل لهم ذلك؛ الفرار من الساكنين والضم بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى^(١).

وذلك مثل: هذا بَكْرٌ وَحَبُّوْ بِنقل الضمة عن الراء والهمزة إلى ساكن قبلها. ومررت ببِكْرٍ وَحَبِيْ بِنقل الكسرة عن الراء والهمزة إلى الساكن قبلهما. ورأيت الخَبَأَ بِنقل الفتحة عن الهمزة إلى ما قبلها ومن ذلك فى الشعر:

أنا ابن ماوية إذ جد النُقْرُ

وجاءت الخيل أئافى زمر^(٢)

وقوله:

أرتنى حجلا على ساقها

فهش الفؤاد لذاك الحَجِلِ^(٣)

وقوله:

عجبت والدهر كثير عجبه

من عنزى سبنى لم أضربه^(٤)

(١) شرح الشافية للرضى ج ٢/٣٢١

تبيه: علامة الإشمام نقطة بعد الحروف وعلامة التضعيف شين فوق الحروف (شرح المفصل ج ٩/٧٨).

(٢) قيل لعزكى بن عبد الله المنقرى وقيل لعبد الله بن ماوية ينظر فى: الكتاب ج ٤/١٧٣، الإصناف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ج ٢/٧٣٢ لابن الأثيرى ومعه الإصناف من الإصناف بىروت ١٤٠٧ م مع الهوامع ج ٦/٢١٠، شرح التصريح ج ٢/٣٤١. الشاهد/ فى النقر ففیه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف.

(٣) لم يسم قائله وينظر فى: الإصناف ج ٢/٧٣٣، شرح المنصل ج ٩/٧١ الشاهد/ فى الحجل نقل حركة اللام إلى الجيم للوقف.

(٤) قائله زياد الأعجم وينظر فى: الكتاب ج ٤/١٨٠، مع الهوامع ج ٦/٢١٠ الشاهد نقل حركة هاء (أضربه) إلى الباء قبلها، ليكون أبين للهاء فى الوقف؛ لأن

﴿١١٨٤﴾

ولذلك اختلفت كلمتهم في الحركة المنقولة

فبعضهم أنها حركة الإعراب وبعضهم أنه حركة أتى بها لالتقاء الساكنين.

قال أبو علي وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضاً، ألا ترى أنه يدل على الحركة المحذوفة من الثاني، فدل هذا على أن النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين، وبين الدلالة على حركة الإعراب^(١).
والذي أرجحه:

أن نقل الحركة إلى ما قبلها وإن كانت حركة إعراب إلا أن النقل لا يبقى على كونها حركة إعراب إذ إنهم اتفقوا على أن حرف الإعراب هو الحرف الأخير من الكلمة المعربة بالحركات، لذلك يرجح أن الحركة المنقولة للوقف لأجل التقاء الساكنين وليس لبيان حركة الإعراب والحفاظ عليها.
والنقل مشروط بشروط

النقل لا يكون إلا إلى ساكن وشرط الساكن أن يكون صحيحاً، وألا يكون مضاعفاً وشرط المنقول منه أن يكون حرفاً صحيحاً وشرط النقل ألا يؤدي إلى عدم التنظير وشرط الحركة المنقولة ألا تكون فتحة^(٢).

ويستثنى من هذا الشرط المهموز

فإنه يجوز فيه نقل حركة الهمزة إذا كانت فتحة إلى الساكن الصحيح

= مجيئها ساكنه بعد ساكن أخفى لها.

(١) الهمع ج ٢١١/٦.

(٢) المصدر السابق ج ٢١٢/٦ - ٢١٣.

قبلها.

وخالف الكوفيون في هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً وإن لم يكن مهموزاً، فيقولون: رأيت البكر في رأيت البكر^(١).

والحجازيون:

بعد نقل حركة الهمزة يحذفون الهمزة واقفين على حامل حركتها فيقال: هذا الرَّد، ورأيت الرَّد - ومررت بالرَّد أما غير الحجازيين فإنهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة فيقولون: هذا الرَّد ورأيت الرَّد ومررت بالرَّد^(٢).

أما إذا كان آخر الموقوف المتحرك تاء تأنيث

إذا كان الموقوف عليه اسماً آخره تاء تأنيث لزم الوقف بالسكون^(٣) مع إبدال التاء هاء^(٤) على الأفصح إن تحرك ما قبلها لفظاً كفاطمة ورحمه فرقاً بينها وبين التاء التي من نفس الكلمة نحو (وقت) (أخت) فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء^(٥).

(١) انظر المسألة في الانصاف ج ٢/٧٣١.

(٢) انظر: الأصول في النحو ج ٢/٣٧٧، مع الهوامع ج ٦/٢١٤.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٨٠٩.

(٤) يخرج تاء التأنيث الفعلية نحو: ضربت والحرفية نحو ثمت لا يوقف على شيء منها بالهاء (شرح الكافية الشافية ج ٤/١٩٩٥).

(٥) انظر: الأصول في النحو ج ٢/٣٧٣، شرح النظام على شافية ابن الحاجب ص ١٧٦ - ١٧٧.

﴿١١٨٦﴾

مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت^(١)

ويراد به التوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما زادوا همزة الوصل في الابتداء للتوصل بها إلى بقاء السكون.

وتزاد هاء السكت بعد الفعل المعتل الآخر في الجزم أو الوقف فإذا كان محذوف الفاء نحو ق عمرا، أو محذوف العين نحو ربكراً ووقف عليه؛ وجب إلحاق الهاء لأنه بقي على حرف واحد. وعضواً عن المحذوف^(٢).

وإن كان غير محذوف الفاء ولا العين فيختار إلحاق الهاء نحو: ارمه واغزه ويجوز تركها.

وعلة الاختيار

لأن الكلمة قد لحقها الاعتلال بخذف آخرها فكرهوا أن يجمعوا عليها حذف لامها وحذف الحركة.

وكذلك تزداد بعد ما الاستفهامية إن جرت باسم نحو: مجئ م جئت فيجب إلحاقها الهاء فيقال مجئ مه.

وإن جرت بحرف نحو لم تفعل وعم تسأل فالأحسن إلحاقها الهاء فيقال لمه وعمه بالإسكان^(٣)

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ج ٤/١٩٩٩، شرح ابن الناظم ٨١٢.

(٢) انظر: شرح حمل الزجاجي لابن عصفور ج ٢/٤٣٥، همع الهوامع ج ٦/٢١٧.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ج ٤/١٩٩٩.

همع الهوامع ج ٦/٢١٨.

﴿١١٨٧﴾

ويجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير إعرابية، سواء كانت بنائية نحو: هو - هيه - ثمه - إيه.
أم لا نحو الزيدانه المسلمونه ويجوز في ذلك ترك الهاء والوقف بالسكون^(١).

مما يختص بالوقف أيضاً زيادة ألف

من ذلك «أنا» الوقف بألف، فإذا وصلت قلت: أن فعلت ذلك بغير ألف^(٢).

تعليق

ولا شك أن أوجه الوقف أغلبها في حقيقتها ترجع إلى التسكين وإنما خصوا السكون بالوقف فلأن راحة المتكلم ينبغي أن تكون عند الفراغ من الكلمة، والوقف عليها، والراحة في السكون لا في الحركة^(٣).



(١) الأصول ج ٢/٣٧٤.

(٢) الأصول في النحو ج ٢/٣٧٨.

(٣) انظر: اسرار العربية ص ٤١٢، ٤١٣.

﴿١١٨٨﴾

المبحث الثالث

التسكين للتونين وفيه مطلبان

المطلب الأول

تعريف التونين - كيفيته في النطق والكتابة - فائدته في الكلام

أولاً تعريف التونين

التونين مصدر غلب حتى صار اسماً للنون التي تلحق الاسم يقال نون لاسم؛ ألحقته التونين^(١).

وعند النحاة

نون صحيحة ساكنة،^(٢) وقيل زائده^(٣)، تلحق الآخر تثبت لفظاً وتسقط خطأ^(٤) لغير توكيد^(٥).

وقيل: نون تلحق الاسم المتمكن وغيره من وجوه التونين^(٦).

(١) لسان العرب ج ٤/٤٥٨٨ دار المعارف.

(٢) الأصول في النحو ج ١/٤٦.

(٣) رصف المباني ٣٤٣.

(٤) الجني الداني ١٤٤.

(٥) مغنى اللبيب ج ١/٥٤٧.

(٦) شرح المفصل ج ٩/٢٩ =

تتبيه: الحكمة في اختيار النون الساكنة لهذا المعنى دون سائر الحروف هو: أن الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروف المد واللين وأبعاضها وهي الحركات متى قدر عليها فهي أخف من غيرها، ومتى لم يمكن كان أشبه الحروف بها وأقربها إليها أولى بذلك مما هو أبعد منها. وأواخر الأسماء المعربة قد لحقت حركات الإعراب، فلا يصح أن يلحقها علامة التمكن من نفس الحركات ولا حروف المد لأنها هي نفس الحركات ومدت.

﴿١١٨٩﴾

وأقول كما قال الدكتور صبحى عبد الحميد: أحسن ما يمكن أن يقال إن التنوين غنة في الخيشوم تلحق آخر الاسم الخفيف^(١).

وهذا التعريف الأخير أقرب إلى توصيل معناه فهو غنة في الخيشوم تلحق آخر الاسم الخفيف لفظاً لا خطأ لغير توكيد.

ثانياً: كيفية التنوين في النطق والكتابة

التنوين ساكن، لأنه حرف، وكل حرف مبنى والأصل في البناء السكون. وفيه يقول ابن مالك:

وكل حرف مستحق للبناء

والأصل في المبنى أن يسكنا

وهذا هو حاله في الوصل والنطق دائماً، ولا يحرك إلا عند ملاقاته ساكن بأن يأتي بعده همزة وصل. لأن ما بعدها ساكن أبداً^(٢). فيحرك بالكسر لأنه الأصل^(٣) مثل جاءنى زيد اليوم إلا إذا كان بعد الساكن الثانى ضم لازماً،

= فإن لم يمكن الحركة، ولا حرف المد الذى هو بعضها فاشبه الحروف بحروف المد واللين «النون» الساكنة لخفائها وسكونها وأنها من حروف الزيادة، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب فى الأمثلة الخمسة، فاخترت علامة لتمكن الاسم، وتبنيها على انفصاله، ولهذا لا نجد فعلاً منوناً أبداً لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده. (نتائج الفكر ٨٧ - ٨٨).

- (١) انظر: التخمير ج ١٧٩/٢ (مخطوط)، النون وأحوالها فى لغة العرب ص ٣٠.
 (٢) انظر الكتاب ج ١٥٢/٤، معانى الحروف للرماني ص ١٥٠ تحقيق د/ عبد الفتاح اسماعيل شلبي - دار النهضة مصر، تسهيل الفوائد ٢٥٩ دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ، مع الهوامع ج ١٧٩/٦.
 (٣) «وأصل ما حرك من الساكنين الكسر، لأنها حركة لا توهم إعراباً إذ لا يكون فى =

﴿١١٩٠﴾

فمن العرب من يحرك بالضم إتباعاً نحو: هذا أخرج زيد إليه^(١).

وهذا التوين الثابت في حال النطق والوصل لا يكتب في الخط فقاعدة مطردة في إملاء اللغة العربية هي اتباع أحوال الوقف على الكلمات لا الوصل والأسماء دائماً يوقف عليها بالسكون، لذلك ينطق التوين ولا يكتب ومع ذلك فقد اصطلح أصحاب الإملاء حين يعنون بضط كلمة منونة بالشكل أن يشيروا إلى تنوينها بوضع حركتين لا حركة واحدة عليها مثل لقيني زيد نظرت في كتاب^(٢).

أما في حال النصب فبالإضافة إلى الحركتين نكتب ألف فتقول قرأت كتاباً. ولا يكتب التوين نوناً طالما أنه خاص بالأسماء.

أما التوين الغير مختص بالأسماء مثل التوين الغالي وتوين الترتم فيكتبان نوناً سواء أكانت تلك النون في نهاية الكلمة كما في التوين الغالي أم كانت مكان المدة التي جاءت بدلاً منها كما في توين الترتم.

ثالثاً فائدة التوين في الكلام

ذكرت أقوال عديدة لفائدة التوين في الكلام.

فمذهب سيبويه وما عليه الجمهور أن التوين في الأسماء لأمرين أحدهما: ليفرق بين الأسماء والأفعال، فعندما يميز به الاسم ينفصل حده عن الفعل يقول سيبويه:

= كلمة ليس فيها توين، ولا ما يعاقبه من ال والإضافة» مع الهوامع ج ١٧٩/٦.
(١) انظر: مع الهوامع ج ١٧٨/٦.

﴿١١٩١﴾

«وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء»^(١).

الأمر الثاني:

ليميز بين الاسم الخفيف والإسم الثقيل. وذلك لأن الاسماء على هذين الضربين خفيف وثقيل، فحتى يتميز الخفيف من الثقيل ألحق التنوين^(٢).

أما السهيلي:

فذهب إلى أن فائدة التنوين التفرقة بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضاف احتاجت إلى التنوين تتيبها على أنها غير مضافة^(٣). ونسب هذا الرأي لقطرب^(٤).

وذهب ابن يعيش إلى كونه دالا على النكرة فهو علامة للتكثير في بعض الاسماء التي في أواخرها زوائد نحو سيبويه نبطويه مما هو مختوم بويه ولا يدخل معرفة البتة^(٥).

(٢) انظر: تجديد الفصوص ٥٣ لشوقي ضيف - دار المعارف.

(١) الكتاب ج ٢٠/١ - ٢١.

(٢) انظر الكتاب ج ٢٠/١ - ٢١ وانظر مع الهوامع ج ٤/٤٠٥.

(٣) نتائج الفكر ص ٨٧.

(٤) انظر جواهر الأدب ١٥٩.

(٥) شرح المفصل ج ٢٩/٩.

وأرى:

أن فائدة التتوين تتحدد بناء على نوع الاسم الذي يلحقه هذا التتوين. فإذا كان الاسم متمكناً كانت فائدة التتوين هو الصرف والتمكن من باب الاسمية والبعد عن شبه الحرف وشبه الفعل. وإذا كان الاسم مبنى مختوم بويه أو اسم فعل من نحوصه ومه وإيه كان فائدة التتوين بيان أن الاسم نكره وليس معرفة أما إذا كان الاسم من نحو جوار وقاض مما هو معتل الآخر مما كان على صورة فاعل أو صورة مفاعل وكذلك من نحو كل وبعض وحينئذ ونحوه؛ كان فائدة التتوين أن يكون عوضاً عما لحقه من حذف، كذلك إذا كان الاسم من نحو مسلمات كانت فائدته بيان أنه في مقابلة النون التي تلحق الاسم حالة كونه للمذكر المجموع جمعاً سالماً.

أما التتوين الذي يأتي في الشعر داخلاً على ما لا ينصرف أو المنادى المضموم ففائدته إقامة الوزن. وكذلك ما يلحق عاقلة علم على امرأه حكاية لما قبل العلمية فائدته إذن بيان حاله أنه محكى حتى لا يلتبس بغيره من العلم الغير محكى.

أما التتوين غير الخاص بالأسماء من ترنم وغالى فأفضل ما يقال فيهما أن فائدة التتوين فيه هو ترك الترنم، لأنهم يقصدون فيه إبدال القوافي المطلقة التي آخرها ألف أو واو أو ياء من النون إذا كان المقصود من الأشعار فيها عدم الترنم لخلو التتوين حينئذ من المد وهو اللاحق لنحو قوله:

أقلى اللوم عاذل والعتابين

وقولى إن أصبت لقد أصابن^(١)

أما إذا كان فى القوافى المقيدة فهم يغالون فيه بتحريك القافية بعد أن كانت قصيدة تشبيها لها بالقافية المطلقة ثم يلحقون هذه القافية التى حركت (النون) لتترك الترتم أيضاً ومن ذلك قوله:

☆ وقاتم الأعماق خاوى المخترقن ☆^(٢)

لذا يقول سيبويه:

«وأما ناس كثير من تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون لما لم يريدوا الترتم»^(٣).

فاستحق بذلك أن تكون فائدة التتوين فيهما - الغالى والترتم - ترك

الترتم.

(١) قاتله جرير. ينظر فى: المقتضب ج ١/٣٧٥، الخصائص ج ١/١٧١ وخزانة الأدب ج ١/٦٩ تحقيق أ - عبد السلام هارون - الهيئة العامة لكتاب ١٩٦٧ - ١٩٨٣م، همع الهوامع ج ١/٥٥٠.

الشاهد فى (العتابين) (اصابن) والأصل العتابا واصابا فجئ بالتتوين بدلا من الألف وقد لحق آخر الفعل (أصاب وأخر المعرف بالعتاب).

(٢) قاتله رؤبه ينظر فى الكتاب ج ٤/٢١٠ والخصائص ج ١/٢٦٤.

الشاهد/ حين لحق التتوين المخترقن القافية المقيدة وهى التى تنتهى بحرف ساكن.

(٣) الكتاب ج ٤/٢٠٦ - ٢٠٧.

﴿١١٩٤﴾

المطلب الثانى

أنواع التنوين

كثرت أقوال النحاة حول تحديد أنواع التنوين، فهناك من عددها ستة^(١) وهناك من عددها خمسة^(٢). وبالبحث فيها يمكن طرحها وتفصيل القول فيها نوع نوع.

أولاً تنوين التمكين

وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إشعاراً ببقائه على أصالته^(٣) وفارقاً بين المنصرف وغيره نحو: زيد، فرقا بينه وبين عمر وأحمد وغيره مما لا ينصرف^(٤).

وقيل هو التنوين الدال على تمكن الكلمة فى الاسمىة فلم يخرج إلى شبه الحرف فتكون مبنية، لا إلى شبه الفعل فيمنع الصرف^(٥) وسمى تنوين الأمكنة وتنوين الصرف^(٦).

ويلحق الأسماء المعربة سواء أكانت معرفة نحو زيد، أو نكرة نحو

(١) جواهر الأدب ص ١٥٩.

(٢) انظر: رصف المباني ٣٤٤، والجنى الدانى ص ١٤٤، مغنى اللبيب ج ١/٥٤٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ج ٢٩/٩، شرح التسهيل ج ١/١٠، لابن مالك تحقيق/ الجنى ١٤٤، المغنى ج ١/٤٥٧.

(٤) وصف المباني ٣٢٤.

(٥) جواهر الأدب ١٥٩.

(٦) مغنى اللبيب ج ١/٥٤٨.

﴿١١٩٥﴾

رجل وأحمد وإبراهيم إذا أردت بهما النكرة والذي يدل على أن تتوين نحو رجل للتمكن لا للتكثير، بقاءه مع العلمية بعد النقل^(١).

كذلك أحمد وإبراهيم إذا أردت بهما النكرة، فإذا قلت: لقيت أحمداً فقد أعلمته أنك مررت بواحد ممن اسمه أحمد، وإذا قلت: أحمد بغير تتوين فأنت تعلمه أنك مررت بالرجل الذي اسمه أحمد وبينك وبينه عهد فيه وتواضع، والتتوين هو الدال على ذلك^(٢).

على أن الرضى جعل التتوين في نحو رجل وأحمد وإبراهيم يفيد التمكين والتكثير حيث ذكر قائلاً: «وأما التتوين في نحو: رب أحمد وإبراهيم فليس يتمحض للتكثير بل هو للتمكن أيضاً، لأن الاسم ينصرف. وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تتوين واحد للتمكن والتكثير معاً.. فنقول التتوين في رجل يفيد التكثير أيضاً فإذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن»^(٣).

وأرجح: أن يكون تتوين تمكين فقط وليس تكثير أيضاً

وهذا الترجيح أدلل عليه بالآتي:

أولاً: بالنسبة (لرجل) فلأن التتوين باقى بعد نقل الاسم للعلمية فدل

على أنه للتمكن وليس للتكثير.

(١) أى بعد أن نسمى به شخص ما ويصير علماً على هذا الشخص فعدم زوال التتوين حينئذ دليل على أنه تتوين التمكين ودل على أنه في حال تكثير الاسم هو أيضاً تتوين التمكين وليس تتوين التكثير (وأنظر: جواهر الأدب ص ١٦٠، مغنى اللبيب ج ١/٥٤٨، شرح التصريح ج ١/٣٢).

(٢) شرح المفصل ج ٩/٢٩.

(٣) شرح الكافية ج ١/٥٤ محققه.

ثانياً: بالنسبة لأحمد وإبراهيم، فلان حال العلمية يخرج الاسم حينئذ عن الأصالة؛ لأنه حينئذ يشبه الفعل في علتين تمنع الاسم من الصرف وتخرجه عن الأصالة.

أما في حال التكرير فليس هناك أحد العلتين موجود، أي لم يكن هناك علمية، فيبقى حينئذ الاسم على أصالته من الاسمية، ويبتعد عن شبه الفعل، ويجب له حينئذ أن يلحقه تنوين التمكين الدال على بقاء الاسم على أصالته.



﴿١١٩٧﴾

ثانياً تنوين التنكير

ويلحق الاسم المبني دلالة على التنكير نحو: سيويه وعمرويه، وإيه وإيها ومه وصه وصاح وغاق فهذه الألفاظ إذا كانت بغير تنوين فهي معارف إما أسماء لأشخاص؛ وإما لمعان معلومة: فإذا نكرت واحداً منها ولم ترده لمعلوم نونت دلالة على ذلك. فإذا قلت: رأيت نطويه. بغير تنوين فهو لمعروف وإذا قلت نطويه بالتنوين فهو لغير معلوم كذلك قولك إيه فهو فى معنى معروف من حديث معلوم كذلك فى مه وصه وصاح الغراب إذا لم تنون كان معلوم ودل على معنى مخصوص وإذا نونت كان نكره مبهمه ودل على معنى مبهم^(١).

وما تقرر من أنه يدخل الأسماء المبنية من نحو أسماء الأفعال والأصوات والعلم المختوم بويه هو مذهب الجمهور^(٢).

وذكر الرضى أنه يختص بالصوت واسم الفعل^(٣) أما ابن هشام فقرر أنه يقع فى باب اسم الفعل بالسمع كصه ومه وإيه وفى العلم المختوم بويه بقياس نحو:

جاءنى سيويه وسيويه آخر^(٤).

والصواب ما قرره الجمهور أنه كما يدخل على أسماء الأفعال والأصوات يدخل أيضاً على العلم الختوم بويه..

(١) انظر: حاشية الصبان ج ١/٣٤ - ٣٥.

(٢) انظر رصف المباني ص ٣٤٤، شرح المفصل ج ٩/٢٩ - ٣٠، شرح الرضى ج ١/٤٥، الجنى الدانى ١٤٥، مع الهوامع ج ٤/٤٠٥ - ٤٠٦.

(٣) انظر: شرح الكافية ج ١/٤٥.

(٤) انظر معنى اللبيب ج ١/٥٤٨.

﴿١١٩٨﴾

ولا يكون إلا تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب^(١)، أى لا يدخل إلا الأسماء المبنية دون الأسماء المعربة ليكون فارقاً بين معرفتها ونكرتها^(٢). فهو الذى يدل على تكثير مصحوبة مما يقبل التعريف ولا يدخله «ال»^(٣).

وحكى الجرمى فى (سيبويه) (ونفطويه) ونحوه الإعراب والتنشئة والجمع وهو قليل لا يقاس عليه^(٤).

والذى يجب أن يذكر هنا

قولنا أن العلم المختوم بويه حميعه يجوز فيه التعريف والتكثير على نحو ما ذكر سابقاً، لأن هذه الأسماء لما جاءت فى أواخرها ألفاظ ليست فى كلام العرب استتقلوها فأجروها مجرى الأصوات ومنعوا الإعراب^(٥).

(١) شرح المفصل ج ٢٩/٩.

(٢) المقصد فى شرح الإيضاح ج ٧٣/١، الجنى الدانى ١٤٥، مغنى اللبيب ج ٥٤٨/١.

(٣) جواهر الأدب ص ١٦٠.

تنبيه: الاسم المبنى فى أسماء الأفعال إن كان مبنياً على السكون ولحقه التتوين حرك الحرف الذى قبل التتوين بالكسر للتخلص من الساكنين نحو مه وصه تقول بالتتوين مه صه. أما إذا كان مبنى على حركة ترك على صورته نحو عاق إيه تقول غاق إيه (رصف المباني ص ٣٤٥).

(٤) المرجع السابق نفس الموضع.

تنبيه: معلوم أن ما ذكر من علمية اسم الفعل وارد فى المنون وغيره لأنه فى الأمرين اسم للفظ مخصوص.

أما فى غير المنون فهو اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من أفراد حدثه. وأما فى المنون فهو اسم للفظ الفعل المراد به أى فرد من أفراد حدثه (حاشية الصبان ج ٣٥/١).

(٥) انظر: النون وأحوالها فى لغة العرب ص ٤١.

﴿١١٩٩﴾

أما أسماء الأصوات فيفرق بين معرفتها ونكرتها بالتتوين^(١).

أما أسماء الأفعال فهي ليست جميعاً من قبيل النكرات بل هي قابلة للتكثير والتعريف، فبعضها لا يتجرد من تتوين التكثير مثل واهاً وويها فبعضه يدخله التتوين أحياناً للتكثير وأحياناً أخرى يسقط التتوين للتعريف على نحو ما ذكر في نحو صه ومه وإيه وأف وهيهات، وبعضها الآخر لا يدخله التتوين مطلقاً وهو فيما عدا ما ذكر من أسماء الأفعال فهي حينئذ معارف وذلك نحو نزال ودراك وبابهما. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

واحكم بتكثير الذى ينون منها وتعريف سواه بين^(٢)

ثالثاً تنوين المقابلة

يقرر الجمهور أن هذا التتوين خاص بما جمع بألف وتاء وقائم بنفسه فليس راجع إلى تنوين التمكّن أو العوضى كما يذهب البعض بل هو تنوين مقابلة يخص نحو فاطمات ومسلمات وهو في هذا الجمع في مقابلة النون في جمع المذكر في نحو الزيدان - العميرين^(٣).

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو ص ٩٩ تحقيق مازن المبارك دار النفائس بيروت - الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.

(٢) انظر: شرح التصريح ج ٢/٢٠٠.

(٣) انظر: شرح المفصل ج ٩/٣٤، جواهر الأدب ١٦٤، الجنى الدانى ١٤٥، مغنى اللبيب ج ١/٥٤٨، مع الهوامع ج ٤/٤٠٦، شرح الإسمونى ج ١/٣٦.

﴿١٢٠٠﴾

ثم تعودت أقوالهم في تنظير المقابلة:

فمذهب العكبري

إن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان، وما جمع بألف وتاء لم يزد فيه إلا حرف واحد وهو الألف. لأن التاء موجودة في المفرد فزيد التتوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر السالم كما أن الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين^(١).

وهذا التوجيه فيه نظر

فإن التاء التي في المفرد غير التاء التي في الجمع. وأيضاً قد لا يكون في مفرد تاء كاصطبل واصطبلات وهند وهندات.

أما الرضى:

فذهب في تنظيرها إلى القول بأن التتوين قائم مقام التتوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التتوين فقط، وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التتوين الذي في الواحد في ذلك. والذي يدل على أنه لتمام الاسم ليس غير؛ أنه ليس يتمكن^(٢).

أما الملقى:

فذكر أن جمع المؤنث نظير جمع المذكر في السلامة وفي زيادتين في آخره مثله، وأن التاء تدل على التأنيث كما أن الواو تدل على التذكير،

(١) انظر: شرح التصريح ج ١/٣٣.

(٢) شرح الكافية ج ١/٤٦.

﴿١٢٠١﴾

والكسرة في التاء كالياء في المذكر في حال النصب والخفض^(١).

وذهب غيرهم:

إلى أن الواو التي في جمع المذكر تدل على الجمعية، والنون فيه تقوم مقام التنوين في المفرد في الدلالة على التمكّن في الاسمية، والالف والتاء في جمع المؤنث يدلان على الجمعية؛ ما فاحتيج إلا شئ يدل على تمكّنه في الاسمية، فأتى بالتنوين لذلك في مقابلة النون ليلحق الفرع بأصله^(٢).

وضعه يس

لأن الدال على الجمعية في جمع المذكر هو الواو والنون أي أن الألف والتاء في مقابلة الواو والياء أيضاً لا الواو وحدها^(٣).

والراجع ما ذهب إليه الرضى

فهو قائم مقام تنوين الواحد كما أن النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد.

وذهب الربيعي^(٤) وجار الله^(٥) إلى جعل هذا التنوين من قبيل تنوين

الصرف.

(١) وصف المباني ص ٣٤٥.

(٢) انظر شرح التصريح ج ٣٣/١.

(٣) انظر: حاشية يسن على التصريح ج ٣٣/١.

(٤) انظر فى: جواهر الأدب ص ١٦٤، الجنى ١٤٥، الهمع ج ٤/٤٠٦، الأشموني ج ٣٦/١.

(٥) انظر فى شرح الرضى ج ٤٦/١.

﴿١٢٠٢﴾

ورفضه الجمهور

محتجين بأن مثل هذا التتوين الموجود في نحو ملسمات و عرفات وأذرعاع عندما تسمى بهما اسم لقرية أو اسم لمكان يجتمع مانعي الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث. وتتوين التمكين لا يجامع العلتين فلو كان للتمكن لزال. وبقاءه دليل على أنه ليس للتمكن^(١).

أما عن سبب اختصاصه بالأسماء، فكم يكن في الأفعال جمع مستحق لنون ليعوض عنها به^(٢).

أما البعض الآخر

فعندهم أن التتوين في نحو اذرعاع و عرفات عوض عن الفتحة التي كان يستحقها في حال النصب^(٣).

وهو مردود عليه بأمر

أولاً: أنه قد عوض عن الفتحة بالكسرة، فما هذا العوض الثاني؟^(٤).
ثانياً: إن هذا التتوين لو كان عوضاً عن الفتحة لما وجد في الرفع والجر^(٥).
ثالثاً: أما عن حجتهم بثبوته بعد التسمية في نحو: أذرعاع و عرفات مسمى

(١) انظر: شرح المفصل ج ٣٤/٩، الجنى ١٤٥، الهمع ج ٤٠٦/٤ والتصريح ج ٣٣/١ والاشموني ج ٣٦/١.

(٢) جواهر الأدب ١٦٥.

(٣) انظر: شرح الرضى ج ٤٦/١، جواهر الأدب ١٦٤، مغنى اللبيب ج ٥٤٨/١، همع الهوامع ج ٤٠٦/٤، شرح الإسمواتي ج ٣٦/١.

(٤) مغنى اللبيب ج ١/٥٤٨، همع الهوامع ج ٤/٤٠٧، شرح التصريح ج ٢٣/١، شرح الإسموني ج ٣٦/١.

(٥) انظر: المغنى ج ١/٥٤٨، الهمع ج ٤/٤٠٧، الصبان ج ٣٧/١.

﴿١٢٠٣﴾

بهما، فلا يصح الاحتجاج بذلك، لأنه قد ورد حذفه في لهجة وإن كانت غير فاشية^(١).

ونخلص من ذلك

إلى أن التنوين في نحو اذرعات وعرفات ونحوه تنوين مقابلة وهو في مقابلة النون في جمع المذكر السالم وهو ما قرره الجمهور.

رابعاً تنوين العوض

يقول الزجاجي في تعريفه: بأنه يكون عوضاً من محذوف من الكلمة وهو لازم لأنه عوض من نقصان البناء فجوار أصلها جوارى استتقلت الضمة على الياء المكسورة ما قبلها في حال الرفع وكذلك في حال الجر استتقلت الكسرة على الياء المكسور ما قبلها فأسكنت، فلما أسكنت نقص البناء فأدخل عليه التنوين عوضاً من نقص البناء.

وبذلك يكون الزجاجي اعتبره عوض من حركة الياء لا الياء نفسها وهذا الرأي يرجع في حقيقته إلى رأي المبرد^(٢). واختيار ابن الحاجب^(٣).

أما الجمهور. فيرون أن التنوين في نحو جوار عوض من الياء فعندما استتقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة أولاً ثم حذفت الياء تخفيفاً وعوض

(١) انظر: شرح الرضى ج ٤٦/١، شرح الإسمواني ج ٧٧/١ - ٧٨.

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٩٧ وأنظر: الجنى الداني ص ١٤٥.

(٣) فعنده استتقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضاً منها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. (الإسموني ج ٣٥/١).

﴿١٢٠٤﴾

منها التتوين^(١).

والصواب

هو رأى الجمهور تبعاً لسببويه؛ لأن تعويض الحرف من الحروف أكثر من كلامهم من تعويض الحركة من الحركة وكان يلزم على قولهم أنه عوض من الحركة أن يعوض التتوين من الحركة التي قد حذفت فى الفعل نحو يقضى ويغزو^(٢). هذا عن تعريف الزجاجى لتتوين العوضى.

أما ابن هشام فيعرفه بقوله:

هو اللاحق عوضاً من حرف أصلى^(٣)، أو زائد أو مضاف إليه: مفرداً أو جملة^(٤).

والحق

أن تعريف الزجاجى قاصر على نوع من أنواع تتوين العوضى فهو لما حذف من الكلمة. وأما ابن هشام فنذكر فى تعريفه أمر اختلف فيه وهو قوله عوض من حرف زائد مثل جندل فإن تتوينه عوض من ألف جنادل ونسبه لابن مالك^(٥).

(١) انظر المرجع السابق نفس الصفحة.

(٢) انظر: الممتع لابن عصفور ج ٥٤٤/٢ تحقيق فخر الدين قباوره دار الآفاق - بيروت.

(٣) وهذا هو الصواب وليس كما ذكر الزجاجى والمبرد فى أنه عوض عن حركة.

(٤) معنى اللبيب ج ٥٤٩/١.

(٥) وذكره ثم عقب عليه قاتلا والذى يظهر خلافه وأنه تتوين الصرف، ولهذا يجر بالكسرة، وليس ذهاب الألف التى هى علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش». (معنى اللبيب ج ٥٤٩/١).

﴿١٢٠٥﴾

لذا كان الأفضل أن يقال في تعريفه أنه ما كان عوضاً من محذوف^(١) وهذا المعنى مستنبط من تقسيمات المرادى له حيث قال فيه: تتوين العوض. وهو نوعان: عوض عن مضاف إليه: إما جملة نحو: يومئذ.

وإما مفرد نحو كل وبعض وأى. وعوض من حرف نحو جوار وغواشى. فالتتوين في ذلك عوض من الياء المحذوفة بحركتها^(٢). فهذا التعريف وإن كان دائر حول تقسيماته إلا أنه شامل في نفس الوقت لتعريفه فكل تقسيماته تدرج تحت قولنا: عوض عن محذوف.

فيكون عوض من حرف أصلى نحو جوار، وعوض عن كلمة من ذلك: كل وبعض ومنه قوله تعالى «وكلا ضربنا له الأمثال»^(٣) وقوله «وفضلنا بعضهم على بعض»^(٤) وكذلك «أياما تدعو فله الأسماء الحسنی»^(٥). فهو في ذلك عوض عن كلمة لقطع كل وبعض وأى عن الإضافة^(٦) ويكون عوضاً عن جملة: وهو اللاحق لإذ من ذلك قوله تعالى: «والأمر يومئذ لله»^(٧) والتقدير: يوم إذ لا تملك نفس لنفس شيئاً. ومنه أيضاً قوله تعالى:

(١) انظر: النون وأحوالها في لغة العرب ص ٤٢.

(٢) الجنى الدانى ص ١٤٥.

(٣) الفرقان ٣٩.

(٤) البقرة ٢٥٣، الإسراء ٢١.

(٥) الإسراء ١١٠.

(٦) وقيل هو تتوين التمكين رجوع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه وهو رأى

ابن يعيش انظر (شرح المفصل ج ٩/٣١). والصواب أنه تتوين عوض وهو ما

قرره الرضى انظر شرح الكافية ج ١/٤٥.

(٧) الانفطار ١٩.

﴿١٢٠٦﴾

«واتشقت السماء فهي يومئذ واهية»^(١).

والأصل: فهي يوم إذ انشقت واهية. ثم حذف الجملة المضاف إليه
للعلم؛ وجئ بالتون عوضاً عنها^(٢).

تنوين الترتم

وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الإطلاق وهو الألف
والواو والياء. وذلك في إنشاد تميم^(٣) أما الحجازيون فلا يلجأون إليه^(٤).

المقصود منه

مذهب سيبويه وأكثر المحققين^(٥) أنه جئ به لقطع الترتم، وأن الترتم
هو التغنى وهو يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوا
ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكاتها^(٦).

وذهب البعض منهم ابن تميم^(٧) فقرر أنه تنوين ترتم وعنده أن الترتم
حصل بالنون نفسها، لأنها حرف أغن وهذا ما ذهب إليه شارح اللباب

(١) الحاقه ١٦.

(٢) تنبيه سبب كسرة الذال في إذ اجتماع الساكنين الذال والتنوين قرره ابن هشام خلافا
للأخفش حيث عده تنوين التمكّن والكسرة حركة إعراب ورد بأن إذ مبنية لا تؤثر
فيها اضافة انظر المغنى ج ١/٥٥٠ وجواهر الأدب ١٦١، ١٦٢).

(٣) مغنى اللبيب ج ١/٥٥٠.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ج ١/٧٥، الصبان ج ١/٣١.

(٥) الكتاب ج ٤/٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧.

(٦) منهم عبد القاهر الجرجاني (انظر المقتصد ج ١/٧٥).

(٧) شرح المفصل ج ٩/٣٢.

﴿١٢٠٧﴾

أيضاً^(١). فعنده أنه جئ به لوجود الترتم لأن حرف العلة مدة في الحلق، فإذا أبدل منها التتوين حصل الترتم، لأن التتوين غنة في الخيشوم.

وهذا التتوين لا يختص بالاسم^(٢) بل يدخل على الفعل والحرف أيضاً: فمن دخوله على الاسم قول روية:
تقول بنتى قد أتى أتاكن
أبتا عليك أو عساكن^(٣)

ومن دخوله على الفعل قول جرير:
ألقى اللوم عاذل والعتابين
وقولى إن أصبت لقد أصابن^(٤)

ومن دخوله على الحرف قول النابغة الزبياتى:
أفد الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قدن^(٥)

(١) شرح التصريح ج ١/٣٦.

(٢) تنبيه: ما ذكر من تتوين التمكين وتتوين التتوير وتتوين المقابلة وتتوين العوض مختص بالاسم فلا يلحق سواه.

(٣) ينظر في خزنة الآداب ج ١/٧٠، الخصائص ج ٢/٩٦ الشاهد/ في «كن» لحق التتوين الكاف وهى الاسم المضمرة.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر فى: خزنة الأدب للبغدادى ج ١/٧٠، مغنى اللبيب ج ١/٥٥١، الصبان ج ١/٣١.

الشاهد/ فى كان قدن حيث لحق التتوين الحرف (قد).

﴿١٢٠٨﴾

التنوين الغالي

وهو اللاحق للقوافي المقيدة ويدخل على الاسم نحو قوله

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

مشتبه الأعلام لماع الخفقن^(١)

ويدخل على الفعل نحو قوله:

أحار بن عمرو كأي خمرن

ويعدو على المرء ما يأتمرن^(٢)

وعلى الحرف ومنه قوله:

قالت بنات العم يا سلمى وانن

كان فقيراً معدماً قالت وانن^(٣)

وسمى غالياً:

لتجاوزه حد الوزن، فهو يقع بعد حرف الروى زائداً على الوزن^(٤).

وسمى الأخفش الحركة التي قبله غلواً^(٥).

(١) سبق تخريجه.

(٢) قاتله: امرؤ القيس.

ينظر في: همع الهوامع ج ٤/٤٠٨، حاشية الصبان ج ١/٣٢.

(٣) قاتله: رؤبة

ينظر في: همع الهوامع ج ٤/٤٠٨، شرح التصريح ج ١/٣٧.

(٤) انظر في شرح المفصل ج ٩/٣٤، مغنى اللبيب ج ١/٥٤٨.

(٥) الجنى الدانى ص ١٤٧، مغنى اللبيب ج ١/٥٤٨.

﴿١٢٠٩﴾

وأثبتته الأخفش^(١) وغيره وانكره الزجاج والسيرافي^(٢) بدعوى أنه يكسر الوزن وقالوا: لعل الشاعر كان يزيد (إن) في آخر كل بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن النون تنوين. واختاره ابن مالك^(٣).

والصواب أن التنوين الغالى ليس فيه تطريب، وإنما فائدته الفرق بين الوقف والوصل. فهو للإيدان بأن المتكلم واقف، لأنه إذا أنشد عجلا والقوافى ساكنة صحيحة لم يعلم أوصل هو أم واقف^(٤).

تنوين الضرورة

وأثبتته النحاة فى موضعين. الأول: ما جاء من تنوين المنادى المضموم لإقامة الوزن ومن ذلك قول الأحوص:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام^(٥)

قال البعض فى هذا التنوين: هو راجع فى التحقيق إلى تنوين التمكين، ولكن الضرورة سبب لإظهار التنوين الذى كان له قبل البناء^(٦).

(١) انظر الجنى الدانى ص ١٤٧.

(٢) انظره فى معنى اللبيب ج ١/٥٥٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ج ٣/١٤٣٠ وانظر: الجنى الدانى ص ١٤٨، المغنى ج ١/٥٥٣.

(٤) معنى اللبيب ج ١/٥٥٢.

(٥) ينظر فى: الجنى الدانى ص ١٤٩، معنى اللبيب ج ١/٥٥٤، مع الهوامع ج ٤/٤٠٨، شرح التصريح ج ٢/١٧١، الإسمونى ج ٣/١٤٤ الشاهد/ فى (مطر) الأولى حيث نون المنادى المستحق للبناء على الضم للضرورة.

(٦) انظره فى الجنى الدانى ١٤٩.

﴿١٢١٠﴾

والثاني: ما جاء في الشعر داخلا على مالا ينصرف لإقامة الوزن
واتمام القافية ومنه قول امرئ القيس:
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة

فقال: لك الويلات إنك مرجلي^(١)

ويرى ابن هشام أن التتوين في (عنيزة) تتوين تمكين لأن الضرورة
أباحت الصرف بخلافه في (مطر) فهو للضرورة لأنه مبنى في الأصل^(٢).
والصواب إن دعوى ابن هشام مردوده

لأنه في القسمين يعدو تتوين ضرورة وأما دعوى كونه في (عنيزة)
تمكين فكيف وعلّة منع الصرف موجودة حيث توافر في الاسم علتان العلمية
والتأنيث وهما علتان تشبهان الفرعتين الموجودتين في الفعل فرعية اللفظ
وفرعية المعنى وما دام أن العلتين قائمتان فكيف يحكم له عندما يدخله التتوين
في الشعر بأنه تتوين تمكين. فالصواب أنه لا محالة تتوين للضرورة.

وما رد به على ابن هشام يرد على البعض اللذين أجوزا كون التتوين
في (مطر) تتوين تمكين فالأصل قبل مجنيه في الشعر أن مطر منادى مبنى
على الضم والبناء مستحق له لشبهه بالحروف فإذا ورد تتوينه في الشعر
أبطل أن نسميه تتوين تمكين. اطلاقاً لأن أصله في البناء يتنافى في القول
بالتمكن. لذا فيثبت القول بأن التتوين في الموضوعين السابقين تتوين ضرورة.

وعده بعض النحاة من أحسن الضرورات لأنه رجوع إلى الأصل قبل
تشبه الفعل والحرف حيث كان الاسم مستحق للإعراب والصرف لتمكنه حينئذ

(١) ينظر في: مغنى اللبيب ج ١/٥٥٣.

الشاهد/ في قوله عنيزة حيث صرف غير المنصرف لضرورة الشعر.

(٢) مغنى اللبيب ج ١/٥٥٥.

﴿١٢١١﴾

من باب الأسمية^(١).**التنوين الشاذ**

يأتى هذا التنوين مخالفاً لما عليه القواعد المطردة كقول بعضهم:
هؤلاء قومك حكاه أبو زيد
وفاتدته:

تكثر اللفظ كما قيل فى ألف قبعثرى.

قال ابن مالك

والصحيح أن هذا نون زيدت فى آخر الاسم كنون (ضيغن) وليس
بتنوين^(٢).

وقال ابن هشام رداً على ابن مالك:

وفيما قاله نظر، لأن الذى حكاه سماه تنويناً؛ فهذا دليل منه على أنه
سمعه فى الوصل دون الوقف ونون ضيغن ليست كذلك^(٣).

تنوين الحكاية

كان يسمى رجلاً بعاقلة - لبيبة، فإنك تحكى اللفظ المسمى به^(٤). فهو
منون حكاية لما قيل العلمية^(٥).

(١) أنظر: الخصائص لابن جنى ج ٢/٣٤٧، شرح المفصل ج ١/٦٧، الأشباه والنظائر
للسيوطى ج ٢/٣٣ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية
١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(٢) نقله عنه المرادى فى الجنى الدانى ص ١٤٩.

(٣) مغنى اللبيب ج ١/٥٥٥ وانظر أيضاً فى همع الهوامع ج ٤/٤٠٩، حاشية الصبان
ج ١/٣٤.

(٤) انظره فى: همع الهوامع ج ٤/٤٠٨.

(٥) حاشية الصبان ج ١/٣٤.

﴿١٢١٢﴾

وذكر ابن الخبار أن تنوين الحكاية يعد من تنوين الصرف.

تعقبه ابن هشام بعدما ذكر رأيه قائلاً:

وهذا اعتراف منه - يقصد ابن الخبار - بأنه تنوين الصرف لأن
الذي كان قبل التسمية حكى بعدها^(١).

ورده الدميني

فلفظ الحكاية ليس فيه تنوين صرف^(٢).

وهو الصواب لما ذكرت سابقاً إذ كيف يكون اللفظ به علتان تمنعان إياه من
الصرف وهي العلمية والتأنيث ونقول فيه بتنوين الصرف والتمكن؟ لذا فهو
تنوين حكاية لما قبل العلمية حيث كان قبل العلمية والتسمية منون للتمكن.

تنوين التناسب

وهو التنوين الذي يدخل عبر المنصرف ليتناسب مع غيره^(٣) ومنه
قوله تعالى: «ولا يغوثا ويعوقا»^(٤) للتناسب بينهما وبين المنصوب قبلهما في
قوله تعالى «وقالوا لا تذرنا وداً ولا سوعاً» ومنه قوله تعالى: «سلاسلا
واغلالاً»^(٥) بالتنوين للتناسب لأن ما قبله منون منصوب.

(١) ينظر في المرجع السابق نفس الصفحة.

(٢) انظره في الجنى الدانى ١٤٩.

(٣) حاشية الصبان ج ١/٣٤.

(٤) نوح ٣٤ وانظر: الاتحاف ٤٢٥.

(٥) الانسان ٤ وانظر الاتحاف ٤٢٩.

﴿١٢١٣﴾

المبحث الرابع

التسكين للجزم^(١)

معلوم أن وجوه الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وحزم. فالرفع والنصب للأسماء والأفعال المضارعة نحو: زيد يقوم ومحمد لن يقوم. والجر مختص بالأسماء نحو: بزيد ولعمرو. والجزم يختص بالأفعال^(٢) المضارعة نحو: لم يَمْ ولم يذهب ويدخل التسكين للجزم في الأفعال المضارعة^(٣) من طريقين:

الأول: المضارع العرب المجزوم بدخول جازم إذا كان صحيح

(١) الجزم لغة: القطع. يقال جزمه يجزمه جزماً: قطعة فهو جزيم (لسان - العرب جـ ٥٧٨/١)

(٢) وإنما لم تجزم الأسماء: لتمكنها؛ لأن الاسم لو أسكن آخره للجزم لجاز أن يلقاه ساكن، فلا بد من تحريكه، لالتقاء الساكنين وحركة التقاء الساكنين بناء، فلما كان الجزم يخرج الأسماء من التمكّن إلى البناء وجب ألا يجزم ووجه آخر: أننا لو حذفنا حركة الإعراب من الاسم علامة للجزم لتبعها التتوين، لأنه تابع لحركة الإعراب، وحذف شيتين من الاسم وهو أخف من الفعل إجحاف به، فلذلك لم تجزم الأسماء. (التبصرة والتذكرة جـ ٨٠/١ وانظر الصبان جـ ٦٧/١).

تتبيه: السكون في الجزم أصل، ينوب عنه الحذف وإليه أشار ابن مالك بقوله: واجزم بتسكين وناثبا يرد غير الذي نكرته فلا ترد (شرح الكافية الشافية جـ ١٧٧/١).

(٣) لماذا سمي سكون المضارع جزماً لعله: معلوم أن الحركات تتغير مع الاسم المعرب المنون فيقال: هذا زيد - رأيت زيدا - مرت بزيد. في حين أنها لا تتون ولا تتغير في الاسم المبني مثل حيث وأين وهؤلاء ومن فهذه يلزمها حركتها ومن يلزمها السكون دائماً. لذلك فرقوا بين سكون المضارع المتغير وسكون المبنيات اللازم. فسموا الأول جزماً والثاني سكوناً، لأن السكون فعلاً فقدان الحركة.

﴿١٢١٤﴾

الآخر^(١). فيصبح آخره ساكناً إذا كان للمفرد^(٢) المذكر متكلماً نحو: لم أحضر أو مخاطباً نحو: لم تحضر أو غائباً نحو: لم يحضر.

الثاني: المضارع المعرب المجزوم بدخول جازم إذا كان صحيح الآخر وكان قبل آخره واو أو ياء أو ألف.

تقول: (لم يقم لم يبع لم يخف) تسكن أواخر هذه الأفعال علامة للجزم، وتحذف الياء والواو والألف لالتقاء الساكنين.

وإنما كان حذف هذه الحروف أولى

لأنك لو حذفتم أواخر الأفعال لبقيت الواو ساكنة، وكذلك الياء والألف سواكن في أواخرها، وجاز أن يلقاها ساكن من كلمة أخرى فتسقطها لالتقاء الساكنين وحذف حرفين مع حركة الإعراب من كلمة إحجاف؛ فلما كان حذف أواخر هذه الأفعال يؤدي إلى حذف الحروف التي قبلها لم تحذف الحروف الأواخر، وحذف ما قبلها، فإذا لقيها ساكن حركت، لالتقاء الساكنين نحو: لم يقم الرجل - لم يبع القوم - لم يخف الغلام، ولم ترد الواو والياء والألف لتحرك ما بعدها؛ لأن حركة التقاء الساكنين عارضة ليست بلازمة فلم يعتد بها^(٣).



- (١) أما إذا كان معتل الآخر حذف منه حرف العلة نحو: لم يدن - لم يرم - لم يسع.
 (٢) أما إذا كان للمثنى أو الجمع أو للمفردة المخاطبة فهو حينئذ فعل من الأفعال الخمسة وهو كل مضارع اسند إلى واو الجماعة أو الف الاثنين أو ياء المؤنثة المخاطبة فلا يجزم بالتسكين وإنما يجزم بحذف نون الرفع. تقول:
 لم يكتبوا - لم تكتبوا - لم يكتب - لم تكتب - لم تكتبى.
 (٣) التبصرة والتنكرة ج ٩٢/١.

﴿١٢١٥﴾

الخاتمة

بعد دراستي لهذا البحث وعرضي لفصوله ومباحثه ومسائله المدرجة فيه، أصل إلى أهم النتائج التي توصلت إليها من خلاله.

فأقول

أولاً: أن النظام اللغوي في صورته المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية يقرر التسكين علامة على وظائف لا تؤدي إلا به.

ثانياً: أن الإسكان المتأصل له قواعد المطردة في اللغة العربية بناء على المسموع. فإذا بنى أول الكلمة على التسكين أحقت بالكلمة همزة الوصل توصلًا للنطق بالساكن.

أما إذا كان في آخرها فهو أصل لها، فما وجد من الأفعال أو الحروف أو الأسماء مبنياً آخره على التسكين فلا سؤال فيه لكونه أصل للبناء.

إضافة إلى ذلك أن التسكين المتأصل إذا صاحب حرف ذا غنة مثل النون الحرفية سواء أكان في أول الكلمة أو حشوها أو طرفها خضع ذلك الحرف لاحكام مقررة من إظهار أو إخفاء أو إدغام أو قلب ترجع جميعها إلى اللغة المسموعة عن العرب.

ثالثاً: على الرغم من مقررات النظام اللغوي؛ فقد ثبت عن طريق السماع مخالفة هذا النظام لمطالب في السياق الاستعمالي ومن ثم ورد التسكين

﴿١٢١٦﴾

العارض وهو ما كان متحركاً من الحروف ثم أسكن، بناء على هذه المطالب.

من تلك المطالب: التسكين للتخفيف والتسكين للوقف والتسكين للتوين والتسكين للجزم، وكلها ترجع إلى تلك المطالب.

فمثلاً التسكين للتخفيف في بنية الكلمة

وجدت أن السياق الاستعمالي الوارد عن العرب أثبت التخفيف في بنية بعض الكلمات العربية كان أصلها الحركة، ولكن تم تسكينها لأسرها في مواضع تحتم تخفيفها وكان طريق هذا التخفيف هو الإسكان.

وليس هذا ثابت عند عامة العرب بل هناك تعدد فمنهم من يلتزم بالأصل ومنهم من يسلك سبيل التخفيف ولما كان هذه اللغة الواردة بالتخفيف في بنية هذه الكلمات طريقها الكلام العربي المنثور والمنظوم؛ اتفق موقف النحاة منها، حيث عدوها قواعد مطردة في اللغة العربية ليست مثار لجدل أو نقاش أو رفض أو إنكار، بل سلكوا طريق التحقيق لها والاعتراف بها والدفاع عنها.

أما التسكين للتخفيف بزوال حركة الإعراب أو حركة المناسبة في صحيح الآخر ومعتلة فكان لهم موقف مغاير لما سبق تبعاً للحالة.

فإذا كانت الكلمة صحيحة الآخر. اختلفوا فيما بينهم على أقوال ثلاثة: الأول إجازتها في الشعر دون الاختيار؛ لأن الشعر لديهم موطن ضرورة فيجوز فيه ما يمتنع في غيره وكان هذا هو مذهب سيبويه.

﴿١٢١٧﴾

والثاني: المنع مطلقاً في الشعر أو غيره فلا يقبل التسكين.
والقول الثالث: الجواز مطلقاً في الشعر وغيره.

وكنت من المؤيدين للأخير لأمر أذكرها:

أولاً: أن القرآن الكريم يعد مصدراً من أهم مصادر الاحتجاج يقول عنه السيوطي:

«أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أو أحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذ لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه»^(١).

ومن ثم فقد نقل عن أبي عمرو بن العلاء التسكين للتخفيف بزوال حركة الإعراب أو حركة المناسبة في قراءته كثيراً وقد حكاها عن لغة تميم. مما لا يدع مجالاً للرفض مثلما فعل كثير من النحاة فقد أدى حرصهم على القواعد إلى تخطنة القراء والقراءات في كثير من الأحيان، واتهام القراء بالوهم والغلط ورمي القراء بالوهن والضعف والشذوذ.

ثانياً: الشعر العربي:

فقد ثبت تسكين آخر المعرب الصحيح في أشعار عديدة لجأ جمهور النحاة إلى وصفها بالشذوذ أو الندرة أو القلة أو الضرورة أو الضعف.

وحقيقة الأمر أن ما ورد في الشعر لا يعدو أن يكون لهجة من

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ١٤ - ١٥ الطبعة الثانية - حيدر آباد ١٣٥٩هـ.

﴿١٢١٨﴾

اللهجات التي تسربت إلى اللغة المشتركة. لذلك وردت عدة ظواهر في الشعر انكسر فيها قانون الإعراب لذلك يقول ابن جنى: «فإن أمنت كسر البيت اجتبت ضعف الإعراب، وإن أشقت من كسرة البتة دخلت تحت كسر الإعراب»^(١).

إذن فكما قال الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف: كسر الإعراب مسموح به في سبيل عدم كسر البيت عروضياً^(٢) ومن ثم يتضح أن مصطلح الضرورة الشعرية مصطلح مضلل لأنه لا يدل على مساهم دلالة حقيقية. بعدما ثبت أن دلالاته الحقيقية هو الاعتراف به لهجة لبعض القبائل وهي قبيلة بنى تميم وعلى وفاقها جاءت أحرف من قراءة أبي عمرو بن العلاء^(٣).

وعن التسكين للتخفيف بزوال حركة الإعراب في معتل الآخر فقد ثبت اختلافهم فيه تبعاً للحالة أيضاً.

فكل ما آخره حرف علة من ياء أو واو من اسم أو فعل فيطرد التسكين فيه للتخفيف من النقل في حالتى الرفع والجر بالنسبة للأسماء والرفع فقط بالنسبة للأفعال. كذلك الأمر يطرد التسكين للتخفيف من التعذر القائم في كل ما كان آخره الف من اسم أو فعل في جميع الحالات أى في الرفع والنصب والجر بالنسبة للإسماء والرفع والنصب بالنسبة للأفعال، مع الاحتفاظ في كل هذه الأحوال بالحركة في التقدير. وهو من المتفق عليه فيما بينهم.

(١) الخصائص ج ١/٣٣٤، ٣٣٥.

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٣٨٥.

(٣) انظر: المحتسب لابن جنى ج ١/١٠٩.

﴿١٢١٩﴾

أما في غير ذلك فاختلف فيه

من ذلك ما كان آخره الياء أو الواو من الأسماء أو الأفعال في حالة النصب فالتسكين عند الجمهور شاذ يرد في الضرورة فقط دون الاختيار. ولكن لثبوته عن طريق أبي حاتم السجستاني واعترافه له أنه لغة فصيحة وتخرجه عليه قراءة قوله تعالى: «من أوسط ما تطعمون أهاليكم»^(١) بسكون الياء وآيات غيرها لذلك رجحت وأيدت لغة التخفيف.

وكذلك المركب الذي آخر صدره ياء يحق له التسكين للتخفيف. بناء على هذه اللهجة وبالإضافة إلى ذلك احتياجه إلى التخفيف فلا يصلح تنظيره بالصحيح من لزوم الفتح للفارق بينهما.

وكذلك مما اطرده فيه التسكين للتخفيف زوال حركة البناء في الفعل الماضي عند اسناده إلى ضمير رفع متحرك فهي من المسائل المتفق عليها عند النحاة ولكن اختلافهم قائم في علة التسكين للتخفيف هل ترجع إلى توالي المتحركات أو تمييزاً بين الفاعل والمفعول عند اسناد الضمير فسكن مع الفاعل ليفترق عن المفعول.

ورأيت أن الاسكان هنا يرجع إلى الذوق الاستعمالي حيث كره توالي المتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ومن ثم كان التحويل من بناء على الفتح إلى بناء على السكون.

كذلك الأمر في ضمير الغائب والغائبة فقد ثبت لغة عن بعض العرب تسكين الواو في هو والياء في هي وأكثر النحاة على إثباتها واسنادها إلى قبيلة

(١) المائدة ٨٩.

﴿١٢٢٠﴾

قيس وأسد.

وعن التسكين للوقف:

وجدت أن علة وجوده في موقعيات السياق العربى ترجع إلى صنعة استحسان عندما تتوالى الخواطر بالألفاظ والحروف والحركات، فيرى السياق العربى من وقفة استراحة وسكون فكان الوقف بوجهه المتعددة من روم واشمام وتسكين وغيره والتي ترجع فى غالبها فى نهاية الأمر إلى التسكين.

وكذلك الأمر بالنسبة للتونين والجزم:

حيث قرر السياق الاستعمالى لزوم التونين للأسماء ورأيتة فى بعض الأحيان يدخل الأفعال والحروف مما دعانى إلى رؤيتى أن سبب وجود التونين فى الكلام العربى تتحدد بناء نوع الكلمة التى يلحقها التونين فإذا كانت الكلمة مثلاً اسم متمكن لحقها التونين ليدل على تمكنها كذلك إذا كان الاسم مبنى لحقه التونين ليدل على كونه نكرة. وهكذا فى جميع انواع التونين والتي ترجع كما عهد إلى مطالب فى السياق الاستعمالى.

ومثله التسكين للجزم:

فهو أمر عارض طلبه السياق العربى عندما وضع فى موضع تحتم فيه قطع الحركة واللجوء إلى التسكين فى الأفعال المضارعة. وكل ذلك طريقه اللغة العربية المروبة والمسموعة.

وما تونيقى إلا بائنة عليه توكلت وإليه أنيب

الباحثة



﴿١٢٢١﴾

المصادر والمراجع

- ١- إتحاف فضلاء البشير بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات. تأليف الشيخ أحمد بن محمد البنا حقه د/ شعبان محمد اسماعيل عالم الكتب - مكتبة النهضة.
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لآبى حيان الأندلسى تحقيق د/ مصطفى أحمد النحاس الطبعة الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.
- ٣- أسرار العربية. تأليف أبى البركات عبد الرحمن بن سعيد الأنبارى عنى بتحقيقه: محمد بهجت البيطار.
- ٤- إعراب القرآن لآبى جعفر النحاس تحقيق د/ زهير غازى زاهد. عالم الكتب بيروت - مكتبة النهضة العربية ١٤٠٩ - ١٩٨٨م.
- ٥- الإتقان فى علوم القرآن - للسيوطى. مطبعة مصطفى البابى الحلبي الطبعة الرابعة ١٣٩٨هـ.
- ٦- الأشباه والنظائر - للسيوطى تحقيق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٧- الإقتراح فى علم أصول النحو الطبعة الثانية بحيدر آباد ١٣٥٩هـ.
- ٨- الإقتضاب شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسى بيروت ١٩٠١م.
- ٩- الأصول فى النحو لابن السراج النحوى البغدادى تحقيق

﴿١٢٢٢﴾

د/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة

- ١٠- الأمالي الشجرية لابن الشجري حيد آباد ١٣٤٩هـ.
- ١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف الأتباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.
- ١٢- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك دار النفائس بيروت - الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.
- ١٣- البرهان في علوم القرآن للزكشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار احياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ.
- ١٤- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق د/ عياد بن عبد الشيتي - دار الغرب الإسلامي.
- ١٥- التبصرة والتذكرة للصيمري تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٦- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى وبهامشه حاشية يس بن زيد الدين العليمي - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- ١٧- التعريفات للجرجاني تحقيق عوستاف فلوجل - مكتبة لبنان طبعة مصورة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٨م.
- ١٨- الجامع لأحكام القرآن - للقرطبي - طبعة الشعب.

﴿١٢٢٣﴾

- ١٩- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق د/ فخر الدين قباوة -
أ - محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٠- الحجة فى القرآن السبع لابن خالويه - تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم
- دار الشروق - بيروت - ١٩٧١م.
- ٢١- الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار - مطبعة دار الكتب
المصرية ١٩٥٢م، المكتبة العلمية.
- ٢٢- السبعة لابن مجاهد تحقيق د/ شوقى ضيف - دار المعارف ١٩٧٢م.
- ٢٣- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للأوسى - المكتبة العربية
ببغداد والمطبعة السلفية بمصر ١٣٤١.
- ٢٤- العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث تأليف د/ محمد حماسه
عبد اللطيف - دار الفكر العربى.
- ٢٥- القرآن الكريم.
- ٢٦- الكتاب لسبويه تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ -
١٩٨٨م الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة وهوامش الأعلام بطبعة بولاق.
- ٢٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري - القاهرة ١٣٥٤هـ.
- ٢٨- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان - دار الثقافة الدار
البيضاء - طبعة ١٩٩٤م.

﴿١٢٢٤﴾

- ٢٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تحقيق
أ - علي النجدي ناصف، د/ عبد الحلیم النجار، د/ عبد الفتاح إسماعيل
شلبى - المجلس الأعلى للشنون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦.
- ٣٠- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق د/كاظم بحر
المرجان.
- ٣١- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه - القاهرة ١٣٩٩هـ -
دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني بيروت.
- ٣٢- المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبي عمرو عثمان
بن سعيد الأندلسي تحقيق د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلى - مؤسسة
الرسالة.
- ٣٣- الممتع لابن عصفور تحقيق د/ فخر الدين قباوة - دار الآفاق -
بيروت.
- ٣٤- المنصف لابن جنى تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين الحلبي
١٣٧٣ - ١٣٧٩.
- ٣٥- النشر في القراءات العشر لابن الجزرى اشرف على تصحيحه
أ - علي محمد الضباع - دار الفكر.
- ٣٦- النوار في اللغة لأبي زيد الأنصاري تحقيق د/ محمد عبد القاهر أحمد
- دار الشروق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

﴿١٢٢٥﴾

٣٧- النون واحوالها فى لغة العرب تأليف د/ صبحى عبد الحميد محمد
عبد الكريم الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - مطبعة الأمانة.

٣٨- املاء ما من به الرحمن للعبرى تحقيق ابراهيم عطوه عوض الطبعة
الثانية ١٩٦٩ القاهرة.

٣٩- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة شرحه ونشره/ السيد أحمد صقر -
الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م دار التراث - القاهرة.

٤٠- تجديد النحو للدكتور شوقى ضيف - دار المعارف.

٤١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - دار الكتاب العربى
للطباعة والنشر ١٣٧٨هـ.

٤٢- تفسير البحر المحيط لأبى حيان تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
وغيره دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣ -
١٩٩٣م.

٤٣- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلى. تحقيق
د/ حامد نيل توزيع مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.

٤٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح
الشواهد للعيني - دار احياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابى
الطبى.

٤٥- خزانة الأدب للبغدادى - المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤٧هـ وأخرى
تحقيق عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة لكتاب ١٩٦٧ -

﴿١٢٢٦﴾

.١٩٨٣

٤٦- ديوان ابن قيس الرقيات تحقيق محمد يوسف نجم - دار صادر بيروت.

٤٧- ديوان الأختل تحقيق انطون صالحا في بيروت ١٨٩١م.

٤٨- ديوان امرؤ القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ١٩٥٨م.

٤٩- ديوان رؤية جمع وليم بن الورد البروسى ليبيك ١٩٠٣م.

٥٠- ديوان طرفه - دار صادر بيروت - ١٣٨٠هـ.

٥١- رصف المباني في شرح حروف المعانى للمالقي تحقيق أحمد محمد الخراط.

٥٢- سر صناعة الإعراب تأليف ابن جنى دراسة وتحقيق د/ حسن هنداوى - دار القلم - دمشق الطبعة الثانية ١٤١٣ - ١٩٩٣م.

٥٣- سيبويه والضرورة الشعرية تأليف د/ إبراهيم حسن إبراهيم - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - مطبعة حسان.

٥٤- سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية للدكتور أحمد مكى الانتصارى. القاهرة ١٩٧٢.

٥٥- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ومعه منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محى الدين عبد الحميد - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م

﴿١٢٢٧﴾

دار التراث - القاهرة.

٥٦- شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس بتحقيق زهير غازى زاهد -
النجف ١٩٧٤.

٥٧- شرح أبيات سيبويه للسيرافى تحقيق د/ محمد على الريح هاشم.

٥٨- شرح التسهيل لابن مالك - الجزء الأول. تحقيق.

٥٩- شرح السيرافى لكتاب سيبويه مخطوط ١٣٧ نحو بدار الكتب
المصرية.

٦٠- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم حقه د/ عبد الحميد السيد محمد عبد
الحميد - دار الجبل - بيروت - لبنان.

٦١- شرح القوائد العشر تحقيق محى الدين عبد الحميد.

٦٢- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم هريدى جامعة
أم القرى - مكة المكرمة - دار المأمون للتراث.

٦٣- شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبى القاهرة.

٦٤- شرح المفصل فى صنعة الإعراب المرسوم بالتخمير للقاسم بن الحسن
الخورزمى - تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين الطبعة الأولى
١٩٩٠ - دار الغرب الاسلامى.

٦٥- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور - الشرح الكبير تحقيق د/صاحب
أبو جناح.

﴿١٢٢٨﴾

- ٦٦- شرح شافيه ابن الحاجب للجابردى - عالم الكتب - بيروت.
- ٦٧- شرح شافيه ابن الحاجب للسيد عبد الله الحسينى المعروف بنقرة كار
ضمن مجموعة شروح الشافية عالم الكتب - بيروت.
- ٦٨- شرح شافية ابن الحاجب للرضى تحقيق محمد محى الدين - بيروت -
دار الكتب العلمية ١٣٩٥.
- ٦٩- شرح شافية ابن الحاجب المسمى بشرح النظام تأليف - نظام الملة
والدين النيسابورى اخراج على الشملاوى الطبعة الثانية - الناشر -
مكتبة العزيزى قم.
- ٧٠- شرح شواهد الشافية للبغدادى تحقيق محمد الزفزاف وزميليه دار
الكتب العلمية - بيروت - ١٩٧٥.
- ٧١- شرح كافية ابن الحاجب للرضى تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر
منشورات مؤسسة الصادق ١٣٩٨ - ١٩٧٨ جامعة قاريونس.
- ٧٢- ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد ابراهيم محمد الطبعة الثانية
- دار الأندلس - بيروت - ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م.
- ٧٣- ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر فى الضرورة للقرزاز القيروانى
تحقيق د/ محمد زغلول سلام - ١٩٧٣ م.
- ٧٤- لسان العرب لابن منظور نسخة محققة - دار المعارف.
- ٧٥- مجمع الأمثال للميدانى - منشورات دار مكتبة الحياة بيروت - لبنان.

﴿١٢٢٩﴾

- ٧٦- معانى الحروف للرومانى تحقيق د/ عبد الفتاح اسماعيل شلبى دار
النهضة - مصر - الفجالة - القاهرة.
- ٧٧- معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى عالم
الكتب.
- ٧٨- معنى اللبيب عن كتاب الاعاريف تحقيق الفاحورى - دار الجيل بيروت
- ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٧٩- منهج السالك إلى الفية ابن مالك للأشمونى ومعه حاشية الصبان على
الكتاب - دار احياء الكتب العربية - فيصل البابى الحلبى.
- ٨٠- نتائج الفكر فى النحو للسهلى تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا دار الرياض
للنشر والتوزيع.
- ٨١- نزهة الطرف فى علم الصرف للميدانى دراسة وشرح د/ يسرية محمد
إبراهيم حسن - الطبعة الأولى.

